الأمم المتحدة

A/60/PV.8

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٨**
الجمعة، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الخطب في مناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس أوريبي فيليس (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ السويد بانتخابها لرئاسة الجمعية العامة.

تؤكد كولومبيا مجددا على التزامها بالأمم المتحدة وتعددية الأطراف الواسعة النطاق والشاملة للجميع. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح تعزيز الدول وقدراتها على الاستجابة الفعالة لاحتياجات شعوبها. إن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق، ما دمنا جميعا نبذل الجهود ونقدم التنازلات. وستتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف حين تتمكن من المنافسة والحصول على فرص الوصول الحر إلى الأسواق. وقد يصبح ذلك ممكنا من خلال إنهاء الإعانات، خاصة التي تستفيد منها الزراعة في البلدان المتقدمة النمو.

وبتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تعميق نهج يرتكز على المساعدة والمعونة، يجب أن تعزز البلدان قدراتها الوطنية وفرص تنميتها المستدامة، وهو ما يتيح لها تكوين الثروة وتحقيق التقدم والازدهار. وتفهم كولومبيا أنه يتعين علينا إسراع الخطى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى نتمكن في الوقت المناسب من تحقيق الشرعية الديمقراطية النابعة من الأمن والحريات العامة واستقلال المؤسسات والشفافية.

لقد أدمجنا في بلدي الأهداف الإنمائية للألفية في خطتنا الوطنية للتنمية وفي مشروع حوار أسميناه ”رؤية كولومبيا لقرنها الثاني“، ومما سيمكننا من تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وإلى جانب الأمن الديمقراطي لدحر الإرهاب وضمان الحريات لجميع أبناء بلدي، وإلى جانب الشفافية ومشاركة المواطنين من أجل هزيمة الفساد، التزمنا بالقضاء على الفقر وتحسين العدالة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51189 (A)
0551189

واليوم، تقوم سياستنا الاجتماعية على سبعة أعمدة، وأود أن أتطرق إلى بعضها.

إن الثورة التعليمية، التي تشكل محور التماسك الاجتماعي، هي السبيل الذي سنتمكن من خلاله أن نضمن العدالة، والتوزيع العادل للدخل، وفتح قنوات جديدة للخدمات الاجتماعية، التي بدونها يظل تحقيق الديمقراطية ناقصا.

ويجب أن نركز أيضا على الأعمال التجارية الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم حتى تتجاوز الحواجز التي تعيق حصولها على الائتمانات. ونحن نبغض التمييز الذي يداهم الديمقراطية والحماية الاجتماعية إلى درجة أننا التزمنا بأن نكفل خلال ثلاث سنوات حصول جميع الفقراء على الخدمات الصحية، وبأن نسرع الخطى نحو توفير الغذاء للأطفال وتسهيل حصولهم على التعليم وتوفير الرعاية للمسنين.

وبحلول نهاية هذا العام، تهدف كولومبيا إلى حصول ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة لديها أطفال على معونة من الدولة لإطعام أطفالها وتعليمهم. وفي المستقبل القريب سيرتفع ذلك الرقم إلى مليون أسرة. وسيضمن ذلك أن يكون هؤلاء الأطفال جزءا من الثورة التعليمية. وبحلول عام ٢٠٠٦، سيستفيد ١٠ ملايين طفل من برامج المعونة الغذائية وسيتلقى ٥٧٠ ٠٠٠ مسن إعانات مالية وغذائية.

ونبذل أيضا جهودا جادة لمساعدة المشردين داخليا، فنساعد حوالي ٢٠ ٠٠٠ مقاتل سابق من جماعات العنف الذين تمت إعادة إدماجهم في المجتمع و ٣٣ ٠٠٠ أسرة مستفيدة من برنامج حماية الغابات، وهي أسر تتلقى أموالا للتخلي عن زراعة المخدرات وتساعد الآن على إعادة الغابات الاستوائية إلى الوضع الطبيعي والحفاظ على مناطقها خالية من المخدرات غير المشروعة. والمعونة المقدمة إلى تلك الشرائح الثلاث من المجتمع – المشردين والمعاد إدماجهم وأسر برنامج حماية الغابات – ستكلف ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ وحده.

فيما يتعلق بإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، نعتقد أن الهيئات المناط بها التنمية ينبغي تعزيزها وجعلها محافل حقيقية لمعالجة المسائل التي تواجه البلدان النامية بكل تنوعها – بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

ولا بد أن يركز الاقتراح بإنشاء لجنة لبناء السلام على وضع سياسات واستراتيجيات لبرامج ومبادرات التنمية الوطنية للبلدان الخارجة من الصراع.

وسيصبح نجاح الأمم المتحدة واضحا حينما تنسحب، بعد استكمال مهمتها، من البلدان التي طلبت مساعدتها. وتُمنى المنظمة بالفشل عندما ترابط في مكانها عقودا وتنشئ اتكالية لدى الهياكل الوطنية على النظام الدولي. وتفشل الأمم المتحدة حينما تتولى مسؤوليات الدولة بدلا من أن تنشئ قدرات وطنية للحكم الذاتي والمستقل. ولا يمكن استبدال دور الدول بالمنظمة. ولا بد أن تحظى جميع الدول بالوسائل والآليات للتغلب على التحديات والاستجابة بكفاءة لاحتياجات شعوبها.

وفيما يتعلق بالاقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، فإننا نؤمن بأنه لا بد من مباشرته بهدف التعاون مع الدول وبناء القدرات الوطنية في كل بلد. وفي المجلس الجديد، يجب ألا يسود النهج العقابي وتبادل الاتهامات التي أدت إلى تسييس المسألة وإضعاف قدرات الأمم المتحدة على المساهمة وعلى دعم الدول في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ويجب أن يقود توافق الآراء عملية اتخاذ القرار والإصلاح. وبتلك الطريقة وحدها سيتم التمكن من الوفاء بتوقعات إجراء التغيير الحقيقي والهام. وعلينا أن نشارك

جميعا في عملية الإصلاح، باحترام مبدأ المساواة في السيادة وبالاهتداء بمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به فخامة السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور.

السيد ساكا غونسالس (تكلم بالإسبانية): تولي السلفادور أهمية كبيرة للأمم المتحدة بوصفها منتدى للحوار والتفاهم الموجهين نحو تطوير أشكال للتعاون الجماعي بغية التصدي للتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

ومن ذلك المنطلق، شاركنا باهتمام كبير في عملية الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة لمنح المنظمة قدرا أكبر من الديمقراطية والشفافية والشرعية لكي تستجيب بطريقة متوازنة لمصالح جميع الدول الأعضاء.

ونؤمن بأن الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع ستضع أساسا لعملية التغيير المستمرة التي تتطلبها المنظمة حقا. ولكن، لا بد أن أقول إن الوثيقة الختامية لا تفي بتوقعاتنا وإنه يجب أن تستمر المناقشة حتى التوصل إلى توافق واسع في الآراء. وسيتطلب تنفيذ الالتزامات التي قطعت بذل جهود وموارد، وقبل كل شيء، عزما سياسيا من جانب الدول. ونؤمن بأن الأمم المتحدة تشكل، بثراء تجربتها، المؤسسة المثلى لتنسيق وتوفيق التعاون الدولي نحو توطيد تلك الجهود، خاصة فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أتطرق إلى عدة مسائل أرى أنها تحظى باهتمام خاص ووجاهة كبيرة للأهداف التي حددناها.

تتشاطر السلفادور الرأي بأن الديمقراطية لا تنتمي لأي بلد بمفرده أو منطقة بمفردها. وبدلا من ذلك، فإن الديمقراطية حق عالمي وبالتالي فإن بلدنا يؤيد إنشاء صندوق الديمقراطية.

ونعلم جميعا التأثير السلبي الذي أحدثته التحديات العالمية للسلام والأمن والاستقرار وتطور الشعوب. ونؤمن بأن أكثر آلية مستدامة للتصدي لتلك التحديات هي الآلية التي تقوم على أساس توافق الآراء العالمي والأمن الجماعي، على النحو الوارد في الميثاق. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حار بالاقتراح بإنشاء لجنة لبناء السلام. ونؤمن بأن من شأن تلك اللجنة أن توجه عملية بناء السلام بإنشاء صلات وثيقة بين بناء السلام والاتفاقات السياسية والأمن والتنمية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

وبكل تواضع وبثقة كبيرة، أؤكد من جديد على أن شعب السلفادور يقدم أحد أفضل النماذج للرغبة الحقيقية في السلام. فبعد العديد من السنوات من الصراع المميت، دخلت اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢ حيز النفاذ تحت إشراف هذه المنظمة وبالتعاون مع الحكومات الصديقة. وذلك، بدوره، مهد الطريق لشعب السلفادور لكي يبني مجتمعا يعيش الآن في سلام وديمقراطية ويكافح من أجل تحقيق رفاهه وتنميته.

وترى حكومتي أن تحقيق التنمية الشاملة لا بد أن يشكل أحد الأهداف الأساسية وذات الأولوية للأمم المتحدة. ونؤيد تأييدا تاما المفهوم الذي يربط التنمية الشاملة ربطا أصليا ومتبادلا بالسلام والأمن. ونحن ملتزمون بالأهداف الإنمائية للألفية ونؤيد إنشاء شراكة عالمية للتنمية، ونرى أنه ينبغي أن تقوم على أساس التضامن والسخاء، مع مراعاة الاختلافات بين المناطق والبلدان، ومستوى تنميتها وقدراتها ومواردها وقيودها.

وتود السلفادور أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى فئة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي ننتمي لها. ونظرا لمستوى تنميتنا، فقد ظللنا مهمشين من التعاون الدولي، مما أحدث تأثيرا على برامجنا الإنمائية الوطنية وعلى بلوغنا

الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤمن بأنه يمكن إنشاء آلية خاصة لتثبيت جهود الدول لتنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي وسع هذه الآلية أن تعمل بوصفها أساسا لتحديد المعاملة الخاصة في برامج التعاون الفني والتقني والمالي كطريقة لمكافأة وحفز مثل تلك السياسات الإنمائية المحلية.

وفي ذلك السياق، نرى أن من الأهمية بمكان التمكن من التعويل على الدعم الدولي لإنشاء آليات مبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك إلغاء الديون الأجنبية لصالح البرامج الاجتماعية، وخاصة في مجالَي التعليم والرعاية الصحية.

قبل خمسة أعوام ألزمنا أنفسنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وظلت شعوبنا ترصد عملنا نحو إنجاز هذه الأهداف. ووفرت العولمة العادلة والمتوازنة للعديدين منا فرصة لإحراز تقدم نحو المزيد من التنمية، ويجب على جميع البلدان أن تتحمل مسؤوليتها عن تحقيق برامجها الإنمائية بأنفسها. ونعلم أن جميع الجهود الدولية يجب إتمامها واستكمالها بتضامن المجتمع الدولي وتعاونه. وبصفتنا قادة، يحتم علينا الواجب أن نضاعف جهودنا للتحقيق الكامل لتلك الأهداف، وبالتالي العمل على تحسين الظروف المعيشية لجميع البشرية ببناء عالم للجميع أكثر حرية وأمانا، عالم خالٍ من البؤس – وهي مهمة نبقى ملتزمين التزاما تاما بإنجازها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به فخامة السيد بهارات ياغديو، رئيس جمهورية غيانا.

الرئيس ياغديو (تكلم بالانكليزية): إن الأهداف الإنمائية الدولية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، التي حددناها بأنفسنا في مؤتمر قمة الألفية قبل خمسة أعوام والتي نحن مطالبون باستعراضها في هذا الاجتماع، ظلت تشكل نقطة مرجعية رئيسة للتنمية. ولأنها تتعلق بأساسيات كالصحة والتعليم، فهي تشكل شروطا مسبقة هامة لتقدمنا الاقتصادي والاجتماعي.

وبالرغم من العوائق المالية والبشرية الخطيرة، فقد أحرز بلدي تقدما ملموسا صوب تحقيق تلك الأهداف. واستطعنا من خلال استراتيجية تدريجية للحد من الفقر وتخصيص مزيد من موارد الميزانية للقطاع الاجتماعي أن نصل إلى الفقراء في مجتمعنا وأن نتيح لهم مزيدا من الفرص للنهوض بحياتهم.

ولكن من دواعي الأسف أن المكاسب التي حققناها بشق النفس مهددة الآن بفعل قوى ومؤثرات خارجة إلى حد كبير عن إرادتنا. ومن أمثلة ذلك أن المفوضية الأوروبية، رغم أن أوروبا قد أعلنت تأييدها للأهداف الإنمائية للألفية، قدمت مع ذلك مقترحات لخفض سعر صادرات السكر من مجموعة دول أفريقيا ومنطقة الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ خفضا جذريا، إذا طبق فسيوجه ضربة قاصمة إلى اقتصاداتها، وينقل عددا كبيرا من الناس قسرا إلى دائرة الفقر المدقع. وفي حالة غيانا، سيخسر اقتصادنا نحو ٤٠ مليون دولار في العام، وهو مبلغ يلغي مبلغ الإعفاء من الدين وقيمته ٨ ملايين دولار المتوقع أن ينبثق عن قرارات مجموعة الثمانية الأخيرة. وهذا الإجراء نموذج لما تفعله بعض البلدان المتقدمة النمو، التي تعطي بعض المساعدة للبلدان النامية محاطة بصخب شديد، بينما تنتزع منها بهدوء ما يزيد عليها من خلال السياسات التجارية والاقتصادية الضارة. وأسوأ من هذا أنها بالرغم من تأكيداتها الجازمة بالشراكة والالتزام بالتشاور والاتساق تتخذ قرارات انفرادية بشأن تدابير تؤثر تأثيرا ضارا على حياة ملايين الناس في البلدان النامية. لذلك فإننا والحال هكذا سنجد من الصعوبة بمكان أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية في حدود الأطر الزمنية الموضوعة.

وخبرتنا في مجملها، وأعلم أن كثيرين غيرنا يشاركوننا فيها، مروعة. فليس أمامنا سوى الانتهاء إلى أنه، رغم أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يوفر الأساس الضروري للتنمية الوطنية، فلا يمكن أن يتحقق تقدم اقتصادي واجتماعي كافٍ في غياب إطار أكثر شمولا يشمل قدرا ملموسا من تدفقات التنمية والاستثمار، ومزيدا من الإعفاء من الديون، ومزيدا من العدل في التجارة والتعاون الاقتصادي، فضلا عن نقل العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وما يتميز به واقع هذا العالم من انعدام الأمن السياسي، كما يذكّرنا تقرير الأمين العام، يزيد من ضخامة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تفاقمت كثيرا المخاطر التي تواجه أمن الدول، وبصفة أخص الدول الصغيرة والضعيفة، بانتشار الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والمرض، والاتجار بالأسلحة والمخدرات. ونظرا لشح الموارد، فمعظم بلداننا غير مجهزة للدفاع عن نفسها في مواجهة هذه التعديات.

وقد أتت بنا الظروف المعاصرة إلى لحظة فاصلة. فتضاعف التهديدات التي تواجه وجودنا المشترك، مهما كان منشؤها، يمثل سيناريو ينذر بشر مستطير لا يقل عن أي بلاء يمكن أن تجلبه الحرب. ويجب علينا أن نحتوي هذه المخاطر بتعزيز الأمم المتحدة لكي تستطيع القيام بوظائفها.

وقد عكفنا لأكثر من عقد من الزمان على دراسة الطرق والوسائل لإصلاح الأمم المتحدة. ويجب علينا استنادا إلى التوصيات التي انبثقت عن هذه العملية، أن نتخذ إجراء في دورة الجمعية العامة هذه لنجعل المنظمة أكثر ديمقراطية في صنع قرارها وأكثر فعالية في الوفاء بالولايات المسندة إليها.

وتتسم ضرورة إصلاح مجلس الأمن بأهمية عاجلة بشكل خاص، فهو الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن العالميين، ليتاح له التعامل بشكل أفضل مع مختلف التهديدات التي تواجه سلامة وجودنا وأمنه. وستظهر سجلات الفريق العامل الذي أنشئ لهذا الغرض أن اتفاقا واسع النطاق قد تم التوصل إليه بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس في كل من فئتي العضوية لتوفير مزيد من التوازن في التمثيل وقدر أكبر من المصداقية لأنشطة المجلس. ويتيح لنا هذا فرصة إن لم نغتنمها قد يغلق بابها ثانية ويظل مغلقا إلى ما لا نهاية.

فلعلنا لذلك لا نشفق من عملية الإصلاح، بل نسرع بها ونتمها في جرأة، حتى تنفذ المبادئ والأغراض التي تمثلها الأمم المتحدة تنفيذا كاملا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة الحاج أحمد تيجان كبه، رئيس جمهورية سيراليون.

الرئيس كبه (تكلم بالانكليزية): يتيح لنا مؤتمر القمة الحالي فرصة فريدة للنهوض بفعالية منظومة الأمم المتحدة ومواصلة تعزيز التعاون الدولي لأغراض الأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

وتبرهن أحداث الأيام القليلة الماضية بجلاء على أننا جميعا ملتزمون التزاما عميقا بتحقيق تلك الأهداف. كما أن من الواضح أنه ما زالت فيما بيننا خلافات بشأن الطرق المناسبة لتحقيق أهدافنا، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية المعروضة علينا لكي نعتمدها.

وننوه بالتقدم العام الذي أحرزه كثير من البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن القلق يساورنا لأن كثيرا من البلدان جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة البلدان الخارجة من صراعات، لم تحقق ما كانت جهودها تعد بتحقيقه.

ونجد من المشجع أنه قد اقترحت عدة مبادرات، منها مبادرات لجنة أفريقيا، برئاسة الرايت أونرابل توني بلير،

لتحديد العوائق التي تعترض طريق تقدمنا ولتقرير الاستراتيجيات المناسبة للتغلب عليها.

وقد لقي كثير من التوصيات المستمدة من هذه المبادرات بالفعل تأييد الجهات المانحة، بما فيها مجموعة البلدان الثمانية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. لذلك نحث على التعجيل بتنفيذها، ولا سيما في مجالات التمويل لتطوير الهياكل الأساسية، والزراعة وبناء القدرات في القطاع العام. وينبغي أن نتحرك بسرعة أيضا لإعادة هيكلة الشراكة بين دوائر المانحين والبلدان المتلقية بقصد إتاحة مزيد من المرونة في استخدام المساعدة الإنمائية وتقدير أفضل لأولويات التنمية التي تحددها بلداننا.

وينبغي كذلك بذل الجهود من قِبل البلدان الستة التي لم تتعهد بالوصول إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، من بين البلدان المانحة وعددها ٢٢ بلدا، لأن ناتجها القومي الإجمالي يصل إلى نصف مجموع الناتج القومي العالمي تقريبا.

وقد بذلنا نحن على قدر إمكانياتنا المحدودة جهودا كبيرة لتهيئة بيئة مواتية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية، بما فيها النظام القضائي وآليات المساءلة العامة، وبصفة رئيسية لجنة مكافحة الفساد. كما قمنا بإدخال اللامركزية في الحكم للسماح للمجتمعات المحلية بأن يكون لها رأي أكبر في الكيفية التي تُحكم بها وتكون لها القدرة على محاسبة المسؤولين في المناصب العامة. ونعكف على إعادة هيكلة نظام الإدارة المالية العامة لدينا لتعزيز الشفافية في استخدام الأموال العامة. كما أنشأنا هيئة مستقلة للمشتريات العامة واستحدثنا نظما لتتبع الإنفاق العام بانتظام.

وقد أعددنا أيضا ورقة استراتيجية للحد من الفقر، واعتمدنا خطة وطنية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وتكمل هذه الأعمال إعادة شاملة لهيكلة مؤسساتنا الأمنية، أي الشرطة والقوات المسلحة، لتحسين فعاليتها من الوجهة العملية في الدفاع عن أمن بلدنا وتعزيز احترامها لحقوق الإنسان.

وبمساعدة وتعاون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق الدولي للتدريب في مجال المشورة العسكرية اضطلعت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون بمسؤوليتها الدستورية التامة عن أمن الدولة. كما بذلنا جهودا خاصة لتوطيد السلام بالترويج للتماسك الوطني وبتلبية الاحتياجات الخاصة لضحايا الحرب، بما في ذلك عن طريق دفع التعويضات حسبما نص عليه اتفاق لومي للسلام. وفي هذا الصدد، سنثمن المساهمات من جانب المجتمع الدولي صوب وضع صندوق استئماني يعد لذلك الغرض موضع التشغيل.

ونتفق مع الأمين العام على أن مشروع الوثيقة النهائية يهيئ أساسا لتوصيات لإصلاح المنظمة. ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن عدة عناصر من عملية الإصلاح، بما فيها إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان، فضلا عن إبرام صك دولي ضد الإرهاب. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في المفاوضات في مجالات إصلاح الأمانة العامة والإدارة، والإفلات من العقاب، وحفظ السلام والاتفاق على دعم تطوير برامج بناء القدرات التابعة للاتحاد الأفريقي على مدى ١٠ سنوات.

إننا نطالب باتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ القرارات التي سبق الاتفاق عليها، حتى نتمكن من إرساء أساس للتقدم المطرد صوب التوصل إلى اتفاق على المسائل المعلقة. ومن الأهمية بمكان أن نستأنف المفاوضات بشأن قضايا معلقة مثل إصلاح مجلس الأمن والمؤسسات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، بغية الاستفادة بصورة تامة من التفاهمات التي سبق التوصل إليها في مجالات أخرى.

عندما تكلمتُ من على هذا المنبر في مؤتمر قمة الألفية قبل خمس سنوات، أشرت، كسائر الزعماء الآخرين، إلى حتمية التكيف. وحثثنا الأمم المتحدة على أن تواصل تكييف وتجهيز نفسها للتعامل مع المشاكل الدائمة مثل انعدام الأمن البشري والتخلف، وعلى وجه الخصوص، المظهرين الجديدين لتلك المشاكل، أي، الإرهاب والفقر الشديد. والآن، بعد مرور خمس سنوات، يبدو أن تلك المشاكل تفاقمت بدلا من تخمد، وهي تفرض تهديدات خطيرة على السلام والأمن الدوليين. لذا علينا أن نقوي عزيمتنا على اعتماد تدابير فعالة لحسم تلك المشاكل. ويمكن لأمم متحدة منشطة أن تضطلع بدور حيوي في هذا المسعى.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد يوري كاغوتا موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

الرئيس موسفيني (تكلم بالانكليزية): بسبب طول بياني لن أتمكن من قراءته بأكمله؛ وسأوجزه.

أود أن أطرح ثلاث نقاط تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. أولا، إن الأهداف الإنمائية تمثل الحد الأدنى من الأهداف الجيدة للجنس البشري. ثانيا، أوغندا لن تحقق تلك الأهداف فحسب، بل ستتخطاها – وهي حقيقة تتجلى في تحقيقنا نسبة ٠,٥٠٨ في مؤشر التنمية البشرية، على الرغم من الإرهاب في شمال أوغندا وغيره من أشكال التدخل. ثالثا، أقترح الأخذ بترتيبات أفضل للأولويات في استراتيجيتنا لتحقيق هذه الأهداف.

أولا، من البديهي أن هذه الأهداف تمثل الحد الأدنى من الأهداف الجيدة الإنمائية والاجتماعية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور دولة الرفاهية الاجتماعية في البلدان الغربية، حققت المجتمعات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان أهدافا مماثلة للأهداف الإنمائية للألفية وتخطتها. وقامت بالمثل بعض البلدان الآسيوية المستعمرة من قبل. والتحدي يكمن في نشر هذه المنجزات في باقي أنحاء العالم. وهنا تبرز أهمية قرارات مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠.

ثانيا، ستحقق أوغندا تلك الأهداف. وهدفنا في القضاء على الفقر ليس بنسبة ٢٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، بل ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من حملة الإرهاب الشرسة التي يدبرها ضدنا بعض من جيراننا منذ بداية عقد التسعينات، فضلا عن الخطأ المرتكب في مرحلة معينة بتخفيض النفقات المخصصة للدفاع، فإن نسبة مؤشر التنمية البشرية تبلغ الآن ٠,٥٠٨، وقد دخلنا مجموعة بلدان الأداء المتوسط، بعد تخرجنا من مجموعة بلدان الأداء المنخفض.

وقد أنجزنا ما يتجاوز الأهداف المحددة في المجالات الآتية: توفير المياه الصالحة للشرب؛ والالتحاق بالمدارس الابتدائية؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وتخفيض مستويات الفقر. لكن أداءنا في خفض نسبة وفيات الرضع والأمهات ليس جيدا.

يقول الكتاب المقدس، في إنجيل متى ٦:٣٣، ”اطلبوا أولا ملكوت الله و ... هذا كله يزاد لكم“. وتوصيتي هي أن نسعى أولا إلى تطوير الموارد البشرية ، أي، التعليم والعناية الصحية للجميع؛ وزيادة قيمة المواد الخام لأفريقيا والبلدان الأخرى التي تعاني من الركود، التي ظلت تسرق طيلة قرون؛ وتوسيع البنية التحتية المتصلة بالتجارة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق الداخلية والإقليمية والدولية. وبعدئذ ستزاد بقية الأمور لنا. وبعبارة أخرى، إننا بحاجة إلى تمكين كل بلد، في أقرب فرصة ممكنة، حتى نتمكن من تحقيق التوليد الذاتي للموارد التي تغذي التنفيذ المستدام للأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد.

كيف يمكن للمعونة الخارجية أن تغذي باستمرار هذا التنفيذ، بالنظر إلى التعقيدات والتشوهات الممكنة التي تصاحب علاقات المعونة؟ إن الرؤيا المستندة إلى وضع المعونة في الصدارة لم تنجح قط. الرؤيا التي تتصدرها المعونة يمكن أن تنجح؛ لكن تلك المعونة ليست دائما متوفرة. والسيد مكنمارا، الرئيس السابق للبنك الدولي، ذكر لي مؤخرا كم كان مسرورا لأن الكوريين الجنوبيين تجاهلوا نصيحته في الستينات من القرن الماضي. فقد عارض خططهم لبناء صناعة صلب متكاملة.

معظم نجاحاتنا في أوغندا، تحققت في وجه المعارضة أو اللامبالاة أو التشويش أو العراقيل المفتعلة من قبل عدد لا يستهان به من شركائنا الخارجيين. والوقت لا يسمح لي بالخوض في كل التفاصيل، لكن يمكن الإطلاع عليها في نص بياني المطبوع. والسؤال الذي أود أن أطرحه: كيف يمكننا أن ننفذ بطريقة مستديمة الأهداف الإنمائية للألفية بالاعتماد على المعونة وحدها؟ إن مستقبل أوغندا ومستقبل أفريقيا مسؤولية تقع على عاتقنا؛ مسؤولية لا يجوز أن يتحملها المانحون – لا يعجبني هذا التشديد على المانحين، كما لو أنهم يملكون بلداننا. ملكية بلداننا تعود إلينا نحن، ونحن الذين سنتولى تنميتها بالدرجة الأولى، بمساعدة من الآخرين.

يذكر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ في الصفحة ١١٧ (من النسخة الانكليزية) ما يلي:

”تبرهن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة جلية على أن الخسائر المتكبدة في التجارة يمكن أن تكون أكبر من الفوائد المكتسبة من المعونة وتخفيف عبء الدين. ولو كان نصيب أفريقيا اليوم من الصادرات العالمية نفس نصيبها في عام ١٩٨٠، لبلغت صادراتها اليوم حوالي ١١٩ بليون دولار (قياسا بدولارات عام ٢٠٠٠). وذلك مساو لما يقرب من خمسة أضعاف تدفقات المعونة وادخارات الميزانية المترتبة على تخفيف خدمات الديون الذي قدمته بلدان الدخل العالي في عام ٢٠٠٢“.

وهكذا فإن الأموال التي نحصل عليها من المعونات تقل كثيرا جدا عما كنا سنحصل عليه من إزالة التشوهات التجارية.

ولديّ نقطتان أخيرتان. النقطة الأولى هي سؤال أطرحه على الجمعية العامة، وهو وارد في بياني. كيف يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا لم نحلّ مشكلة العمالة، أي مشكلة إيجاد فرص العمل؟ هل باستطاعة المعونة وحدها أن تحل هذه المشكلة؟ إذا نظرنا إلى هيكل العمالة في المملكة المتحدة وأوغندا، فإن الصورة على النحو التالي. في المملكة المتحدة، تبلغ نسبة العاملين في قطاع الزراعة ١,٥ في المائة فقط من مجموع السكان العاملين. وفي أوغندا، تصل هذه النسبة إلى ٨٢ في المائة. وتبلغ نسبة العاملين في قطاع الصناعة في المملكة المتحدة ١٩,١ في المائة، في مقابل ٥ في المائة في أوغندا. وتبلغ نسبة الخدمات في المملكة المتحدة ٧٩ في المائة؛ بينما تبلغ في حالة أوغندا ١٣ في المائة فقط. وهذا هو جوهر المشكلة – وجود مجتمع متخلّف. هل باستطاعتنا أن نحتفظ بمجتمع متخلّف ونحقق، في الوقت نفسه، الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن قدّمت بلدان منظمة التعاون والتنمية معونات تصل إلى مستوى الـ ٠,٧ في المائة، كما هو مطلوب منها؟

أود أن أذكر، هنا، أن بياني مُتاح في شكل مكتوب، وأرجو من الوفود أن تقرأه كله. إنه يقع في ١٢ صفحة؛ و لم أستطع أن أقرأه عليكم في الوقت المحدد بخمس دقائق.

في الختام، اسعوا أولا إلى تحقيق تنمية الموارد البشرية – ألا وهي توفير التعليم والصحة للجميع – والقيمة المضافة – ألا وهي جعل بلداننا صناعية – وإنشاء بنية

أساسية موسّعة تتصل بالتجارة – أما بقية العناصر فستضاف إلى ما تحققونه.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد جوزيف أوروسيمال، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

الرئيس أوروسيمال (تكلم بالانكليزية): نجتمع هذا العام على خلفية العديد من الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا. واليأس الذي تسببت فيه هذه الكوارث الطبيعية وطبيعتها الغامضة قد هزّنا جميعا. واسمحوا لي أن أقدّم، بالنيابة عن حكومة بلدي وشعبه، عميق تعاطفنا وخالص مؤاساتنا لحكومة الولايات المتحدة وشعبها، وللحكومات الأخرى التي عصف بشعوبها الدمار والعنف الشديد لهذه الكوارث الطبيعية.

إن الموجة الأخيرة من الدمار التي تسببت فيها هذه الكوارث الطبيعية تركز الانتباه بشدة على مدى هشاشة المناطق الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية. كما تبرز بشكل متزايد التحديات المروعة التي تُشكلها التقلبات الشديدة في المناخ على قدرتنا على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة تحقيق التنمية المستدامة.

لا يمكن لأي تقدم هندسي مهما كان أن يحمي وينقذ بشكل كامل دولنا الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية المنخفضة من أهوال اندفاع المياه وارتفاع أمواج المد الآتية من البحر، والناتجة عن الآثار الضارة لتغيّر المناخ. ويؤكد هذا الواقع الأعاصير والعواصف الشديدة والمتواترة بشكل كبير في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

ومع ذلك، فإنني مقتنع بأنه إذا قامت جميع الدول في هذه الجمعية، المتقدمة النمو والنامية، بالتصدي للمشكلة الخطيرة المتمثلة في تغيّر المناخ والاحترار العالمي ببذل الجهود المتضافرة، فإن ما لم يستطع العمل الهندسي أن يوقفه سوف تخفف من حدته، بل ويمكن أن توقفه، الإرادة السياسية المتجددة والالتزام بالوفاء بالتزاماتنا وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيّر المناخ، وبروتوكول كيوتو وغيرهما من الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وبالتالي، فإننا نناشد البلدان التي لم تصادق بعد على بروتوكول كيوتو، أن تفعل ذلك بدون إبطاء.

يتطلب عالمنا اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لتخفيف حدة الآثار الضارة لتغيّر المناخ. ويؤيد وفدي بقوة الدعوة إلى البدء في مفاوضات لوضع إطار دولي أكثر شمولا لتغيّر المناخ فيما بعد عام ٢٠١٢. ولكي يكون هذا الإطار فعالا وذا أهمية يجب أن يشمل كل البلدان الرئيسية المُطلِقة للانبعاثات، سواء المتقدمة النمو أو النامية. ومن هذا المنطلق، فلنتناول مفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ليس بوصفه تصريحا بالتلويث ولكن بوصفه التزاما بالحفاظ على أُمنا الأرض.

قبل خمس سنوات، التزمنا بتنفيذ إعلان الألفية. ولا تزال الأهداف الإنمائية للألفية مهمة بوصفها الأساس لتنميتنا المستدامة. ولسوء الحظ، فإن من تجربة بلدي وملاحظاتنا العامة في ميكرونيزيا، أننا نواجه معركة عسيرة في الوفاء بهذه الأهداف وتنفيذها. ومن المعترف به بشكل كبير أن أوقيانوسيا لا تزال إحدى مناطق العالم التي تُبيِّن أنها من أسوأ المناطق في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وحتى مع هذا الاعتراف فإننا نجد في أغلب الأحيان أن المجتمع الدولي لم يقم بشكل عادل ومتناسب بمتابعة تخصيص الموارد لهذه البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ولفترة طويلة تم تجاهل جزرنا في المحيط الهادئ.

ولذلك، نناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المانح أن يُطبّقا نظاما عادلا وأكثر تناسبا لتخصيص المساعدات الإنمائية لمنطقتنا إذا ما أريد لنا أن نحقق هذه الأهداف.

وتُشجعنا كثيرا الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المتقدمة النمو الأعضاء في هذه المنظمة للوفاء بالهدفين الدوليين المتفق عليهما، وهما تخصيص ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، و ٠,٧ في المائة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وميكرونيزيا، بوصفها من المستفيدين بهذه المساعدة الإنمائية، لا تزال ممتنة للدعم الذي يقدمه شركاؤنا المانحون والمجتمع الدولي المانح من المساعدات الإنمائية المستمرة المقدمة لنا. ونؤيد الدعوة التي وجهها الكثيرون في هذه الجمعية إلى البلدان التي لم تبذل بعد كل الجهود للوفاء بالأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن تفعل ذلك.

وفي حين أننا ممتنون للمساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لجهودنا الإنمائية الوطنية، فإننا ندرك ضرورة زيادة تعزيز التعاون وإقامة روابط أوثق بين الأمم المتحدة والكثير من دولها الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ، مثل بلدي. وأشير هنا إلى ضرورة إقامة وجود مادي لمنظومة الأمم المتحدة داخل حدودنا الوطنية. ويجب أن ترى الأمم المتحدة على أنها مشاركة بشكل مباشر في عمليتنا الإنمائية وفي جهودنا الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أساس دائم واعتيادي. ومثل هذا الحضور لا يمكنه إلاّ أن يسهم في تحقيق تنسيق أفضل، وتعزيز قدراتنا، واستخدام الموارد على نحو أفضل، وإيصال فعال للمساعدات. وسيظهر ذلك التزام منظومة الأمم المتحدة بدعم أكثر أعضائها ضعفا.

وفي هذا العصر المتميز بجوانب التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن حكومتي تحيي الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على التزامهما بضمان وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة البشرية للاستمرار في مهمة التنمية الاقتصادية النبيلة. وبالنسبة إلى البلدان الجزرية، من قبيل ولايات ميكرونيزيا الموحدة، التي ينتشر سكانها على مساحات واسعة من المحيط الهادئ، فإن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوق بها وغير باهظة التكلفة ضروري في عملية بناء دولتنا. ولهذا السبب، فإن حكومتي تدعم بقوة إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وتتطلع إلى انعقاد المرحلة الثانية في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ومنذ الأيام الأولى لإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، فإن شعب ميكرونيزيا قد وضع ثقته في ميثاق الأمم المتحدة. وفيما نغادر هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى الحاسم، فإن ثقتنا قد تجددت وتعززت. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ نتائج هذا الاجتماع من أجل تحقيق زخم حقيقي نحو إثراء حياة جميع الشعوب، وخاصة تلك الأكثر احتياجا من بين شعوبنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس.

الرئيس تونغ (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي حقا أن أمثِّل أبناء شعب كيريباس في هذا الجمع الكريم لنقل تحياتهم إليكم جميعا ولعرض آرائهم حول جدول الأعمال المعروض علينا.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر مضيفينا الكرام، شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على حفاوتهم. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ رئيسينا على التوجيه الفعال لأعمال هذا الاجتماع الذي أثق بأنه سيتكلل بالنجاح.

إننا نجتمع هنا في مناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، بينما نواجه التحدي الشاق والمستمر بأن نجعل العالم الذي نعيش فيه عالما أفضل لنا ولأبنائنا

ولأبناء أبنائنا. إن مهمتنا ليست سهلة. وسيكون للقرارات التي سنتخذها هنا أثر على مستقبل هذه المنظمة وعلى مستقبل البشرية.

نتفق جميعا على أن التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة، أساسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونتفق أيضا على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة تقع، في المقام الأول، على عاتق فرادى البلدان، ولكننا نسلِّم كذلك بحقيقة أن البلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يمكنها تحقيق ذلك بمفردها.

إننا بحاجة إلى شراكة أكثر جدوى وفعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد تم تطوير إطار هذه الشراكات على مدى الأعوام الستين الماضية، وهو يتضمن المبادرات الدولية، كخطة تنفيذ جوهانسبرغ ، وبرنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا واستراتيجية موريشيوس، وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتوافق آراء مونتيري.

إن الخطط الإقليمية، كخطة المحيط الهادئ، كانت وما زالت أيضا قيد التطوير من أجل تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب. وستعود الشراكة بالفائدة على هذه المبادرات أيضا.

وتلتزم حكومتي بتلبية تطلعات شعبنا إلى التنمية. وهدف سياستنا الوطنية هو تحقيق التوزيع العادل لفوائد التنمية على جميع أبناء الشعب على أساس مبادئ الحكم الرشيد.

إننا ملتزمون بإعلان الألفية، وتتجه جهودنا الوطنية في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تم دمج هذه السياسات وإدراجها في استراتيجية التنمية الوطنية التي صيغت من خلال إجراء عملية تشاورية بين القطاعات المتعددة وبين العديد من أصحاب المصلحة.

ويحقق تنفيذ استراتيجيتنا للتنمية الوطنية تقدما إيجابيا. ويعود الفضل في ذلك إلى الشراكة الناجحة التي أسست بين حكومتي وبين شركائنا الإنمائيين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وإننا نقر بالإسهامات الناتجة عن انخراط جميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية ونثمن قيمتها.

ونحن نعترف بالدعم القيِّم الذي قدمه شركاؤنا الإنمائيون، وندعوهم إلى تقديم المساعدات لتنفيذ المبادرات التي أشرت إليها سابقا، وخاصة في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ونذكِّر الشركاء الإنمائيين بتعهداتهم بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما يوازي ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجهم القومي. ونشيد بتلك البلدان التي حققت هذا الهدف طوعا، وندعو أولئك الذين لم يفعلوا ذلك حتى الآن إلى أن يبذلوا المزيد من الجهود في هذا الصدد.

إننا نعتقد جازمين أننا قادرون على تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الاعتماد على مساعدات الدعم الدولي. ووفرة موارد مصائد الأسماك في منطقتنا الاقتصادية الخالصة – والتي تستغلها حاليا بشكل حصري الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة – يمكنها أن تشكِّل أساسا لذلك. ونشعر بالارتياح إزاء المفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاق شراكة اقتصادية في ميدان مصائد الأسماك مع الاتحاد الأوروبي، لأن ذلك سيتيح فرصة لقيام شراكة حقيقية من خلال الاستثمار في هذا القطاع.

ونحن نسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من عائدات الموارد السمكية، ولذلك نؤيد التقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة الاستشارية المفتوحة العضوية غيرالرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها السادس. ونرحب ترحيبا خاصا بالاستنتاجات التي مفادها: أن أصحاب الموارد ينبغي أن يشاركوا في أنشطة مصائد الأسماك من أجل تحقيق

عائدات اقتصادية أفضل، ولتعزيز دورهم في إدارة الموارد؛ وينبغي للدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة أن تتفاوض بشأن إبرام اتفاقات حق الوصول مع الدول الساحلية النامية على أساس عادل ومستدام؛ وينبغي لتلك الدول التي تقوم بالصيد في المياه العميقة أن توسع تدريجيا مشاركة الدول الساحلية في أنشطة مصائد الأسماك، بما في ذلك عملية تجهيز الأسماك التي تم صيدها في المياه الإقليمية لأصحاب الموارد، وسيؤدي ذلك إلى خلق فرص العمل وسيقدم إسهاما إضافيا في التنمية المستدامة للدول الساحلية النامية.

لقد لاحظنا بأسف وقلق عميقين الآثار المدمِّرة لإعصار كاترينا في نيوأورليتز، الذي سبب آلاف الوفيات بالإضافة إلى الدمار الواسع النطاق. ونتقدم بالتعازي الحارة إلى المتضررين بهذه الكارثة الطبيعية، ونصلي من أجل أن يجدوا السلام والراحة خلال هذه الأوقات الصعبة.

إن هذه الكارثة التي وقعت مؤخرا تذكِّرنا بحالة الضعف الشديد للبشرية جمعاء أمام قوى الطبيعة بصرف النظر عن القومية. وحالة الضعف هذه أخطر بأضعاف المرات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة ذات الأراضي المنخفضة مثل كيريباس. وأود أن أسجل اليوم دعوتنا لهذا المحفل الرفيع إلى القيام بعملية تقييم أخطار لاحتمال وقوع كوارث مماثلة في الدول الجزرية الصغيرة وإلى اتخاذ قرار واع بشأن الرد الملائم الأنجع.

إننا نشيد بجهود المنظمات والبلدان التي تساعدنا في جهودنا من أجل التكيف مع آثار التغيرات المناخية القصيرة الأجل، ونعرب عن امتناننا لها. ولكن، نظرا لأن الجزر المرجانية المنخفضة صغيرة، هناك حدود لمدى إمكان تأقلم سكانها.

أما بالنظر إلى السلم والأمن، فنوافق على أن أساس التنمية المستدامة هو بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار.

ونحن ملتزمون بالجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، أصبحنا طرفا في المعاهدات الدولية الرئيسية الخاصة بهذا الموضوع.

إن التحديات العالمية الجديدة التي يشكِّلها الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا تحترم حدودا. يجب ألاّ نتهاون في جهودنا للتصدي جماعيا لهذه التحديات. وتلتزم كيريباس بالمكافحة الدولية للإرهاب وللجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد سرّني أنني وقّعت أمس الاتفاقية الثالثة عشرة لمكافحة الإرهاب، وأودعت لدى الأمين العام صكوك انضمامنا إلى أربعة من اتفاقيات مكافحة الإرهاب والمعاهدات الرئيسية الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وسننضم عما قريب إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب الثماني الباقية ونودع صكوك انضمامنا لدى الجهات المناسبة.

وقد اعتمدنا أيضا تشريعا للعمل بجميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب والمعاهدات الرئيسية الخاصة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ومع أن هذا التشريع هو خطوة هامة إلى الأمام، فلا يزال أمامنا التحدي المتمثل بتنفيذه والعمل به فعليا. ولذلك، ستبقى حاجتنا إلى المساعدة قائمة في المجالات التي تتعدى حدود قدرتنا.

أما تعزيز الأمم المتحدة، فتؤيد كيريباس بشدة الإصلاح الشامل للمنظمة، كيما تتكيف وتتجهز بصورة أفضل لقيامها على نحو فعال بمواجهة تحديات هذا العالم، الدائم التغير. ونؤيد أيضا توفير موارد كافية للمنظمة، لتمكينها من الاضطلاع بالدور الذي تتولاه، على أساس الإنصاف والمسؤوليات المتمايزة.

إننا نؤكد من جديد التزامنا بالقيم والمبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة. ونذكِّر بالمادة ٤ من الميثاق التي تدعو ”جميع الدول الأخرى المحبة للسلام“، إلى

الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية. وفي سبيل ذلك، نكرر نداءنا للمنظمة بأن تنبذ ممارساتها الحصرية وأن تضم، كشركاء متساويين، كل الأمم مثل تايوان، القادرة على الإسهام في جهود التعاون الدولية والراغبة فيها، سعيا إلى السلام والأمن والتنمية على صعيد العالم. ذلك أنه لا يمكننا أن نتوقع تقدما ملموسا يُحرز في جهودنا الجماعية، إلاّ إذا عوملت جميع الأمم كشركاء متساويين في المجتمع الدولي.

أما مجلس الأمن، فتؤيد كيريباس زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين، مما يعكس بصورة أفضل حقائق عالمنا اليوم. ونؤمن إيمانا قويا بأن الدول الأعضاء، التي هي كبرى الدول المساهمة في برامج الأمم المتحدة، خاصة البرامج المعنية بصون السلم والأمن العالميين، ينبغي أن تحظى بعضوية دائمة.

ونلاحظ أنه لم يتم تحديد آخر موعد لإنهاء المفاوضات الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، ونحث على أن يجري تطبيق نفس الموعد الأخير المحدد لعناصر الإصلاح الأخرى – كإنشاء مجلس حقوق الإنسان مثلا – على إصلاح مجلس الأمن، للمحافظة على ما لهذه العملية من زخم.

إن شعوبنا تطالب بأن نعمل أفرادا وجماعات، بصفتنا قادة عالميين، على تحسين العالم الذي نعيش فيه. ونحن مدينون للشعوب التي نخدمها بمسؤولية هامة. وللاضطلاع بهذه المسؤولية، علينا أن نعمل معا لمواجهة التحديات التي نعترف بها جميعا: تحديات إنمائية وتحديات أمنية، بأوسع معانيها، وتحديات للعمل معا كمجتمع دولي.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد تشارلز غايود برايانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في جمهورية ليبريا.

السيد برايانت (تكلم بالانكليزية): يوجِّه شعب ليبريا آيات شكره البالغ إلى الأمم المتحدة لمساعدتها المستمرة على التصدي لما واجهه بلدنا من تحديات. والواقع أننا ممتنون بكل الذين وقفوا إلى جانبنا وما زالوا يقفون، لإحداث التحوُّل الهام الذي نشهده اليوم في بلدنا. ونود أن نعترف بالدور القيِّم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والبلدان المساهمة بقوات.

بفضل المساعدة الحاسمة للأمم المتحدة والشراكة الحميدة للجهة المانحة، أحرزت حكومتنا الانتقالية مكاسب لا شك فيها، في اضطلاعها بولايتها. فقد صمتت المدافع، ولقي نزع السلاح عندنا وتسريح المقاتلين نجاحا باهرا، كما أن إعادة التأهيل وإعادة الدمج عمليتان مستمرتان وأبناء شعبنا يعودون إلى أحيائهم السكنية وبسطت الحكومة سلطتها في جميع أنحاء البلد وحدِّد إجراء الانتخابات في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

ورغم التقصير في تمويل عوامل الدمج الحاسمة وإصلاح قطاع الأمن، لا تزال هاتان العمليتان جاريتين. واسمحوا لي بأن أشدد على أن الأثر الصافي لنجاح الدمج وإصلاح القطاع الأمني في ليبريا سيكون سلما واستقرارا مستدامين لا لبلدنا وحسب، بل لكامل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وهناك إحساس مشجع بأمل متجدد في نشوء بلدان ديمقراطية، مستقرة بعد الصراع في منطقتنا. على أن تحديات إعادة بناء المجتمعات المحلية وإرشاد السكان – خاصة شبابنا – ليبتعدوا عن السلوك الاجتماعي المنحرف لا تزال مروّعة.

قبل ستين عاما، كان بلدي من البلدان التي أخرجت هذه المؤسسة إلى حيز الوجود. ومنذ ذلك الحين تغيرت الأولويات العالمية. ولا يزال الملايين من سكان العالم –

خاصة من النساء والأطفال – يعيشون في فقر وجهل، يهدد خطرهما الحياة. يموت في كل يوم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نسمة بسبب الفقر والأمراض؛ رغم أن كثيرا من هذه الأمراض يمكن اتقاؤها وشفاؤها.

ويقدم إعلان الألفية وبرنامج عمل بروكسل سبلا عملية للتقدم بغية التغلب على آفات متفشية في كل أنحاء العالم، كالفقر والاحترار العالمي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسرطان وغيرها من الأمراض القاتلة، خاصة عندما تصيب أفقر الدول الأعضاء.

ونعتقد أن على الدول الأعضاء أن تلتزم، الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن تحترم حقوق الإنسان وكرامة جميع الأشخاص، بغض النظر عما لبلد كل منهم من حجم ومن مركز عالمي. ويمكن لأسلوب التناول هذا أن يقلّص إلى الحد الأدنى استقطاب السياسة الدولية على النحو الذي نعرفه، وخاصة بعد أن شهد عالمنا مؤخرا في التاريخ استغلال الفقراء، لا من قِبل الأمم الغنية وحسب، بل من قِبل أفراد أغنياء في البلدان الفقيرة، دعما للإرهاب. ولذلك، تدعم حكومتي دعما كاملا المشاورات الجارية بغرض إصلاح الأمم المتحدة. غير أن علينا أن نكفل قيام عملية الإصلاح على أساس المشاورات وتوافق الآراء على نطاق واسع، تشمل كل الدول الأعضاء.

إن نجاح عملية الانتقال في ليبريا دليل يثبت حتى الآن مدى ما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه عن طريق الأمم المتحدة. واسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة لأكرر شكري للأمين العام، كوفي عنان، الذي تألّب المجتمع الدولي، بقيادته الملهمة، مؤيدا قضيتنا. وسنواصل الاعتماد على المجتمع الدولي ونحن نسعى جادين إلى تحقيق آخر عنصر مكوّن من عناصر ولايتنا لمدة سنتين – إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة – كي نضطلع من ثم بجدول أعمالنا الشامل لإعادة الإعمار بعد الصراع، وهو ما ينتظر الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في ليبريا حرة بعيدة عن الصراع.

برنامج العمل

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود، في هذه المرحلة، أن أطلع الأعضاء على برنامج العمل لهذه الجلسة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. أولا، سنواصل الاستماع إلى بيانات من الدول الأعضاء، وستعقبها ملخصات شفوية عن أعمال اجتماعات الموائد المستديرة الأربعة. وبعدها، ستتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن مشروع القرار A/60/L.1، المعنون ”نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥“. وسيكون الأمين العام حاضرا وقت اعتماد مشروع القرار. وبعد ذلك، ستواصل الجمعية العامة الاستماع إلى بقية المتكلمين. وسيعقب ذلك، ملاحظات ختامية يدلي بها الرئيسان المشاركان، ثم اختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى.

ولكي نتفادى العمل في وقت متأخر من المساء، أصبح من بالغ الأهمية الآن ألا تتجاوز البيانات خمس دقائق. وأهيب بالجميع أن يحترموا هذا الحد الزمني.

ويدرك الأعضاء أن مشروع القرار A/60/L.1، الذي يتضمن مشروع نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥، تم توزيعه اليوم أثناء جلسة هذا الصباح. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع القرار يتضمن بضعة أخطاء فنية: في الفقرات ٦٠ (أ) و ١٦٣، و ١٦٤ (ج). ويجري الآن توزيع النسخة الصحيحة لتلك الفقرات في قاعة الجمعية العامة.

خطابات بمناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية.

الرئيس لحود (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل بلادي في هذا الاجتماع البالغ الأهمية الذي يضم زعماء العالم، لتقييم العمل بشأن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر قمة الألفية قبل خمس سنوات، وعلى وجه أخص، بشأن حماية مبادئ كرامة الإنسان، والمساواة، والعدالة، وبشأن إحلال سلام عادل ودائم على نطاق العالم، ولاستعراض الخطوات المتخذة والمنجزة في هذا الصدد.

اسمحوا لي أن أثني على الرئيسين المشاركين، وأشكرهما على إدارتهما البارعة للاجتماع الرفيع المستوى، وعلى جهودهما لضمان نجاح ذلك الاجتماع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على مساعيه كافة، وعلى الأخص، تقريره القيّم المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، الذي يقدم لنا تشخيصا دقيقا لتحديات عالمنا ومشاكله، وبرنامج عمل لعهد جديد من التعاون في معالجتها.

تبرز التحديات الأمنية التي تواجه عالمنا، كخطر وشيك يحلق فوق رؤوسنا. وانتشار الإرهاب على نطاق عالمي يحتم علينا أن ننظر بتمعن في الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك البلاء، وألا نكتفي بمجرد مكافحة أعراضه. ولا يمكن التوصل إلى مجتمع عالمي آمن سياسيا إلا عبر نظام عالمي متعدد الأطراف يرتكز على احترام سيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان، والتنفيذ المتزه عن الهوى لقرارات الشرعية العالمية.

وفي هذا الصدد، تظل منطقة الشرق الأوسط التي ينتمي إليها لبنان، مثالا بارزا لمنطقة تعاني من فشل متوطن في تنفيذ قرارات الشرعية العالمية.

وتلك المسألة تقودنا مباشرة إلى النقاش الدائر حول ضرورة وأهمية إجراء إصلاح شامل فوري وجذري للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يرحب لبنان بإنشاء لجنة لبناء السلام، وفق اقتراح الأمين العام، ويأمل في أن يتم اعتماد اقتراحاته لمجلس الأمن بأن يقيم وزنا للاعتبارات القائمة على المبدأ، عندما يفكر في استخدام القوة.

ولا بد من إصلاح مجلس الأمن حتى يكون أكثر شمولا وأكثر تمثيلا للعضوية الحالية التي تتألف منها الأمم المتحدة. ومن نافلة القول إن لبنان يعلق أهمية كبرى على هذه المسألة، لأنها نابعة من تقديره العميق لدورَي الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن احترامه لقراراتهما.

وأود أن أشدد هنا على أن لبنان سيظل يتطلع إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ملتمسا دعمهما لطموحات شعبنا، وبرنامج حكومتنا الإصلاحي العريض والجسور. إن اهتمامهما ببلدي يرمز إلى دعم العالم للحرية في أوسع معانيها، ويعطي الأسبقية للغة الاعتدال.

وفي لبنان، واتساقا مع الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأنا مؤسستين: صندوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومشروع التنمية المحلية. وفي هذا الصدد، أصدرت الحكومة اللبنانية، في عام ٢٠٠٣، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، تقريرها الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف تنشر تقريرا للمتابعة في عام ٢٠٠٧. ويشير ذلك التقرير إلى التقدم الكبير المحرز في مكافحة الفقر، والجهود الكبيرة التي بذلت لجعل التعليم الابتدائي متاحا للجميع، وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين، والتناقص المثير في معدل وفيات الأطفال الرضع والأمهات.

ويؤيد لبنان الاقتراح الفرنسي الداعي إلى مشاركة منظمة الطيران المدني الدولي في دعم البرامج الإنمائية في البلدان الفقيرة. فذلك بالتأكيد سيؤدي إلى مزيد من العدالة والاستقرار على نطاق العالم.

إن رسالة لبنان إلى الجمعية العامة هي رسالة بلد صغير عاني من الحروب والاحتلال والمؤامرات طوال أكثر

من ثلاثة عقود. ونشدد هنا على مسؤولية الدول والشعوب كافة عن حماية السلام وحفظ الأمن وتعزيز العدالة في العالم.

إن إرادة التغيير تُستمد من احترام القيم الإنسانية، بغض النظر عما تبدو عليه مشقة الطريق. ومسؤوليتنا الجماعية هي أن نحدث هذا التغيير. وفي متناول أيدينا أن نترجم الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لفخامة السيد مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف.

الرئيس عبد القيوم (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيسين المشاركين بانتخابهما ليترأسا معا هذه القمة المهمة.

وأود أن أثني أيضا على الأمين العام لتقريره الملهم.

قبل أن أواصل، أود أن أعرب عن تعازيَّ المخلصة للشعب الأمريكي وحكومة أمريكا بمناسبة الوفيات المأساوية والدمار الهائل الذي تسبب فيه إعصار كاترينا. وعلى الرغم من حجم بلدي الصغير والصعوبات الاقتصادية الهائلة التي يواجهها فإنني سعيد بأننا كنا قادرين على أن نقدم مساهمة بسيطة في الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة الناس الذين تأثروا بالإعصار.

إن الوقت بالفعل ثمين. لذلك لن أقضي الوقت المخصص لي في الكلام بشكل مفصل. بل أريد أن أطلب النجدة إذ أن شعبي يمر اليوم بأزمة لم يسبق لها مثيل.

قبل خمس سنوات، تركت هذه القاعة مشاطرا الآخرين الغبطة ليس بسبب إعلان الألفية فحسب ولكن لثقتي بأن ملديف بالفعل كانت تستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكانت ستقوم بذلك. وكما يبين التقرير القطري الخاص بنا للعام ٢٠٠٥ قامت ملديف بالفعل بتحقيق الهدفين المتمثلين في خفض الفقر بنسبة النصف وتوفير التعليم الأولي للجميع. ونحن نعمل الآن باتجاه تحقيق الأهداف الخاصة بخفض وفيات الأطفال، وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم.

لكن اليوم، أتكلم بأسى حزنا على الخسائر التي لحقت بشعبي نتيجة لأمواج سونامي المدمرة التي اجتاحت بلدنا في كانون الأول/ديسمبر الماضي. إن ملديف هي البلد الوحيد الذي واجه كارثة على الصعيد الوطني بسبب السونامي. والخسارة مذهلة في ثروتنا الاقتصادية حيث تقدر بـ ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والسياحة التي كانت المحرك لنمو اقتصادنا الوطني في العقود الثلاثة الماضية عانت ركودا حادا. وسبل كسب العيش التي دمرتها السونامي لم تسترجع. وتصاعد أسعار النفط يستنزف عائدات النقد الأجنبي لدينا. وأصبحت ملديف للمرة الأولى على الإطلاق، في حاجة إلى دعم ميزانيتها بشكل كبير.

ومن الواضح أنه إذا استمر ذلك الاتجاه المقلق، فإن قدرتنا على اللحاق بالأهداف الإنمائية للألفية ستستمر في التراجع. ونحن ممتنون بالفعل لجميع الذين قدموا لنا يد المساعدة في مرحلة الإغاثة التي تلت سونامي. والعديد منهم استمر في مساعدتنا خلال فترة الإنعاش ونحن نشكرهم جميعا. على الرغم من إيماننا بأن التنمية هي مسؤوليتنا، فإن وسائل الاعتماد الذاتي لدينا غير كافية إلى حد يرثى له.

وفي المنتديات التي ناقشنا فيها المستقبل الاقتصادي لملديف، أشرنا إلى الأهمية البالغة للعقد الذي أمامنا. ويحتاج المرء فقط إلى النظر إلى التحدي السكاني الذي واجه البلد على مدى الـ ٤٠ عاما الماضية. فقد زاد عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية السكان من فئة الشباب. وعلى الرغم من أننا نجحنا في تخفيض معدل النمو السكاني فإن ذلك لا يمثل سوى نصف المهمة. نحن نحتاج

الآن إلى أن نضمن فرص عمل ذات عائد لكل ملديفي في سن العمل. وتحقيق الهدف المتمثل في استدامة البيئة أيضا تحد هائل. والمآسي البيئية الأخيرة حول العالم أظهرت مرة أخرى أن علينا أن نقوم جميعا بالكثير من أجل حماية بيئتنا العالمية. حقا إن العقد المقبل إما أن يمكننا من تحقيق ”رؤية ٢٠/٢٠“ فيما يخصنا، أو أنه سيقضي على تلك الرؤية.

على الرغم من النكسة التي لم يسبق لها مثيل، التي سببتها السونامي، فإننا حازمون في مسعانا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نحن نرى أنه، حتى لو أصبح تحقيق الهدف بعيد المنال، ينبغي ألا نغير الهدف وألا نتخلى عن رؤيتنا. بل ينبغي أن نسرع بأعمالنا كما فعلنا في سعينا إلى تنفيذ جدول أعمالنا الوطني الخاص بالديمقراطية والإصلاح والحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان.

لكن، من أجل أن يتمتع شعبنا بثمار توسع الديمقراطية، فإننا نحتاج إلى مساعدة اقتصادية سريعة ومعونة مالية عاجلة على الصعيد الدولي. وفي هذا الوقت الحرج، لن تكفي مجرد فترة انتقال سلس للتخرج من مركز أقل البلدان نموا. ومن الضروري أن يكون تخرج بلدنا على مراحل إلى أن نعود إلى مستويات ما قبل السونامي.

وإذا كان بلد يبلغ عدد سكانه ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة فقط لا يمكن إنقاذه من الفقر واليأس والدمار، فإن مصداقية آمالنا في إنقاذ العالم جميعه في خلال ١٠ سنوات سيكون مشكوكا فيها كثيرا. لقد صادف أن تكون الدول الصغيرة مثل ملديف على الخط الأمامي في مواجهة معظم الأزمات التي تصيب العالم أو تهدده. فمن التدهور البيئي إلى الفوضى الدولية إلى أزمات الطاقة، نجد أن الدول الصغيرة غالبا أوائل الضحايا. ولكن الخبر الطيب هو أننا، نحن الدول الصغيرة، سنكون أيضا من أوائل الذين سيعرفون ما إذا كان العالم لديه فعلا الإرادة للعمل. آمل، وأنا أختم ملاحظاتي، أن يكون ندائي الملح طلبا للنجدة قد وصل إلى من يقوم بالنجدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد بنغو وا موتاريكا، رئيس جمهورية ملاوي.

الرئيس موتاريكا (تكلم الانكليزية): يسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لكي أساهم في هيكلة الأهداف الإنمائية للألفية وتحدياتها وتنفيذها ومتابعتها. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أشدد على أن السبب الجوهري للأهداف له اليوم نفس الأهمية التي كانت له منذ خمس سنوات.

اسمحوا لي بأن أبدأ قائلا إن بلدي، ملاوي، بذلت جهودا باسلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. إن تقريرنا المعنون ”ملاوي والأهداف الإنمائية للألفية: تحديات وإنجازات“ تم تعميمه. ويقدم التقرير في شكل رسوم بيانية ما خططنا للقيام به من أجل تحقيق الأهداف؛ والتحديات التي تواجهنا؛ وإنجازاتنا بالرغم من التحديات؛ والطريق إلى الأمام.

وكما يمكن أن يُرى من التقرير، نحن في ملاوي اتخذنا موقفا مفاده أنه بالرغم من أن التحديات هائلة فعلا، وبالرغم من أننا نحتاج إلى موارد هائلة للنجاح، فإننا سنتابع المضي قدما لتحقيق ما بوسعنا تحقيقه بقدراتنا وإمكانياتنا المالية المحدودة. ويسعدني أن أبلغكم بأننا بدأنا بداية قوية وآمل أن تقر الأمم المتحدة بتلك الجهود.

وفي جهودنا الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية خلال الخمس سنوات الماضية، تعلمنا عددا من الدروس المهمة للوصول إلى الغايات التي حددت في الأهداف بحلول العام ٢٠١٥.

الدرس الأول هو أن الأهداف الإنمائية للألفية وضعت افتراضات لا يمكن إثبات صحتها. فمثلا، حُددت

الأهداف على افتراض أن ما هو مطلوب لتحقيقها من سلع وخدمات وغذاء ودخل يتوافر بسهولة، وأنه يمكن إنتاجه والحصول عليه من الدول الأفريقية الفقيرة، وأن ما نحتاج إليه هو مجرد إعادة تنظيم لهياكل التوزيع. إلا أن الأمر ليس كذلك. فالحقيقة أنه لا تتوافر السلع والخدمات، ولذا فإن بلداننا لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تكوين ثروة جديدة أولاً.

وفوق كل شيء، تجاهلت الأمم المتحدة الحاجة إلى إنشاء هياكل إنتاج جديدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتوفير السلع والخدمات المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباختصار، تعتمد الأهداف الإنمائية للألفية على توفير خدمات غير موجودة في الدول الفقيرة. وهذا أكبر تحد يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

الافتراض الثاني الذي يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هو توفر القدرة المؤسسية في جميع الدول الفقيرة. ويبدو أن الأمم المتحدة استهانت بالتحديات التي تواجهها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وضع نظام لحسن الإدارة يمكن أن يقود إلى دفع عملية نمو الاقتصاد الكلي في إطار بيئة سياسية واقتصادية مستقرة. و لم تقدر بشكل سليم الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على عملية النمو.

والافتراض الثالث أن الأمم المتحدة استهانت بهروب رأس المال وتضاؤل النمو بسبب خدمة الديون الخارجية. وافترضت أيضا وجود نظام تجاري عالمي عادل ومنصف يدعم صادرات الدول الفقيرة. وبعبارة أخرى، تجاهلت إحجام الدول الصناعية عن اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي كان يمكن أن تتيح للبلدان الأفريقية المزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق العالمية لتسويق منتجاتها.

بعبارة أخرى، لا تستطيع البلدان الفقيرة الاستفادة من العولمة دون تعاون البلدان الصناعية.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أشدد على حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل تحديا صعبا للدول المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. ولذا، فإننا نحتاج إلى المزيد من التعاون بين الدول أكثر من أي وقت مضى لتحقيق الأهداف. وليس لنا خيار سوى التعاون.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقدم أعمق تعازي ملاوي للرئيس جورج بوش ولحكومة وشعب الولايات المتحدة بمناسبة الفقد الكبير في الأرواح والممتلكات بسبب إعصار كترينة. وملاوي تصلي من أجل سكان هذا الشعب العظيم للتغلب على تلك الكارثة العظمى.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية فيجي.

الرئيس كاراسي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يتقدم بلدي بالتهنئة إلى رئاسة الاجتماع العام الاستثنائي والرئيسين المشاركين للجلسة والأمين العام.

وأود، بالنيابة عن حكومة وشعب فيجي، أن أقدم صادق مؤاساتنا إلى رئيس وشعب الولايات المتحدة بمناسبة الدمار الواسع الذي سببه إعصار كترينة. ونقدم صلواتنا وتعازينا إلى الذين فقدوا أحباءهم وديارهم.

وأشيد بالسيد كوفي عنان على تقريره الوافي الذي يغطي جوانب عديدة للأمم المتحدة والشؤون الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يشتمل على الكثير الذي من شأنه أن يقودنا إلى الأمام على الدرب الصعب المؤدي إلى التنمية، والحرية، والسلام في الأرض.

وتهنئ فيجي الأمين العام بمبادرته التي اتخذها للبدء في الخطط التنفيذية لإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة في سياق مسؤولياتها المختلفة.

والمطلوب الآن، إذا ما أردنا إكمال الرحلة، بذل جهد بإرادتنا الجماعية. وهو يحتاج إلى تضحيات وحلول توفيقية والتزام جديد يدعم الأمم المتحدة ودعم بعضنا بعضا. وإذا كان يمكن تحقيق هذا، فسوف نستطيع تحقيق مهمة الأمم المتحدة لمنفعة البشرية.

فلنستوثق إذن من أن الأمم المتحدة ستمضي من الآن فصاعدا إلى الأمام بروح التجديد والإصلاح الذي يولد أملا، وهدفا، ورخاء حقيقيا للأسرة الدولية.

وينبغي أن نشارك جميعا في المساعدة على إنشاء أمم متحدة أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة. وينبغي لها أن تعمل دائما بنزاهة وباهتمام عاجل لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وفوق كل شيء، ينبغي أن نساعد الأمم المتحدة على التركيز أكثر من أي وقت مضى على تصغير الفجوة المخجلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وفيجي تؤكد مجددا التزامها بأهداف الأمم المتحدة. ونحن، كعهدنا دائما، مع السلام، وهذا هو السبب في أننا أرسلنا العديد من جنودنا وأفراد شرطتنا ليخدموا في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وفقدنا العديد من الأرواح الغالية، ولكننا قبلنا تلك التضحية العظمى كمساهمة في الجهد العالمي من أجل السلام والأمن.

ويجب ألا تتوقف مساعي الأمم المتحدة الرامية إلى إرساء وصون السلام، والأمن والاستقرار الدولي. وهذا يظل الدور الرئيسي للأمم المتحدة، ونحن ندعم جميع الإجراءات الرامية إلى تعزيزه.

وتشيد فيجي باقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام. ويسعدنا أن نشارك في هذه اللجنة بخبرتنا الخاصة في إعادة بناء بلدنا عقب الفتنة الأهلية التي كادت تمزق بلدنا إلى أجزاء عام ٢٠٠٠. وبعون الله، استعدنا اقتصادنا وبدأنا مهمة جمع شمل مجتمعاتنا المتنوعة. والتحدي المستمر لبلدنا هو تعزيز أسس الوحدة والوئام.

ونحن في اعتمادنا العديد من التدابير والمبادرات لإنشاء ثقافة السلام، نولي أهمية قصوى للمصالحة والعفو. والآن نعمل للمضي بهذا الأمر إلى إدخال مفهوم العدالة الإصلاحية عن طريق التشريع.

وتعمل فيجي بإخلاص لأن تكون عضوية مجلس الأمن تعبيرا عن الواقع الجيوسياسي الراهن. ونحن نؤيد انضمام الهند واليابان إلى الولايات المتحدة والصين كممثلين دائمين لمنطقة المحيط الهادئ وآسيا.

ونتطلع إلى اللحظة التي يسود فيها السلام النهائي في الشرق الأوسط، ونشيد بجميع البلدان التي تساعد على دعم تلك القضية العالمية.

وفيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها، يحدونا الأمل في أن يجد الشعب الكوري بأجمعه الوئام الدائم. وبالنسبة لمستقبل تايوان، فإن فيجي تسلّم بأن هذه قضية داخلية وتشجع وتؤيد تسويتها عن طريق الحوار والاتفاق المتبادل.

لقد تميز عصر العولمة باعتماد مبادئ عالمية تحكم أمورا مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتجارة والتنمية. واليوم، أؤكد مجددا هنا على أن فيجي تقبل تلك المبادئ؛ وليس هناك شك في ذلك. ولكننا نقول إن البلدان التي، مثل بلدنا، تشهد تحولا عميقا، ينبغي ألا تعيقها معايير غير واقعية. فنحن نحتاج إلى وقت للمشاركة والتكيف. ونحتاج إلى وقت للاندماج. فلا تحكموا علينا بما يحتمل أن يكون غير مناسب في مرحلة تطورنا. احكموا علينا بالتقدم الذي نحققه نحو المثل العالمية وبمستوى التزامنا بالتغيير.

إن فيجي تحترم تماما مبدأ المساواة في حقوق الإنسان. ونحن نؤيد اقتراح مجلس حقوق الإنسان الذي سيكون مسؤولا مسؤولية مباشرة أمام الجمعية العامة.

ومما له أهمية حيوية لبلدنا، باعتبار ذلك عنصرا للاستقرار في الأجل الطويل، المحافظة دائما على التوازن الدقيق بين حقوق الأفراد وحقوق المجتمعات. وينبغي حماية المصالح الخاصة للسكان الأصليين، بما في ذلك الحق في تملك مواردهم الطبيعية. ولذلك، نؤيد بشدة الاقتراح الذي يدعو إلى أن يُعرض على الجمعية مشروع نهائي لإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ولذلك أهمية خاصة بالنسبة لبلد متعدد الثقافات مثل بلدنا.

ووفقا للأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نتبع العديد من السياسات لتحسين نوعية الحياة لمواطنينا. وبالنسبة لفيجي والدول الضعيفة الأخرى، هناك مسألة بالغة الأهمية لبقائنا الاقتصادي: الوصول إلى الأسواق والأسعار التعويضية لصادراتنا. فما معنى الأهداف الإنمائية للألفية إن لم يكن بوسع البلدان النامية الوصول إلى الأسواق أو الحصول على عائد مجز لصادراتها؟

ولا بد من الإقرار بالتفاوتات الاقتصادية وظروف عدم التكافؤ القائمة والتي تنطوي على الاستهزاء بفكرة التجارة الحرة في صميمها. فإزالة الوصول المؤكد من خلال إلغاء نظام الحصص وتخفيض أسعار السلع الأساسية، بدون أن يُشفع ذلك بمساعدات مالية أو تدابير لدعم التجارة، يشكل تهديدا خطيرا لنمونا الاقتصادي ولاستدامته. والسياسات التجارية العالمية غير الواقعية وغير المنصفة تزيد من حدة الصعوبات التي تواجهها بلداننا للقضاء على الفقر.

لذلك، فإنني أثني على البلدان المتقدمة النمو التي أبدت استعدادها لدعم الدول النامية ومساعدتها في مواجهة أثر الامتثال لمنظمة التجارة العالمية. وأشيد بصفة خاصة بالاتحاد الأوروبي لاستعداده لتقديم ذلك النمط من المساعدات إلى شركائه من البلدان النامية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وندعو شركاءنا في الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم طويل الأجل والملائم، مع بدء الاتحاد في خفض الوصول التفضيلي الخاص بالسكر الوارد من الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ.

كما أعرب عن امتناننا لجارتينا الأقرب، أستراليا ونيوزيلندا، على الدعم المقدم لمساعدتنا في تحقيق وصول أفضل إلى أسواق البلدين وميادين المساعدة الإنمائية الأخرى التي تقدمانها.

إن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها، ولكن إذا ما التزمت الأمم المتحدة ذاتها بتطبيق إصلاحات تجارية تعكس تقديرا واقعيا لوضع جميع البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الضعيفة.

وإننا نلتمس القوة والإيمان لكي نفعل ما هو صواب.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد أمادو هاما، رئيس وزراء جمهورية النيجر.

السيد هاما (النيجر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن النيجر والوفد المرافق لي، أتقدم بالتهنئة القلبية إلى الرئيسين المشاركين على انتخابهما لترؤس أعمالنا. وإذ نعرف مناقبهما الشخصية، فأنا على يقين من أنه في ظل قيادتهما المستنيرة، ستكون نتائج مناقشاتنا على مستوى تطلعاتنا.

إن شعب النيجر الذي يواجه أزمة غذائية حادة نتيجة لدورة زراعية اتسمت بعجز غذائي حاد، فضلا عن غزوات الجراد، ليعرب عن امتنانه التام لوكالات منظومة

الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره على الجهود المبذولة لمساعدة بلدنا في هذه الظروف الصعبة.

ونعرب عن امتناننا العميق للأمين العام كوفي عنان، الذي قام بزيارة بلدنا لكي يقدم دعمه لشعب النيجر. والموقف الذي تمر به النيجر ليس نتيجة للظروف الراهنة فحسب، بل إنه يبين بوضوح الضعف البالغ لنظامنا الإنتاجي، كما يبين هشاشة الحالة والظروف المعيشية لشعب النيجر. وباختصار، فإنه يفسر أوجه القصور التي تمنع بلدي من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ضوء تجربة النيجر التي مر بها في هذا العام، وبعد خمس سنوات من إعلاننا الرسمي في عام ٢٠٠٠، نجد لزاما علينا اليوم أن نعترف بمرارة شديدة بأن العديد من البلدان، بما فيها بلدي، تظل بعيدة جدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لعدد كبير من هذه البلدان، ازداد الوضع تفاقما. فالفقر تزايدت حدته، ليصبح آفة هذا العصر. وتدهورت اقتصادات كثير من البلدان النامية التي أصبحت ضحية لعدم الإنصاف في نظام التجارة الدولية، والانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية، والعبء المفرط للديون الخارجية، وتدني مستوى الاستثمارات. وأصبحت العولمة محنة مؤلمة أخرى بالنسبة لبلدان مثل النيجر، فبرغم قدراته الاقتصادية الحقيقية، كُتب على بلدي أن يعيش في أسوأ مستويات الفقر المدقع، وأن يعيش شعبه في يأس وإحباط كاملين. وفي ظل مثل هذه الظروف، كيف يمكن لبلد مثل بلدي أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية؟

ورغم الضغوط الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد النيجر، فقد التزمت الحكومة منذ عام ٢٠٠١ التزاما ثابتا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسعت إلى تعزيز تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية والتزمت بوضع وتنفيذ استراتيجيتنا الخاصة لخفض مستوى الفقر، فضلا عن تنفيذ البرنامج الخاص لرئيس الجمهورية، السيد تانجا مامادو. ونتيجة للتدابير التي اتُخذت في هذا الإطار، أُحرز تقدم لا بأس به في ميادين الديمقراطية والحريات الأساسية والإدارة والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والإصلاح الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج التي تحققت حتى الآن تدلل على أن بلدي لم يقف ساكنا وأنه رغم شح الموارد وتكالب الضغوط من كل نوع، فإن بلدي يسعى إلى كسر حلقة الفقر.

ومن الطبيعي أن نتوقع من البلدان التي تحظى بحسن الإدارة، والتي نفذت إصلاحات اقتصادية جيدة وهيأت الظروف للنهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد، أن تحقق أفضل أداء اقتصادي واجتماعي. وفي رأي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكثير من الشركاء الإنمائيين الثنائيين والدوليين الآخرين، فإن النيجر يحظى بإدارة جيدة. وبالتالي، نحن نواجه تناقضا يشكل تحديا للبلدان الغنية والبلدان الفقيرة على حد سواء. فالحرية والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية الجيدة، كل ذلك لا يكفي في حد ذاته للإفلات من براثن الفقر.

إننا نحتاج إلى إسهامات كبيرة ومستمرة من مصادر خارجية لتمويل استثمارات أكثر طموحا في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، مما يهيئ فرص عمل للشباب.

وأود أن أتكلم عن الموارد الإضافية فيما يتجاوز الإسهام بإلغاء الديون الذي تعهدت به مجموعة الثمانية، وهو ما نرحب به. فهذه الموارد الإضافية يصعب توفيرها بشكل متزايد، إذ بينما تقرر مؤسسات بريتون وودز تخفيض عبء مديونية النيجر، فهي تطالب بلدي بعدم التعاقد على أي قروض جديدة للاستثمار ما لم يشتمل ذلك التمويل على

منح بنسبة ٦٠ في المائة. وهذا شرط غير واقعي وغير قابل للتنفيذ. بل إن هذا يجعل تمويل التنمية في بلادنا رهنا بالمنح.

هل تكفي المنح بذاتها للتنمية الاقتصادية لبلد ما؟ بالطبع لا. وكدليل على ذلك، علينا فحسب أن نطالع تقرير مشروع الألفية، الذي يقدر متطلبات التمويل لبلد ما مثل بلدي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار سنويا. وفي الوقت الحاضر، فإننا نحصل على ١٢٠ مليون دولار فقط في شكل قروض ومنح مجمعة. وأسوأ من ذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي نحصل عليها يتناقص مقدارها عاما بعد عام. واليوم، فإن مقدارها لا يزيد على نصف ما كانت عليه قبل ١٥ عاما. ويتلقى النيجر ٢٠ دولارا لكل فرد من سكانه سنويا، أي ما يوازي ١,٦٠ دولار لكل شخص شهريا.

إن التقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب المواعيد المستهدفة هو مسؤولية مشتركة. ولا بد أن تقتنع البلدان الغنية بأن الكفاح ضد الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا الساعة الساخنة، ونخص بالذكر منها الشواغل المتعلقة بالأمن والهجرة.

ما نحتاجه هو دفعة كبيرة – أي موارد ضخمة قادرة على التحويل الجذري لهيكل اقتصاداتنا بغية بناء قاعدة منتجة ومتنوعة يمكن أن تدمج بلداننا بشكل أفضل في التجارة الدولية وتوفر العمل لشبابنا العاطل، الذين إن لم يتم فعل شيء بشأنهم في وقتنا الحاضر سينفجرون في السنوات المقبلة مثل القنبلة وسيلحقون الخراب بالعالم.

لذلك يجب الوفاء بالتعهدات التي قطعتها البلدان الغنية على وجه السرعة إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان السلام الاجتماعي في بلداننا. ومن ناحيتنا، سيعني نهوضنا بمسؤوليتنا العمل على تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء السلام، ومكافحة العنف الأعمى والإرهاب.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيدة لينيث سابوريو، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا.

السيدة سابوريو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): اليوم، في الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، أتشرف بإعادة تأكيد التزام كوستاريكا غير المشروط بمبادئ ومقاصد هذه المنظمة. ونعيد تأكيد إيماننا بالأمم المتحدة بوصفها أداة حفظ السلام الرئيسية للمجتمع الدولي.

ونعيد تأكيد ثقتنا الكاملة بقدرة هذه المنظمة على الكفاح من أجل حقوق الإنسان ورفاهة كل الشعوب. ونجدد التزامنا بنزع السلاح العام وبالجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة. ولهذه الأسباب، نرى أنه لا غنى عن اضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في بناء عالم أفضل.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين، نؤكد ثقتنا التامة بمجلس الأمن بوصفه الآلية المشروعة للتصدي للتهديدات الرئيسية للعلاقات السلمية بين الدول. ونعيد تأكيد التزامنا بإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية على أساس مبادئ تساوي السيادة بين جميع الدول، والتداول والانتخابات الدورية والمساءلة. ونحن نؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن مع حقهم في إعادة انتخابهم، ونؤيد إجراء إصلاح جذري لأساليب عمل المجلس. ولكي نزيد شرعية وكفاءة المجلس، أيدنا إلغاء حق النقض في أمور مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. وللأسف، لم تدرج تلك المبادرة في مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا (A/60/L.1). ونعتقد أنه ينبغي في الأشهر المقبلة النظر في مسألة تقييد حق النقض.

وتؤيد كوستاريكا بشدة جميع الجهود المبذولة لتعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ونؤيد تماما فكرة تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان وكنا نود أن تتضمن الوثيقة الختامية أحكاما محددة بشأن ولاية وهيكل مجلس حقوق الإنسان الجديد. وفي غياب تلك الأحكام يجب أن نكرس الأشهر المقبلة لتصميم تلك المؤسسة الجديدة. علاوة على ذلك، نحن نؤيد فكرة الزيادة الكبيرة لميزانية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ونرحب بالمبادرات الداعية إلى تعزيز آليات الرصد المنشأة بموجب معاهدات بغية إقامة نظام موحد في الوقت المناسب. ولكي نحمي المعوقين، نعتقد أنه يلزم إبرام اتفاقية لحقوق المعوقين.

إننا نشدد على أهمية القانون والعدالة في العلاقات الدولية، ونعيد تأكيد إيماننا بمحكمة العدل الدولية باعتبارها أفضل آلية للتسوية السلمية للمنازعات. ولذلك نود حث جميع الدول على أن تقبل، بلا شروط، الولاية القضائية لهذه المحكمة. وبشكل مماثل، نؤكد مجددا دعمنا لأعمال المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة لا غنى عنها لمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومعاقبة مرتكبيها.

ونأسف على عدم ذكر مشروع الوثيقة الختامية للمحكمة الجنائية الدولية ولا الحاجة إلى منع الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي. كما نأسف على أن الوثيقة الختامية لا تعيد تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار والأسلحة الصغيرة.

ونحن مقتنعون بأنه يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا قياديا في مكافحة الإرهاب الدولي. ولذلك نود أن نؤكد مجددا المقترح الذي قدمه العام الماضي فخامة السيد أبيل باشيكو دي لا إسبريا، رئيس كوستاريكا، لإنشاء مفوضية سامية لمكافحة الإرهاب، بوصفها هيئة دائمة مستقلة واحترافية، يكون مقرها داخل الأمانة العامة، وذلك من أجل ضمان زيادة التنسيق والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، نحن نؤيد الإبرام السريع للاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي قبل نهاية هذا العام.

وفيما يتعلق بالتنمية، أود أن أكرر نداءنا من أجل تنفيذ أهداف الألفية. وبصفة خاصة، نحث الدول المتقدمة على تنفيذ التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية وإزالة جميع الحواجز والإعانات التي تؤثر سلبا على صادرات البلدان النامية.

وبشكل مماثل، من الضروري لنا أن نأخذ دائما في الاعتبار أهمية التنمية المستدامة إيكولوجيا، ولا سيما الحاجة إلى حماية مواردنا الطبيعية. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على المبادرة التي تقودها كوستاريكا و بابوا غينيا الجديدة لإنشاء ''التحالف من أجل الغابات المطيرة'' وذلك لحماية جميع الغابات وضمان تسديد ثمن الخدمات البيئية التي تقدمها إلينا.

وبالنسبة إلى الإدارة، وبغية ضمان الشرعية الفريدة لهذه المنظمة، نحن نرى أنه لا غنى عن تعزيز آليات المنظمة للرصد والرقابة ونطلب من الجمعية العامة أن تنظر بتعمق في توصيات تقرير فولكر. ونعتقد أنه من الضروري تناول قضايا سوء الإدارة ومزاعم الفساد التي ظهرت داخل المنظمة في الأشهر الأخيرة بشفافية مطلقة.

لقد طُلب منا اليوم إعادة تأكيد إيماننا بهذه المنظمة وبقدرتها على تهيئة الظروف اللازمة للتنمية البشرية، مثل تعميم الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي والإسكان والمياه النقية والتدريب المهني. ويجب أن تكون لهذه المواضيع في جدول أعمال منظمتنا نفس الأولوية الممنوحة للتحديات المتمثلة في ضمان السلام الدائم والقضاء على الإرهاب.

في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، ثمة ضرورة مطلقة لتهيئة الظروف لقيام مجتمع عالمي شامل للجميع وغير متحيز وعادل. هذه هي المتطلبات الأساسية الواقعية لتحقيق السلم والأمن.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رشيد ميريدوف، وزير خارجية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص الامتنان على شرف مخاطبتكم من هذه المنصة وأن أنقل، باسم رئيس تركمانستان، سبارمراد اتايفتش نيازوف، أطيب التمنيات بالسلام والازدهار لشعوب كل الدول.

إن لهذه الدورة قيمة خاصة لتركمانستان، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ الجمعية العامة قرارها ٥٠/٨٠ ألف، بشأن الحياد الدائم لتركمانستان. ولقد اقترح الرئيس نيازوف تلك المبادرة في الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. وتقدر تركمانستان مركزها القانوني الدولي المعترف به عالميا والمتمثل في الحياد الدائم وهي تثبت بإجراءات عملية التزامها بواجباتها الدولية في هذا الصدد وبالمثل العليا لمجتمع الأمم.

والأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الرئيسية، وبفضل عالميتها وتجربتها السياسية الكبيرة، تحتل موقعا فريدا في نظام العلاقات الدولية.

وتضطلع المنظمة بدور رئيسي في حل أشد المشاكل إلحاحا في زمننا المعاصر.

إن الأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة جرى تطويرها أكثر في إعلان الألفية، الذي يقوم على أساس مبادئ التنمية المستدامة، وتوطيد السلام والأمن الجماعي، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه هي المبادئ التي تشكل أساسا لتفاعلنا في المستقبل.

وإحدى المهام الرئيسية للمنظمة هي منع التهديدات للمجتمع العالمي. وهذا بدوره يتطلب إنشاء نظام لاتخاذ تدابير وقائية وتحديد الأدوات القانونية والآليات لإنجاز هذه المهام. وتركمانستان، إذ تدرك إدراكا تاما قيمة العمل الوقائي، فإنها تنخرط في نُهُج عملية لتعزيز ذلك العمل. وعلى نحو خاص، استضافت تركمانستان أول جولة للمنتدى المعني بمنع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة في آسيا الوسطى، التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة. ونعتبر هذا المنتدى عملية هامة وضرورية لتعزيز التفاهم والتعاون بين الدول.

ونرى أن الاهتمام الذي تكرسه الأمم المتحدة لمسائل تعزيز الأمن والأنشطة الوقائية في آسيا الوسطى اهتمام حسن التوقيت وضروري. وفي هذا الصدد، تشكل فكرة إنشاء مركز إقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، يتخذ من عاصمتنا عشق أباد مقرا له، مبادرة دولية هامة. ونشعر بالامتنان للأمين العام على اهتمامه بإنشاء المركز، على النحو الوارد في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/60/1، الفقرة ٣٢). كما نشعر بالامتنان على الدعم الذي قدمته دول عديدة جدا لهذه المبادرة الدولية. وسيؤدي إنشاء المركز الإقليمي وتشغيله إلى تعزيز التفاهم الشامل وتسوية المسائل المتصلة بمنع ظهور حالات الصراع ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعزيز التنمية المستدامة في آسيا الوسطى.

وأحد الأنشطة الأساسية للمجتمع الدولي هو مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا السياق، فان تركمانستان، التي دعمت مبادرة الأمم المتحدة لإنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب، أصبحت

مشاركة في هذه المكافحة. ونحن لا ندين بشدة الأعمال الإرهابية في جميع أرجاء العالم فحسب؛ وإنما نقوم أيضا باتخاذ تدابير تشريعية وعملية محددة لمكافحة هذه الآفة ولمنع انتشارها.

وتؤيد تركمانستان التنفيذ الفعال لنظام شامل لتدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التعاون النشط من الدول في البحث عن الذين يخططون ويرتكبون الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة. وفي هذا الصدد، نرى أن الأمر المواتي والضروري هو استكمال واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

ويشكل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل مسألة ملحة يجري النظر فيها في الاجتماع العام الرفيع المستوى المنعقد حاليا. وبلدنا – الذي ينطوي مركزه المحايد على التزامات هامة مثل الالتزام بالامتناع عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو نشرها أو المساهمة في انتشارها – يؤيد تأييدا تاما، بوصفه طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية لمنع الانتشار، ويشارك في مساعي المجتمع الدولي في هذا المجال. وإحدى الخطوات العملية هي المشاركة النشطة لتركمانستان تحت إشراف الأمم المتحدة في العملية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وإحدى المهام الأولية التي تواجه المجتمع العالمي هي مكافحة الأمراض والوقاية منها. وفي هذا المجال، تتعاون تركمانستان تعاونا وثيقا مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ برنامجها الوطني للصحة. وبناء على ذلك التفاعل، أنشأنا عددا من المشاريع والبرامج التي تم الاعتراف بفعاليتها على الصعيد الدولي.

إن الموضوع الهام الآخر لهذا الاجتماع هو كفالة الاستدامة الإيكولوجية. ويعالج إنجاز هذه المهام في تركمانستان هذه المسألة على المستوى الوطني ومن خلال تنفيذ البرامج البيئية الدولية على السواء. وتظهر شراكتنا الوثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الإيكولوجي لبحر قزوين وصندوق إنقاذ بحر أرال وعدد من المبادرات البيئة الدولية الأخرى مدى إمكانية معالجة مسائل حماية البيئة الإقليمية والدولية.

ويحظى البعد البشري بمكانة خاصة في إعلان الألفية. وهنا، اضطلعت تركمانستان باستمرار بجهود لإنشاء وتطوير ضمانات حقيقية لكفالة حقوق المواطنين. ويقوم بلدنا بالاضطلاع بتلك الأنشطة بالترافق مع المنظمات الدولية، وبشكل أساسي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وبناء على هذا النوع من الشراكة البناءة، أقمنا حوارا مع لجنة حقوق الإنسان ونتفاعل بشكل نشط مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ وأحرز هذا الحوار نتائج عملية. وعلى نحو خاص، قبل فترة لا تتجاوز شهرا بكثير، حصل أكثر من ١٦ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في تركمانستان على الجنسية أو على تصاريح إقامة في تركمانستان بموجب مرسوم أصدره رئيس جمهورية تركمانستان.

وسنواصل بذل جهودنا بشأن هذه المسائل ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية.

ونتشاطر الرأي الواسع النطاق بأن الأمم المتحدة تتطلب اليوم إصلاحا فعالا، ولكن فقط إذا كان ذلك الإصلاح يؤدي إلى توسيع الدور الذي تضطلع به المنظمة في العالم. ونؤمن بأن أحد المجالات الرئيسية للإصلاح هو تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التشاورية والتمثيلية الأساسية للأمم المتحدة. وهذا، بدوره، يستدعي تحسين نموذج أنشطة الجمعية العامة، بحيث تبرز مشاكل العصر الحالي التي تواجه المجتمع العالمي.

إن الجانب الهام لإصلاح الأمم المتحدة هو أسلوب عمل مجلس الأمن وهيكلته. ونظرا لأهمية تلك الهيئة، فإننا

نؤمن بأنه يجب اعتماد التكوين الأمثل لها على أساس الاتفاق الواسع.

والمبادرة الرامية إلى إنشاء لجنة لبناء السلام والاقتراحات بإجراء تحديد دقيق لأنشطة مؤسسات الأمم المتحدة على نسق المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقتراحات حسنة التوقيت وهامة.

في الختام، أود أن أشير إلى أننا لن نكفل التنفيذ الناجح للأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز المهام المختلفة التي تواجه الدول الأعضاء إلا بتجميع جهودنا المشتركة وإدراك دور مسؤولية كل بلد.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد س. جاياكومار، نائب رئيس وزراء سنغافورة.

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): هذا الوقت ليس أفضل وقت بالنسبة للأمم المتحدة. فالمنظمة تتعرض للهجوم – ومن العديد من الاتجاهات. ولكن التوتر بين مصالح الدول وفكرة المجتمع الدولي توتر كامن في الطابع ذاته لنظام الدولة. ونادرا ما كانت الأمم المتحدة في الأعوام الـ ٦٠ لإنشائها خالية من الأزمات والخلاف. وتشكل المناقشة بشأن دور الأمم المتحدة ومستقبلها علامة على انشغال المنظمة المستمر بمسائل عصرنا.

ولنا أن نشكو أمر الأمم المتحدة، ولكننا نرجع إليها تلقائيا حين نسعى لتنظيم الحياة في عالم ما برح يزداد ترابطا، تواجهه تحديات جديدة عاجلة كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأمراض الوبائية وأمواج التسونامي. وتتعلق المجادلات التي تكتنف هذه المسائل إلى حد كبير بمدى مشاركة الأمم المتحدة وأفضل الطرق لمشاركتها. ولكن مشاركة الأمم المتحدة ذاتها فلا جدال بشأنها.

ولعل المشكلة الحقيقية لا تكمن في تجاهل الأمم المتحدة، بل في كثرة مطالبتنا لها وإسرافنا فيما نطالبها به. ولا يعفي استمرار صلاحية المبادئ الواردة في الميثاق أعضاءها من مسؤولياتهم الوطنية في ظل نظام دولي لا تزال الدولة فيه هي الجهة الفاعلة المحورية ومصالح الدولة هي المحرك الرئيسي للعلاقات الدولية. فليست الأمم المتحدة إلا أداة واحدة في نسق من الأدوات الدبلوماسية.

والواقع في الوقت ذاته أنه لا توجد جهة سوى الأمم المتحدة تملك الولاية العالمية وتحظى بشرعية شبه عالمية. وهي المنظمة الوحيدة المجهزة لتيسير التعاون بين الدول الوطنية ذات السيادة. وهنا يكمن لب الموضوع. فمبادئ ميثاق الأمم المتحدة صالحة ولها أهمية حيوية، ولكن الميثاق ليس نصا مقدسا لأن مبادئه يلزم تفعيلها لكي تصبح ذات صلة. ولا ينبغي أن يشغلنا إصلاح الأمم المتحدة في المناسبات السنوية فحسب. ومن الخطأ أن نعتبر الذكرى الستين أو أي ذكرى سنوية على الإطلاق مناسبة فاصلة. فلا بد من كون التغيير والتكيف جزءا دائما من تطور كل كائن حي.

ويتمثل الغرض الرئيسي من اجتماع هذا العام في استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية قبل خمس سنوات. والتحسن في حياة شعوبنا هو المحك الذي سيحكم التاريخ علينا به. ومن هذا المنطلق سأطرح ملاحظات وفدي بشأن ثلاثة مجالات رئيسية تتضمنها الوثيقة الختامية، وهي الإدارة، وحقوق الإنسان، وبناء السلام.

أما الإصلاحات المتعلقة بالإدارة فتضع مصالح الأعضاء مباشرة في مقابل مصالح المنظمة ككل. وهي صعبة، ولكن لا سبيل إلى تفاديها، لأنها حيوية لاستعادة الثقة العامة والدعم العام. والمطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة لا تكف عن الزيادة، ولكن الموارد محدودة. ومن ثم فإنه

يتحتم زيادة فعالية الاستفادة بالموارد المتاحة إذا أريد تحقيق التنمية وغيرها من الأهداف.

وقد وضع مشروع الوثيقة الختامية مجموعة شاملة من المقترحات، وفي هذا الصدد تكتسب المقترحات المتعلقة بإنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة لمساعدة الجمعية العامة، والمتعلقة بتقييم نظام الأمم المتحدة الداخلي للرقابة والإشراف برمته، أهمية عاجلة بشكل خاص في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يجب أن يمثل تمكين شعوبنا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الحقوق السياسية والمدنية كلا من الغاية من التنمية والوسيلة إليها. ووفدي مستعد للنظر بعقل منفتح في اقتراح تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان، ولكن السؤال الهام في هذا الصدد هو ما يلي: هل المشاكل الرئيسية مشاكل هيكلية فحسب؟ ذلك أن من الصحيح أن جميع الحقوق التي يجري تأكيدها فيما عدا حفنة قليلة منها هي في الأساس مفاهيم يوجد جدال بشأنها. وتتمثل الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة في إنفاذ معايير متفق عليها فضلا عن توسيع نطاق توافق الآراء بشأن ما يشكل معايير متفقا عليها. ولكن نزعة بعض الدول إلى عرض آرائها وكأنها معايير عامة لا محالة تؤدي لمقاومة، وتقحم السياسة في العملية بدون مبرر، ولا تفيد قضية حقوق الإنسان في نهاية المطاف. وما لم تجر مناقشة هذه المسألة الأعمق بشكل ملائم، فأي تغيير يحدث لن يعدو أن يكون سطحيا.

وأما فيما يتعلق ببناء السلام والاستقرار والقدرة على الحكم فهي شروط أساسية مسبقة للتنمية. وتدلنا التجربة المرة على أن القلاقل في دولة يمكن أن تمتد عدواها بعيدا فيما وراء حدودها. وليست الكيفية التي تترتب بها على التطورات الداخلية في دولة من الدول تداعيات أوسع نطاقا سوى مثال واحد على أن المفاهيم الضيقة للسيادة لم تعد صحيحة اليوم. ونرى أن اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام جدير بالتأييد، غير أنه بالنظر إلى التعقيدات والحساسيات المتأصلة في وظائفها المقترحة، يجب علينا أن نأخذ جانب المرونة في نهجنا وأن نتوخى إحداث التغييرات في الهيكل والوظائف على فترة من الزمن وفي ظروف مختلفة. ولا بد لنا من التسليم في أثناء ذلك بأن مفهوم السيادة المطلقة لن يكون دائما مبدأ صالحا للعمل. ولهذا السبب سوف يكون إنشاء لجنة لبناء السلام مشروعا مثيرا للجدل، ولكن ذلك لا ينبغي أن يثنينا عن السعي لبلوغه كهدف جدير بالتحقيق.

وفي الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة هذا في الذكرى الستين، سادت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وهذا أمر متوقع، لأن مجلس الأمن يحتل مكانا محوريا في منظومة الأمم المتحدة. ونظرا للمصالح الهائلة التي تتوقف على ذلك، فقد استقطبت المواقف الوطنية استقطابا حادا. ولا تزال سنغافورة ترى من الضروري توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن ليعكس بشكل أفضل حقائق الواقع الجغرافي السياسي المعاصر. بيد أننا نرى ألا يكون للأعضاء الدائمين الجدد حق النقض، لأن ذلك سيزيد من صعوبة أن يكون مجلس الأمن أداة فعالة للسلام العالمي.

فلنواصل استكشاف حلول توفيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن وغيره من المسائل المعروضة علينا. وينبغي ألا يجعلنا عجزنا عن إحراز التقدم بشأن أي واحدة من المسائل بنوع خاص نفقد الاهتمام بغيرها من المسائل التي لا تقل عنها أهمية. فلنتخذ خطوات واسعة حيث يوجد توافق في الآراء. ولنكن على استعداد للقيام بخطوات أقصر حيث تكون المسائل لا تزال مثارا للجدل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): يسعدني أن ألقي بيان الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، أمام الاجتماع رفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات في الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة.

في عام ٢٠٠٠ حددنا رؤيتنا لمستقبل الأمم المتحدة، والتزمنا بمسؤوليات محددة تجاه شعوبنا ومجتمعاتنا والمجتمع الدولي ككل، وكذلك تجاه منظمتنا التي أنشأناها قبل ستين عاما كي تكون محفلا لإعلاء مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل والحفاظ عليها، وصيانة الأمن والسلم الدوليين.

واليوم نجتمع مرة أخرى، وقد مرت بالعالم أحداث جسام، لنستعرض ما تم الوفاء به من تلك الالتزامات الأساسية، ونتفق على سبل العمل سويا لتحقيق ما تعذر إنجازه حتى الآن، وذلك في إطار من الإدراك المشترك لطبيعة ما نواجهه جميعا من أخطار وتحديات، وانطلاقا من الإيمان بوحدة الأهداف والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، الذي لا زال، وسيظل، الأساس الثابت لمواجهة ما يجابه المجتمع الدولي من تهديدات وتحديات.

وقبل تناول المطروح أمامنا من خطط طموحة لإصلاح منظمتنا يتعين علينا أن نتفق أولا على عدة منطلقات، أو أسس لتأمين مسيرتنا وتحقيق ما نتطلع إليه من أهداف، وهي:

أولا، إن ما يجمع بيننا لا يجب أن يكون الرغبة في فرض أي منا لإرادته أو نمط حياته أو قيمه الفكرية على الآخرين، بل الرغبة في فهم الآخر والبحث عن قاعدة للعمل سويا نحو تحديد ومواجهة الأخطار المشتركة التي تواجه البشرية.

ثانيا، أن ننظر دائما إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها التزاما إنسانيا على عاتقنا جميعا، وليست وسيلة لممارسة الضغوط لأهداف غير تنموية.

ثالثا، إن نجاح جهودنا في تحقيق التنمية الشاملة سيظل رهنا بمدى، نجاحنا في إحلال السلام والاستقرار، وترسيخ مبادئ الشرعية الدولية والعدالة والمساواة ورفض مفاهيم القوة، ونبذ احتلال أراضي الغير، وحل المشكلات الدولية بالوسائل السلمية، واستنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية.

لقد أكدنا عام ٢٠٠٠ عزمنا المشترك على العمل لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية. وقد قطع العديد من الدول خطوات كبيرة في هذا المجال، ومن بينها مصر التي واصلت مسيرتها نحو التطوير السياسي القائم على التعددية، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار. وتم تتويج هذه المسيرة بانتخابات رئاسية مفتوحة جرت قبل أيام قليلة، بمشاركة مرشحي عشرة أحزاب تنافست، لأول مرة في تاريخ مصر، على الفوز بثقة الشعب.

واليوم، نعلن استمرار تأييدنا للإصلاحات الهيكلية للآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان، من خلال تطوير لجنة حقوق الإنسان، وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

ومع تأييدنا لتلك الإصلاحات، فإننا نود التأكيد على ضرورة امتدادها إلى الجوهر وعدم الاكتفاء بتجميل الشكل أو تغيير المسميات، وتلافي ما يشوب عمل الآليات الحالية من تسييس وازدواجية في المعايير، والعمل على التوصل إلى قواعد وأسس مشتركة تراعي تباين الخلفيات الحضارية والاجتماعية والثقافية لكل منا. كما يجب تفادي

تحويل المجلس المقترح إلى أداة جديدة للضغط على الدول لتحقيق مآرب سياسية.

لقد كانت مصر، أحد مؤسسي هذا الصرح الدولي الكبير، دائما وراء تطويره وتجديد دمائه ليتمكن من مواكبة معطيات عالمنا المتغير والوفاء باحتياجات دوله وشعوبه. وحتى يحقق هذا الإصلاح الأهداف المنشودة منه، فإن رؤيا مصر هي أن يقوم ذلك الإصلاح على عدة أسس أوجزها على النحو التالي: أولا، استعادة التوازن المفقود بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وعودة الجمعية العامة لتولي موقعها المركزي بموجب الميثاق، باعتبارها الجهاز التشريعي الدولي الأكبر.

ثانيا، إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بما يكسبه الشفافية والمصداقية، وتوسيع عضويته وجعله أكثر تمثيلا للدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية التي لم تحصل بعد على نصيبها العادل من التمثيل في هذا المجلس.

ثالثا، إعطاء دور أكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم السياسات الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها، بما يعزز جهود دفع مسيرة التنمية الدولية ومعاونة الدول النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا، تأييد إنشاء لجنة بناء السلام التي نأمل أن تصبح أداة فعالة لبناء القدرات الوطنية للدول الخارجة من الصراعات والنزاعات المسلحة، ومساعدتها على بدء طريق الاستقرار وإعادة البناء، بدون فرض الوصاية عليها أو الافتئات على سيادتها الوطنية.

وترى مصر أنه يجب أن يتوازى كل هذا الجهد الدولي والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة مع جهد مواز لنزع فتيل قضية كفيلة بتقويض كافة جهود المجتمع الدولي لإحلال السلم والأمن الدوليين، ألا وهي قضية الإرهاب.

وتدعو مصر مجددا إلى بذل جهد جماعي دولي جاد للتعامل مع هذا الخطر الداهم الكفيل بتقويض أية جهود للاستقرار أو للتنمية. حيث لا يزال المجتمع الدولي عاجزا حتى الآن عن التوصل إلى صيغة واحدة للتعامل مع هذه القضية رغم ما أثبتته السنوات الأخيرة بما لا يدع مجالا للشك، في أنه ليس بمقدور أية دولة مهما بلغت قوتها مواجهة هذه الظاهرة بمفردها.

أخيرا، نأمل أن يكون اتفاقنا اليوم على الإعلان الصادر عن اجتماع القمة بداية لطريق جديد نسير عليه سويا لتنفيذ الالتزامات المتبادلة التي قطعها كل منا على نفسه وصولا إلى إقامة نظام دولي يستند إلى أسس العدالة والمساواة ويهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل، وانطلاقا من قاعدة ديمقراطية دولية حقيقية تضمن للجميع حقوقهم بقدر ما تطالبهم بالوفاء بالتزاماتهم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيان وين، وزير خارجية ميانمار.

السيد وين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل تعاطف وفدي الأعمق إلى المتأثرين بإعصار كاترينا الذي عصف بسواحل الولايات المتحدة الأمريكية المطلة على خليج المكسيك.

وأود في أكبر تجمع لزعماء العالم هذا أن أهنئ السيد إلياسون على انتخابه لمنصبه الرفيع.

لقد تعهد زعماء العالم في إعلان الألفية على أن يصبح العالم في عام ٢٠١٥ أفضل من العالم الذي كنا نعيش فيه في وقت اعتماد الإعلان. وقطعوا التزامات رسمية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي ترمي إلى ضمان السلام والأمن عن طريق نزع السلاح؛ وإلى تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية؛ وإلى حماية البيئة والارتقاء بحقوق الإنسان

والديمقراطية والحكم الرشيد عن طريق وضع معايير متفق عليها دوليا. إن التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أقل مما كان متوقعا في الأصل بكثير. ولكن ينبغي لنا أن لا نيأس، وإنما يجب علينا أن نواصل السعي إلى الوفاء بالأهداف المتفق عليها.

من وجهة نظر بلدي، فإن المجالات ذات الأولوية تشمل مكافحة بلية الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية؛ وتعزيز التعاون في مواجهة تحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديات نزع السلاح النووي؛ وكفالة أن تكون التنمية مستدامة وأن تكون البيئة محمية؛ وتكثيف جهود المجتمع الدولي للوقاية من الأمراض المعدية والتخفيف من آثارها والقضاء عليها، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وانفلونزا الطيور.

إننا في ميانمار نحرز تقدما مرضيا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أحرزنا في سعينا إلى القضاء على الفقر، نتائج هامة عن طريق تحديد ٢٤ منطقة إنمائية خاصة في المحافظات والتقسيمات الإدارية، بهدف تحقيق تنمية متساوية ومتوازنة في جميع أنحاء البلد.

وفي مجال كفالة التعليم للجميع، ٢٠١٥، وفقا لتقديراتنا، بحلول عام ٢٠١٥ ستبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس على مستوى التعليم الابتدائي ٨٤,٥ في المائة. وفي قطاع الصحة، فقد صنفنا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل في مجموعة الأمراض التي تتطلب اهتماما وطنيا. ونشارك بنشاط أيضا في الجهود الدولية لمكافحة بلية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق انضمامنا إلى عضوية مجلس التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز.

تسعى ميانمار إلى تحقيق التنمية بالاعتماد، بشكل رئيسي على مواردها الذاتية، ومن دون تلقي المساعدة، بما في ذلك من المؤسسات الدولية المالية. لكن المساعدة المالية الخارجية يمكنها أن تعجل في جهودنا الإنمائية.

إذا ما أراد العالم أن يحقق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في بيئة آمنة، فالجهود الدولية الموحدة مطلوبة بإلحاحية لحسم المسائل الاقتصادية العالمية عن طريق تنفيذ الأهداف التي حددها إعلان الألفية من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. إن الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة الوحيدة التي تصل آثار أعمالها إلى كل أنحاء العالم وتتمتع بولاية عالمية، هي الكيان الأفضل لمساعدة البلدان الأعضاء في تلك المهام الحيوية. لذا يجب أن يتم إصلاح الأمم المتحدة كي تزيد من كفاءتها وفعاليتها وكي تعزز قدرتها على مواجهة تهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين والتغلب عليها.

يجب إصلاح الأمم المتحدة، وينبغي عدم انتهاك مبادئها المقدسة المتمثلة في السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. لقد صمدت تلك المبادئ التوجيهية أمام اختبار الزمن واكتسبت أهمية وصلاحية منذ اليوم الذي اعتمدت فيه.

ونحن واثقون بأن الجمعية ستؤكد من جديد المبادئ المقدسة التي تؤكدها وتعززها الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية التي تمثّل جميع الأمم على أساس المساواة والتضامن والتسامح والتعاون وتعددية الأطراف.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السمو الشيخ عبد الله بن زايد

آل نهيان، وزير الإعلام والثقافة، الممثل الشخصي لرئيس الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني في البداية أن أنقل إليكم أطيب التهاني من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بمناسبة انتخاب بلدكم الصديق لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. كما يسرني أن أنقل خالص تقديرنا لرئيس جمهورية غابون الصديقة للجهود التي بذلتها بلاده أثناء ترأسها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

كما تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على مساعيه من أجل تفعيل وتعزيز دور الأمم المتحدة.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم باسم حكومة وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة بأصدق التعازي والمؤاساة لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية ولعائلات ضحايا إعصار كاترينا، فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح والممتلكات التي تسبب فيها هذا الإعصار.

إننا ننظر إلى هذا الاجتماع باعتباره فرصة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ أهداف التنمية التي تعهدنا بها من خلال إعلان الألفية، الذي يُعتبر بمثابة خريطة طريق للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الرخاء والكرامة لشعوبنا، استنادا إلى مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف. هذا الاجتماع هو أيضا مناسبة للتوصل إلى رؤية جماعية لكيفية التعامل بفاعلية أكبر مع التحديات الراهنة وما ترتب عليها من نشوء أبعاد جديدة للأمن الجماعي.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على الدور المركزي للأمم المتحدة، وعلى أن الميثاق هو المرجع الذي تستند إليه العلاقات الدولية المبنية على الاحترام والحرية والمساواة والتسامح والمسؤولية المشتركة. وفي هذا السياق، فإننا نجدد تأكيدنا على ضرورة تعزيز الأمم المتحدة وإصلاح أجهزتها الرئيسية بما يتناسب وتعاظم مسؤولياتها وبما يقوي دورها.

إن الآثار الإيجابية للتقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لم تصل إلا إلى فئة صغيرة من سكان العالم، الذين ما زالت نسبة كبيرة منهم تعاني من الفقر والجوع والأمراض الخطيرة والبطالة والأمية والتشرُّد، والآثار السلبية للصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات، وانتشار ظاهرة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تشكِّل جميعها تهديدا للأمن والسلم الدوليين وتعيق تحقيق التنمية المستدامة التي نسعى إلى تحقيقها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة على قناعة تامة بأن التنمية تمثل أهم قضايا العصر وإنها الطريق إلى القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن والاستقرار للشعوب. ومن هنا فإننا نرى أنه لا بد من العمل لمواجهة التحديات الدولية من خلال رؤية واضحة لمفهوم الأمن الجماعي، ترتكز على اعتبار قضايا التنمية ورفاه الشعوب محورا رئيسيا تتم ترجمته من خلال شراكة عالمية، تلتزم خلالها الدول المتقدمة النمو والنامية باتخاذ خطوات عملية وملموسة للتعجيل بتنفيذ توصيات جميع المؤتمرات والقمم التي عقدتها الأمم المتحدة.

ومن المنطلق نفسه، فإننا نرى أن الجهود الدولية من أجل التنمية لن تؤتي ثمارها إلا باستتباب الأمن والسلم، وتحقيق العدل والإنصاف لكافة الشعوب، واحترام تعدد الثقافات وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وإنهاء حالات الاحتلال أينما وُجدت، بما فيها احتلال جمهورية إيران الإسلامية منذ عام ١٩٧١ للجزر الثلاث التابعة لدولة

الإمارات العربية المتحدة، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

ولا بد أيضا من تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ومنع انتشار وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما النووية منها.

وفي الختام، فإننا نجدد التزامنا بروح وأهداف إعلان الألفية، آملين أن ينجح هذا اللقاء في التوصل إلى رؤية جماعية لكيفية مواجهة العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية وتمكننا من ترجمة تعهداتنا والتزاماتنا إلى وقع ملموس.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد، وزير التراث والثقافة، المبعوث الخاص لصاحب الجلالة سلطان عُمان.

السيد هيثم بن طارق آل سعيد (عُمان): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات مولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان، وتمنياته لكم بالنجاح في مساعيكم نحو بلوغ الغايات والأهداف المنشودة.

كما ويحدوني وطيد الأمل في أن تتمكن هذه القمة من الاتفاق على توجهات جماعية وعملية قابلة للتنفيذ، خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية وتنفيذ البرامج والاستراتيجيات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة حتى تتحقق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية.

تكتسب قمتنا هذه أهمية فريدة لما تمثله من فرصة تاريخية لتدارس عدد من القضايا التي تهم مسيرة التعاون الدولي المشترك وفي مقدمتها تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية. ومما لا شك فيه أن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة كان ولا يزال الهدف الأسمى لسائر الاجتماعات الرئيسية التي عقدها قادة دول العالم.

ونتفق مع الرؤية التي عبَّر عنها الأمين العام المرتكزة على أنه لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن، فالتنمية والأمن عنصران يكمل كل منهما الآخر، ومن هنا تبرز أهمية هذه القمة التي تقوم على أربعة محاور رئيسية، حددتها قمة الألفية، وهي: التنمية الاقتصادية؛ والتنمية الاجتماعية؛ والمحافظة على الموارد الطبيعية؛ والعمل على صون البيئة، والتي تتقاطع مع قضايا أخرى لا تقل أهمية وذات علاقة بالتوعية والتعليم والبناء المؤسسي ومشاركة المرأة والشباب إضافة إلى التدريب والإعلام.

وفي الوقت الذي تؤيد فيه حكومة بلادي التوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن التنمية المستدامة، فإننا نود أن نشير هنا إلى ضرورة منح الدول النامية قدرا أكبر من الحرية لتطوير برامجها الإنمائية وفق أولوياتها الوطنية وحسب الظروف الخاصة لكل بلد وبما يتفق والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالتنمية.

وانطلاقا من حرص حكومة بلدي على أن يكون الإنسان هو محور التنمية وغايتها، فلقد قامت بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياساتها الوطنية، كما عملت جاهدة على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأهداف من خلال الاستعانة بمؤشرات الرصد التي أكدت على أن السلطنة قد قطعت، بالفعل، شوطا كبيرا نحو بلوغ تلك الأهداف والغايات وأنها، بمشيئة الله وتوفيقه، ستتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية ضمن مواعيدها المحددة.

وعلى المستوى الدولي، يتابع بلدي بقلق حالة العديد من الشعوب والأقاليم، في شتى بقاع العالم، التي لا تزال تبذل جهودا مضنية لتحقيق المستوى المطلوب من التنمية

للتغلُّب على تفشي الأوبئة والفقر وأضرار الكوارث الطبيعية. ونعتقد أن المسؤولية الإنسانية تتطلب من الدول المتقدمة النمو إتاحة الفرص لمشاركة الدول النامية والفقيرة في جني ثمار الاقتصاد العالمي من خلال إعادة النظر في السياسات لإلغاء الديون وتقديم كل أنواع الدعم الاقتصادي بما في ذلك السماح للدول الفقيرة والنامية بصنع الأدوية وعرضها بأسعار رمزية لمرضى نقص المناعة المكتسبة والملاريا والسل.

ومن هنا نرى أنه قد حان الأوان للمجتمع الدولي كي يتخذ خطوات عملية وملموسة نحو مساعدة تلك الدول والأقاليم، لا سيما تلك الواقعة في القارة الأفريقية، للاستفادة من فرص العولمة ضمن مفهوم الشراكة العالمية، وهي مسألة لا يمكن لها أن تتم من خلال وعود وإنما عبر استراتيجية دولية واضحة قابلة للتنفيذ تقوم على إلغاء الديون، وتقديم المساعدات الإنمائية، والسماح لصادرات الدول النامية والأقل نموا بالوصول إلى الأسواق العالمية دون عوائق.

وبالنسبة إلى الوضع في الشرق الأوسط، فإن التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية المتمثلة في انسحاب إسرائيل من قطاع غزة تعتبر خطوة أولية في الاتجاه الصحيح نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ونتطلع إلى قيام إسرائيل، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ودول الجوار، بخطوات مماثلة نحو الانسحاب من سائر الأراضي العربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة التامة.

وفي الوقت الذي نتفق فيه مع ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة بأن عدم وجود اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، تستند إلى تعريف واضح ودراية واعية بمسببات الظاهرة وجذورها، قد أدى إلى إضعاف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، إلا أننا، من جهة أخرى، نعتقد أن الوقت قد حان لتنفيذ استراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب تقوم على التعاون وتبادل المعلومات بين الدول، وعلى ضرورة التفريق بين الحق المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة العدوان وبين الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أفراد أو جماعات خارجة عن القانون تعتمد قتل المدنيين وترويعهم وسيلة وغاية.

وما من شك فيه أن الأمم المتحدة وجميع أجهزتها المتفرعة والمؤسسات الدولية ذات الصلة بحاجة إلى تطوير وتحديث بما يخدم مصالح الدول ويتواكب والمتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن عملية التطوير والتحديث يجب عليها أن تتجاوز توسيع أو تقليص عضوية بعض المجالس واللجان لتأخذ بمفهوم جديد يقوم على إعطاء زخم قوي لسائر تلك الأجهزة والمجالس لكي تؤدي الدور الذي أُنيط بها خدمة للأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم.

وبالنسبة إلى عملية تطوير وتحسين أداء الأمم المتحدة، فإننا نود التأكيد هنا على أنه لإنجاح هذه العملية لا بد لها من أن تكون مستمرة وشاملة وغير مرتبطة بفترة زمنية أو تواريخ محددة وأن تشمل سائر الأجهزة التابعة للأمم المتحدة مع الأخذ بواقع المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بدرجة يراعى فيها تحسين أداء العمل الدولي وسرعة الاستجابة للتحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر.

ومن هنا، بات مهما إيجاد التوازن المناسب بين مهام ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مع تحسين الإجراءات وتقليص بنود جدول الأعمال لبعض هذه الأجهزة بحيث تعكس التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي، وهذه الإجراءات يجب ألا تؤثر على مقدرة هذه الأجهزة على معالجة المسائل الموضوعية المهمة، ويجب أن يكون دور الأمم المتحدة مركزيا وحاسما في رسم السياسات الاقتصادية الدولية، وألا يقتصر دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مراجعة البرامج التي تقرها الأمم المتحدة،

وإنما على هذا المجلس أن يطور حواره وتضامنه مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، خاصة في ما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية العالمية. ومن المناسب أيضا تنسيق الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية ليكمل كل منهما الآخر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، يلقيه بالنيابة عنه معالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير خارجية تونس.

السيد عبد الله (تونس): يشرفني أن أنقل إليكم خالص تحيات سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، واسمحوا لي بأن أتلو على حضراتكم كلمة سيادته في هذا الاجتماع الأممي الرفيع المستوى.

”يسعدني أن أعرب عن فائق تقديري للجهود التي بذلتها جميع الأطراف للإعداد الجيِّد لهذا الاجتماع الأممي الرفيع المستوى، وأن أنوِّه بالدور الهام الذي اضطلع به معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، من أجل تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح أعماله.

”واسمحوا لي أن أتقدم مجددا إلى سلطات الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الشعب الأمريكي الصديق بأحر مشاعر التعاطف على أثر إعصار كاترينا، مؤكدا على تضامن الشعب التونسي مع سكان المناطق المنكوبة، ومتمنيا أن يجتازوا بسرعة آثار هذا الإعصار.

”إن هذا اللقاء المتميِّز الذي يندرج في إطار تقييم مدى التقدم الحاصل في تنفيذ أهداف قمة الألفية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ خمس سنوات يكتسي اليوم طابعا خاصا، وتنتظر منه شعوب العالم نتائج ترقى إلى مستوى طموحاتها في الأمن والسلام والتنمية والازدهار.

”وإن تونس التي ساهمت بمقترحاتها ومبادراتها في بلورة هذه الأهداف النبيلة، ستواصل القيام بدورها الفاعل في سبيل تطوير العمل المتعدد الأطراف، انطلاقا من تمسكها الدائم بميثاق الأمم المتحدة وحرصها على إرساء نظام دولي يرتكز على مبادئ التضامن والعدل والمساواة.

”وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن تكون النتائج التي تحققت في تونس على درب الإصلاح والتطوير والتحديث على مدى العقدين الماضيين، مطابقة للأهداف التي رسمها مؤتمر قمة الألفية في خدمة أغراض التنمية، خاصة في ما يتعلق بتقليص نسبة الفقر، وتحسين الناتج الداخلي الخام، وتعميم التعليم في البلد، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، والنهوض بقطاع الصحة الإنجابية، وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.

”وهي نتائج تعدّ ثمرة لجهود وطنية مستمرة في مسيرة الإصلاح الشامل القائم على سيادة القانون وترسيخ آليات الحكم الرشيد والترابط الوثيق بين الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان وتطويرها في مختلف أبعادها، باعتبارها كلاً لا يتجزأ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

”وتظل تونس على اقتناع بأن تجسيد الأهداف التي رسمها مؤتمر قمة الألفية يتطلب تضافر جهود الأسرة الدولية، دولا ومنظمات، للمزيد من تفعيل قيم التضامن من أجل مساعدة البلدان النامية،

خاصة في القارة الأفريقية، على إنجاز برامجها وخططها الإنمائية وكسب رهان الحداثة والتقدم.

”وإننا نرحب في هذا الصدد بالخطوات التي بادر إليها العديد من الدول المتقدمة النمو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول سنة ٢٠١٥ في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

”كما نتطلع إلى إجراءات ومبادرات مماثلة من هذه الدول لفائدة البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، قصد تمكينها من الوسائل والآليات الكفيلة بمعاضدة جهودها التنموية ومساندة برامجها الاقتصادية والاجتماعية.

”إن ما يشهده العديد من مناطق العالم وخاصة في القارة الأفريقية من مظاهر الفقر والخصاصة والجوع وغيرها من الآفات، تتطلب معالجة جذرية عاجلة لأسباب هذه الظواهر في إطار مد تضامني بين مختلف مكونات الأسرة الدولية.

”ونعتقد في هذا السياق، أن الوقت قد حان للتعجيل بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمكين الصندوق العالمي للتضامن من مباشرة المهام التي بعث من أجلها هذا الجهاز الأممي بعدما اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة من تونس، للإسهام في القضاء على مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش، انسجاما مع توجهات قمة الألفية.

”وتندرج دعوتنا إلى عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ سنة ١٩٩٨ في إطار حرصنا على إقامة مجتمع عالمي للمعرفة، تتكافأ فيه الفرص للجميع من أجل التمكن من أسباب التقدم العلمي والتكنولوجي، بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية والتنموية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

”وتونس التي تعمل على تهيئة أفضل الظروف لاحتضان هذه التظاهرة الدولية الهامة في مرحلتها الثانية من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، تتطلع إلى مشاركتكم المكثفة فيها وعلى أرفع مستوى، حكومات ومنظمات غير حكومية وقطاعا خاصا، من أجل نجاح أعمالها وتمكينها من بلوغ الأهداف المنشودة، التي تلتقي في جوهرها مع الأهداف التي تضمنها إعلان الألفية.

”إن المتغيرات التي طرأت على الساحة العالمية تستوجب منا جميعا العمل على وضع قواعد سليمة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة هيكلة أجهزتها، بما يتماشى ومقتضيات المرحلة الراهنة، خاصة فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وتعزيز دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

”وإننا نأمل أن يتوصل لقاؤنا هذا إلى إقرار إجراءات عملية في إطار التوافق، تدعم برامج التنمية في العالم وتعزز أسس الأمن الجماعي، خاصة فيما يتصل بمقاومة ظاهرة الإرهاب والعمل على معالجة أسبابها، والحد من التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما يكرس الدور المحوري الذي ينبغي أن تقوم به منظمتنا العتيدة في هذه المجالات الحيوية، ويمكنها من مواصلة العمل على تجسيد الأهداف النبيلة التي أحدثت من أجلها قبل ستين سنة.

”وإني واثق من أن ترؤس غابون والسويد لهذا الاجتماع العام سيسهم في تحقيق الغايات المرجوة منه والخروج بتوصيات من شأنها أن تدعم ركائز الأمن والاستقرار والتنمية المستديمة في العالم“.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ريمون رمضاني بايا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد رمضاني بايا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود، في مستهل كلامي، أن أعرب باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية عن مشاعر تأييدي وتضامني مع الشعب الأمريكي، الذي أنزلت به كارثة طبيعية محنة قاسية. وأرحب بحركة تضامن المجتمع الدولي التي واكبتها جهود الحكومة الأمريكية لاستعادة بعض الأمل وتخفيف ألم السكان الذين حلت بهم.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بدورها تخرج الآن من صراع مسلح طويل الأمد، اعتبر أول ”حرب عالمية أفريقية“ – وهي حرب قسمت البلد قسمة عميقة ومزقت اقتصاده ودمرت بنيته التحتية الأساسية، ومدارسه ومشافيه وإدارته. وقد جدت حكومة الوحدة الوطنية طوال ثلاثة أعوام كيما يعود البلد إلى مساره الطبيعي وينجز تحقيق وحدته بإعادة شبكات النقل وبناء المدارس والمشافي واسترجاع بسط سلطة الدولة على جميع أراضينا، وإنشاء جيش جمهوري وطني، وبصورة أخص، التحضير لأول انتخابات عامة خلال أكثر من ٤٠ عاما.

وعلى ضوء هذه الظروف العصيبة، أدرج بلدي الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجيته المرسومة لمكافحة الفقر. لكن النتائج، رغم ذلك السياق الصعب، ليست جديرة بالإهمال. فقد كان النمو الاقتصادي ما بين ٦ و ٧ في المائة لمدة ثلاث سنوات، وتم تعزيز الإطار المالي والقانوني، وتحقق استقرار سعر صرف العملات، وتم الحد من التضخم، كما عاد السلم والأمن إلى سابق عهده في أكثرية أراضي الوطن. وهذه منجزات جُلّى، بالنظر إلى حقيقة وقائع الماضي القريب. وهنا، أود أن أثني على الدور الأساسي الذي أداه المجتمع الدولي في تحسن الحالة السياسية والاقتصادية في بلدي.

والتقدم الذي أحرزه بلدي، كما نرى، هو تقدم حقيقي، وإن كانت وتيرته لا تزال بطيئة – أبطأ مما ينبغي، نظرا للاحتياجات والمشاكل القائمة. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل تهد كيان أشد السكان حيوية. ولذلك، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لنوفر لكل فرد سبيلا أسهل للوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل.

إن التحديات التي يجب مواجهتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كبيرة؛ ولن يكفي لذلك تصميم شعب الكونغو وتدخل حكومته؛ فلا بد من تخصيص مزيد من الموارد على سبيل الأولوية لمكافحة الفقر.

ولذلك كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تريد أولا أن تؤكد من جديد على إيمانها بتوافق آراء مونتيري، وهو عامل أساسي لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية. وثانيا، نرحب بطريقة معالجة مسألة الديون عن طريق إلغاء ديون ١٨ من أفقر البلدان. ورغبتنا وأملنا أن يتسع هذا التدبير نطاقا ليشمل بلدانا نامية أخرى. وثالثا، نود تهنئة البلدان المتقدمة النمو، وخاصة فرنسا، على مبادرتها الرامية إلى تحديد موارد جديدة للتمويل – ولا سيما بفرض ضريبة على تذاكر السفر جوا – وعلى التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بحلول عام ٢٠١٥.

في ضوء التهديدات الجديدة التي تخيم بظلالها الكئيبة فوق كوكبنا، تعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن من الأمور الحاسمة تعزيز الهياكل الدولية لبناء السلام ومنع نشوب الصراع. ويتعين علينا أن نكافح الإرهاب بجميع أشكاله. وعلينا أيضا أن نعتمد مبادئ واضحة تحكم

استخدام القوة، وعلينا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر مرة أخرى إلى الأمين العام ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها، نيابة عن الحكومة الكونغولية والرئيس جوزيف كابيلا الذي لم يتمكن من السفر إلى نيويورك. ونشكرهم جميعا على الجهود الدؤوبة التي بذلوها لتسوية الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤمن بالأمم المتحدة، ويحدونا الأمل في أن تعكس عملية الإصلاح الجارية، وهي عملية مهمة وضرورية، كل التغيرات التي حدثت منذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سيوسيوا أوتويكامانو، وزير المالية في تونغا.

السيد سيوسيوا أوتويكامانو (تونغا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق التعازي وأخلص المواساة لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية للخسائر التي تكبداها في أعقاب الإعصار كاترينا الذي ضرب ساحل الخليج هناك.

إن إعلان الألفية التاريخي الذي اعتمد في ٢٠٠٠، يضع عددا من الأهداف الخاصة والمحددة بإطار زمني، من خلال رؤية عالمية للدول الأعضاء، لعالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا، عالم يعيش فيه كل البشر حياة أفضل وأكثر أمانا. وها نحن نلتقي مرة أخرى هنا في نيويورك، لنقيِّم ما وصلنا إليه ونستعرض منجزاتنا بشكل عام، ونسلط الضوء على القضايا والقيود، ونقدر الخيارات المتاحة لنا كمجموعة متآلفة، حتى نعود إلى المسار الصحيح، ونكفل الوفاء بالأهداف التي حددناها بأنفسنا – كمجتمع عالمي – بحلول عام ٢٠١٥.

إننا بحاجة إلى من يذكرنا دائما بالسبب وراء أهمية تلك الأهداف. والبروفسور ساكس، في تقريره عن مشروع الألفية، يلخص باقتدار تلك الأسباب المتعددة الأوجه على النحو التالي: بالنسبة للنظام السياسي الدولي، هي الركيزة التي تقوم عليها السياسة الإنمائية، وهي، بالنسبة لأكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، تمثل وسيلتهم لحياة منتجة؛ وبالنسبة لكل فرد على وجه الأرض، هي عماد السعي إلى عالم سلمي أكثر أمنا.

فما الذي حققناه في غضون السنوات الخمس الماضية؟ على الصعيد العالمي، وعلى الرغم من التقدم الملموس المحرز على طريق إنجاز العديد من الأهداف، كان التقدم متفاوتا عبر المناطق والبلدان. وكان التقدم متفاوتا أيضا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت ذاته، كان هناك الكثير من الفرص الضائعة. والنتيجة النهائية بعد أن وضعنا في المحك، هي أننا أقل من المستوى المطلوب. ولكننا لم نفقد كل شيء، لأن فرصة فريدة تواتينا مرة أخرى، لكي نجمع أشتاتنا ونجدد التزامنا حتى نحدث فرقا بحق.

وفيما يتعلق ببلدي، تونغا، حققنا أهدافا مثل التعليم الابتدائي الشامل والمساواة بين الجنسين، من خلال توفير التعليم الابتدائي المجاني للأطفال من سن الخامسة إلى الرابعة عشرة، وفقا لما ينص عليه دستورنا. وأحرز تقدم ملموس أيضا في معدلات القيد بالمدارس الثانوية. وأداء تونغا على مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري، يعكس مستوى عاليا من الإنفاق في مجالي الصحة والتعليم، وركودا في النمو السكاني، ومستويات عالية ثابتة للاستثمار في القطاع الاجتماعي. وكان ترتيب تونغا في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الرابع والخمسين من بين ١٧٧ بلدا. ومع ذلك،

ما زالت هناك حاجة إلى القيام بالكثير من حيث زيادة تحسين نوعية ومستوى إيصال الخدمات، وهذه المسألة تعالجها الحكومة في الوقت الراهن، من خلال برنامج شامل للصحة والتعليم على المستوى القطاعي، تشترك في تمويله موارد محلية، ومساعدات إنمائية خارجية، واعتمادات قروض. ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي متاحة لمعظم السكان في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

ومن المجالات التي تحتاج فيها تونغا إلى مزيد من التقدم، مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني. والمستوى الحالي لمشاركة المرأة يعزى، إلى حد بعيد إلى أنماط ثقافية، وتبذل حاليا جهود ملحوظة للتثقيف والترويج بشأن زيادة مشاركة المرأة على الساحة السياسية.

تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية، ومن بينها تونغا، العديد من التحديات التي تنفرد بها، والتي ترجع إلى قلة عدد السكان وبُعد المكان وتشتت المواقع، وضيق الموارد وسرعة التأثر بالهزات الخارجية، بما في ذلك تذبذبات الأسواق الدولية والكوارث الطبيعية. وتطوير تحالفات إقليمية ودولية، مثل منطقة المحيط الهادئ، وكذلك استراتيجية موريشيوس التي اعتمدت في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، يؤدي دورا حيويا في مواجهة هذه التحديات الفريدة، في بيئة تخضع لقوى سريعة التغير.

وخطة منطقة المحيط الهادئ تستحدث ثلاثة نهج للبعد الإقليمي. أولها التعاون الدولي من خلال حوار حكومي دولي، وتشاطر الخبرات والدروس المستفادة. النهج الثاني هو توفير السلع والخدمات على المستوى الإقليمي، بحيث يمكن الاستفادة من تجميع الخدمات الوطنية على النطاق الإقليمي والثالث هو التكامل الإقليمي من خلال خفض الحواجز السوقية والتقنية بين البلدان.

إن التصاعد المتواصل في أسعار النفط وما يترتب عليه من أثر سلبي على جهودنا الإنمائية يثير قلقنا، وبالتالي فإننا نؤيد بذل جهود معجلة للتوصل إلى مصادر بديلة للطاقة.

وبينما نسلم تماما بضرورة أن تتولى الحكومات الوطنية المسؤولية عن جهودها الإنمائية، فإننا ندرك أيضا أن الموارد المالية المحلية وحدها لن تكون كافية لتمويل البرامج الإنمائية في كل بلد من بلداننا. وقد اعترف توافق آراء مونتيري بالكامل بأن المساعدة الإنمائية الخارجية، بالنسبة لعدد من البلدان، منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ما زالت تشكل المصدر الأعظم للتمويل الخارجي، وأنها حاسمة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية لإعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

لهذا، ترحب تونغا بالالتزام المتجدد الذي تعهد به الشركاء المانحون، بالوفاء بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. كما نرحب بإعلان الأمم المتحدة المعني بتطوير مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، والذي يوفر آليات لزيادة مصادر التمويل التقليدية واستكمالها. ومع ذلك، فإننا نسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كانت ضرورية، لن تكون كافية، وسيتعين تكملتها من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة، والشركاء الإنمائيين.

وتؤيد تونغا الاقتراح الداعي إلى إعداد مجموعة متكاملة شاملة من الإصلاحات لتنشيط الجمعية العامة، وكذلك تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كيما يفي بولايته كما توخاها الميثاق. ونؤيد أيضا العمل الجاري الذي

يضطلع به الأمين العام لمواصلة تحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نؤيد وجود مجلس أمن أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي ككل، وللحقائق الجغرافية – السياسية في عالم اليوم، وتوسيع عضويته لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، تتمسك تونغا بتأييدها لأن تشغل اليابان مكانا لائقا وبارزا في أي مجلس معزز.

ختاما أقول إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ما زال واقعا، ولكنه لن يكون ممكنا إلا عندما تؤدي جميع الأطراف المعنية أدوارها وواجباتها. فنلف بوعودنا، ونحدث فرقا حقيقيا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل السير رابي لانغاناي ناماليو، وزير الخارجية والهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

السيد ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نهنئكم على تبوئكم رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين. كما نهنئ غابون، وعلى وجه الخصوص، الأونرابل جان بينغ، الذي ستُذكر فترة ولايته كرئيس للدورة التاسعة والخمسين بأنها نقطة ارتكاز التغيير الحاسم الذي بدأ في الأمم المتحدة.

ورغم صعوبة المفاوضات، فإن مشروع الوثيقة الختامية يقدم شيئا لكل طرف. ونحن نقر بأنه كان من الممكن أن يتضمن المشروع المزيد. لكننا نرى أن هناك ما يكفي من التفاصيل في الوثيقة للسماح بمتابعة قضايا الإصلاح الهامة والتوسع فيها، وخصوصا خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

ويسرنا كثيرا أن الأهداف الإنمائية للألفية، التي تزود كل بلد من بلداننا بمجموعة من المعايير المحددة لمعالجة قضايا التنمية الحاسمة، تم الإبقاء عليها.

وإننا نؤيد تأييدا قويا المبادئ الأساسية لإعلان جاكرتا الذي أشار إليه فخامة رئيس إندونيسيا هذا الصباح. لذلك، نناشد المجتمع الدولي والأمم المتحدة التجاوب مع هذا الإعلان الهام ودعمه.

إن تحدي الأهداف الإنمائية للألفية، في نظرنا، يتمثل في تأميمها وإضفاء الصفة المحلية عليها من أجل تحقيق أهداف الأداء الشامل بحلول العام ٢٠١٥. وفي حين أننا نوافق على أهمية ضمان بلوغ تلك الأهداف العالمية، فإننا أيضا نؤمن إيمانا راسخا بأننا نحتاج إلى التركيز على استدامة الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد العام ٢٠١٥.

لقد قمنا كأمة بمراجعة الأهداف الإنمائية للألفية وسبل تحقيقها. وفي التقرير المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم إنجازه مؤخرا، أشارت بطاقة تقييم بابوا غينيا الجديدة إلى أنه لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل، واقترحت عدة سبل لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. واستراتيجية التنمية المتوسطة الأجل التي اعتمدتها حكومة بلدي هذا العام هي محاولة لتوفير خارطة طريق للتنفيذ. واستراتيجية التنمية المتوسطة الأجل سوف تدرج الأهداف الإنمائية للألفية في عملية التنمية الوطنية وتيسير تمويل تنفيذها من خلال عملية وضع الميزانية القومية.

وكجزء من جدول أعمال التنمية، فإننا نلاحظ أيضا بارتياح كبير، إدراج خطط عمل موريشيوس وبروكسل وألماتي. ونهيب بالمجتمع الدولي مواصلة مساعدة جميع البلدان في تحقيق الأهداف الواردة في كل من تلك الخطط والإعلانات المتصلة بها.

ونؤمن إيمانا قويا بأن مبدأي التنمية والأمن – كونهما متشابكين ولا ينفصلان – يجب أن يواصلا دعم نموذج السلم والأمن الدوليين. وغني عن القول إن ذلك هو مسؤوليتنا الجماعية العالمية. لقد ساعدت بابوا غينيا الجديدة

وستستمر في مساعدة العملية العالمية عن طريق الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب واستمرار الامتثال لها. والاستمرار في اتخاذ التدابير الرامية إلى مكافحة تلك الآفة كجزء من مسؤوليتنا ومساهمتنا في معالجة هذه القضية الجوهرية. لكننا مع ذلك نلاحظ أن القضايا المتعلقة بالمراقبة والتدابير الجوهرية العملية الأخرى لمكافحة الإرهاب تحتاج معالجة مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف عملية باهظة.

وسيصادق زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ الشهر المقبل على خطة لمنطقة المحيط الهادئ. إن الأمن، إلى جانب النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة والحكم الرشيد، سيوفر الأركان الأربعة الأساسية والمجالات ذات الأولوية للمنطقة.

وفي الأعوام القليلة الماضية، انخرطت القوى الإقليمية المتعددة الأطراف، المسلحة وغير المسلحة، في عمليات تتعلق بالصراع وما بعد انتهاء الصراع. ومع دعم لوجستي قوي من أستراليا ونيوزيلندا، ساهمت بلدان إقليمية أعضاء بتوفير قوات وشرطة لاستعادة السلم والنظام بنجاح على جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة وفي جزر سليمان. وفي قضية بوغانفيل، نحن نقر بالدعم الكبير الذي قدمته الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة، وإننا ممتنون لهم على ذلك.

والمبادرتان الإقليميتان اللتان ذكرتهما من فوري تعطيان مصداقية للدعوة إلى تعاون إقليمي اكبر لإكمال الجهود القومية والعالمية لتحقيق السلم والاستقرار ولتعزيز الرخاء الاقتصادي.

ولقد أتمّ بلدي اليوم ٣٠ عاما من الديمقراطية، ولا تزال الآمال والتطلعات التي كانت لدينا عندما انضممنا إلى الأمم المتحدة قبل ٣٠ عاما بصفتنا العضو المائة والثاني والأربعين كما هي. نحن واجهتنا صعوبات وحققنا نجاحات على سبيل المثال، في الحفاظ على نظام ديمقراطي مستمر يتصف بالتحدي، إلى جانب مؤسساته ذات الصلة. وأثناء مضينا في العمل بوصفنا ديمقراطية، تعلمنا الكثير من الدروس بما فيها التالي: إن تطبيق مبادئ الديمقراطية، مثل عملية التنمية، ليس عملية مناسبة للجميع بنفس المقدار. ففي حين تزودنا مُثل الديمقراطية بأفضل الخيارات للتنمية، فإن فرص خبرات الآخرين علينا لا يُفضي بالضرورة إلى ذلك. وأسوة بالدول الأعضاء الأخرى، فإننا حريصون على العمل من أجل إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والعمل معه.

في الختام، نحن نتطلع إلى اعتماد مشروع الوثيقة الختامية، فهي تزودنا بأساس صالح للمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير خارجية السودان.

السيد إسماعيل (السودان): اسمحوا لي بدءا أن أنقل إلى الرئيس والشعب الأمريكي تعاطف ومؤازرة السودان إزاء ضحايا كارثة كاترينا، وأن أسوق إليكم التهنئة الخالصة بمناسبة اختياركم الموفق لترؤس هذا الاجتماع التاريخي. وإني لعلى ثقة تامة بأن حكمتكم وخبراتكم السياسية والدبلوماسية المشهودة ستقودنا إلى تحقيق النتائج المنشودة. ويطيب لي أن أعرب عن خالص التقدير للأخ جان بينغ على إدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة للجمعية العامة التي تولت الإعداد لاجتماعنا هذا. ويسرني أيضا أن أشيد بسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على جهوده المثابرة في قيادة المنظمة الدولية على خُطى الإصلاح والتحديث والمضي بها قدما نحو مقاصدها وأهدافها النبيلة.

لا بد لي من الإشادة كذلك بالجهود الحثيثة والبنّاءة التي بذلتها الأسرة الدولية وتكللت بعقد هذه القمة التاريخية

في بادرة شجاعة تعكس مجابهة المجتمع الدولي الواعية للتحديات التي تواجهه، وتعبر في الوقت نفسه عن الرغبة الصادقة في العمل الجماعي الهادف إلى التصدي الحازم والحاسم لتلك التحديات، وصولاً إلى بناء نسق دولي جديد تسوده قيم العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية وتحكمه مبادئ القانون الدولي.

لقد تهيأت لنا سانحة تاريخية فريدة للنهوض بمسؤولية التصدي الشجاع للتهديدات الماثلة عبر تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة وتمكينها من الاضطلاع بدورها المنوط بها في حفظ السلم والأمن الدوليين بالكفاءة المرجوة. فالمنظمة الدولية كانت، ويجب أن تظل، المنبر الجامع الذي يجسد المسؤولية الجماعية ومفهوم التعددية والسعي الجاد والإرادة القوية لخلق عالم آمن ومستقر.

تأسيسا على ذلك، فإن القمة الحالية تشكّل اختبارا حقيقيا لإرادة الأسرة الدولية في تأكيد مقدرتها على إحداث التغيير الذي ينشده كل أعضاء المنظمة.

تقف في صدارة أولويات قمتنا هذه قضية التنمية المستدامة وتحرير البلايين من الفقر والمرض والجوع. وفي هذا السياق، يساورنا قلق عميق من تواضع حصيلة ما تحقق حتى الآن على صعيد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي كانت قد بعثت، في نفوس الملايين، الأمل في عالم يعيشون فيه على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا، أضعف حلقات الأسرة الدولية، تتدهور بصورة مخيفة. ليس ذلك فحسب، بل إن عدد أقل البلدان نموا قد ارتفع منذ قمة الألفية. وهو تطور خطير يجعلنا نقول إن ما سنقرره في هذه القمة للأخذ بيد هذه البلدان هو المعيار لمصداقية أي حديث عن التنمية والحد من الفقر. ولعل الحد الأدنى هو مساعدة هذه الدول في تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في موعده.

إن من الضروري بناء الاستراتيجيات وانتهاج السياسات التي تعالج شواغل واحتياجات البلدان النامية على النحو الذي يعزز من قدراتها الذاتية على النهوض الاقتصادي ويعينها على حشد طاقاتها. وما لم نف باحتياجات البلدان النامية، سيكون الحديث عن الأمن الجماعي مجرد خيال واهم. فكيف نتطلع إلى عالم آمن والقارة الأفريقية لا تزال مكبلة بعبء الديون ومشكلات الفقر والمرض والخلل في منظومتي الاقتصاد والتجارة الدوليين؟

إن الإلغاء الكامل للديون والوفاء بالتعهدات الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية وتمكين البلدان النامية من الاندماج في التجارة الدولية، أمور ضرورية لإعادة التوازن في الاقتصاد العالمي.

ومن منطلق الإيمان الراسخ بأن الإرهاب يظل مهددا للاستقرار والأمن الدوليين، يجدد السودان إدانته القاطعة للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، ويدعو إلى تكثيف جهود القضاء على هذه الآفة عبر مسعى دولي مشترك يستهدي بمبادئ الشرعية الدولية. وفي هذا السياق ندعم الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يقر اتفاقية دولية تعرّف الإرهاب وتضع سبل وأساليب مكافحته مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التمييز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

إنه من الضروري الإشارة إلى أهمية الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه سداً لذرائع التصرفات الأحادية وتجاوز القانون الدولي. وفي هذا الصدد نذكّر بأن السودان ظل منذ عام ١٩٩٨ يدعو الأمم المتحدة والأسرة الدولية إلى اتخاذ موقف منصف يتسق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي بشأن الاعتداء الذي تعرّض له

مصنع الشفاء للأدوية عام ١٩٩٨ تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، الأمر الذي أحدث أثرا سالبا على جهود التنمية بالبلاد وحرم أبناء شعبنا من الحصول على الأدوية الأساسية. وإننا من هذا المنبر نطالب مجددا الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات العادلة واللازمة في إطار القانون الدولي، كما ندعو المجتمع الدولي بأجمعه إلى الوقوف بجانبنا في هذا المطلب العادل.

يؤمن السودان إيمانا قاطعا بخطل دعاوى الصراع بين الحضارات. فجميعنا نتطلع إلى بناء عالم إنساني تنعم فيه البشرية بالسلام والأمن والطمأنينة والتعايش السلمي. وفي هذا السياق نعرب عن ترحيبنا ومساندتنا للمبادرة التي أطلقها السيد رئيس وزراء إسبانيا في تموز/يوليه الماضي والتي تدعو إلى التحالف بين الحضارات.

ويظل السودان ملتزماً باحترام كرامة الإنسان وصون حقوقه استهداء بقيمه وموروثاته ومعتقداته. إن المشكلة التي تواجه تعامل المجتمع الدولي مع قضايا حقوق الإنسان تكمن في سياسة الانتقائية وازدواجية المعايير والكَيل بمكيالين ومحاولات توظيف حقوق الإنسان كمطيّة لتحقيق أغراض سياسية. وعليه فإن الإصلاح المطلوب ليس في المؤسسات بل في الممارسات.

لا شك أن الأعضاء يتابعون التطورات التي تنتظم الساحة السودانية والتي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل والذي يجري تنفيذ بنوده بكل جدية وتناغم. ومن هذا المنبر أترحّم على روح فقيد البلاد فخامة النائب الأول د. جون قرنق الذي كان شريكا أصيلا في صنع هذا السلام، ونعبر عن تقديرنا وشكرنا للأسرة الدولية على ما أبدته من تعاطف ومؤازرة للشعب السوداني في هذا الفقد الكبير.

أود في الختام أن أعرب عن تقدير السودان العميق للدعم الذي لقيه من الأسرة الدولية خلال سنوات الحرب والذي تمثّل في تقديم الاحتياجات الإنسانية ودعم وتعزيز جهود تحقيق السلام. وأؤكد لكم ثقتنا في أن المجتمع الدولي سيكمل معنا مشوار السلام والاستقرار. ولعل التعهدات القوية التي خرج بها مؤتمر أوسلو للمانحين خير دليل على ذلك. ونأمل في الوفاء بتلك التعهدات لنتمكن من الوفاء بالاحتياجات العاجلة لجهود إعادة الإعمار وتوطين اللاجئين والنازحين وتعزيز وتثبيت السلام.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد محمد ولد العابد، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا.

السيد العابد (موريتانيا): يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، رئيس الدولة، العقيد علي ولد محمد فال، الذي كلّفني بأن أبلغ الأعضاء أسفه على عدم التمكن من الحضور شخصيا بسبب الالتزامات الملحّة المرتبطة بالعملية الانتقالية الديمقراطية في البلاد، وأن أنقل إلى الأعضاء تحياته، وتمنياته لأعمال هذه الدورة بالنجاح.

إن موريتانيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، أرادت الاستفادة من المد الديمقراطي الذي اجتاح العالم في بداية التسعينيات. لكن سرعان ما تبددت الآمال وأجهض المشروع الديمقراطي بفعل التطبيق الكاريكاتوري لدستور ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١ وبسبب تكريس السلطة الفردية المطلقة.

وترتب على ذلك تفاقم وتعقُّد أزمة سياسية غذّاها خنق الحريات العامة والزج في السجون بالنخب السياسية وقادة الرأي والفكر، فانتشرت التنظيمات السرية وتعددت المحاولات الانقلابية لتغيير هذا الوضع.

إضافة إلى ذلك، تعثرت الإصلاحات الاقتصادية وساد سوء التدبير مما أدى إلى التدهور المستمر في الظروف المعيشية للسكان.

ولما كانت الآفاق السياسية مسدودة وكان التغيير عن طريق صناديق الاقتراع مستحيلا في ظل أزمة عميقة تنذر بخطر فادح على مستقبل البلاد وكيانها، قررت القوات المسلحة وقوات الأمن، بالإجماع، القيام بحركة تصحيحية يوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإنقاذ البلاد من هذا الانزلاق الخطير.

إن هذا التغيير، الذي تم دون إراقة للدماء ودون إحداث أي اضطراب في الحياة اليومية للمواطنين، استُقبل بفرحة عارمة وبتأييد شعبي شامل لم يسبق له مثيل في تاريخ بلادنا.

وبرز مع اللحظات الأولى لإعلان التغيير إجماع وطني رائع حول أهداف الحركة التصحيحية وتشهد على ذلك وفود الدول الشقيقة والصديقة وبعثات المنظمات الدولية والإقليمية التي زارت بلادنا مؤخرا.

وترمي هذه الحركة التصحيحية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لإرساء دولة قانون حقيقية ولإقامة الديمقراطية التعددية، ضمانا لاحترام حقوق الإنسان وللتسيير السليم والشفاف للشأن العام، وذلك خلال فترة لا تتجاوز سنتين وبمشاركة كافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في البلاد.

وهذه الأهداف ليست ضرورية لنجاح أية سياسة إنمائية فحسب، بل هي أيضا لازمة لضمان فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية والدولية المخصصة لتمويل التنمية.

في هذه اللحظة التاريخية من حياة بلادنا، يسرنا انعقاد هذه القمة العالمية التي تعكف على مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخصوصا سبل تمويلها.

إننا نعتقد أنه، بالإضافة إلى ضرورة الإجماع الوطني حول القضايا الإنمائية وبناء سياساتنا على مبادئ الإنصاف والعدل وتكافؤ الفرص، لا يمكن التصدي للتحديات التي تواجه عالمنا اليوم، وخاصة بلداننا النامية، دون التضامن الديناميكي والفعال للمجتمع الدولي، ولا سيما من جانب الدول الغنية.

إن موريتانيا ترحب بالمواضيع الأساسية المعتمدة خلال مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها الرفيعة المستوى. وفي هذا السياق يشكل إجماع مونتيري نقطة انطلاق للشراكة من أجل التنمية بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة. وإن الأهداف الإنمائية للألفية، التي نؤيدها تماما، تمثل بالنسبة لنا مرجعا لرسم الاستراتيجيات الإنمائية ولتقييم التقدم الذي يتم إنجازه.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف في موريتانيا مسارا طويلا وعويصا. إذ يعرف أعضاء المنظمة بالطبع أن الوضع السياسي الذي كان سائدا قبل ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والذي استعرضت للتو بعضا من سماته، حال دون تحقيق تقدم يذكر في هذا السبيل. بل كان لهذا الوضع تأثير مخل في تسيير السياسات الإنمائية ولا سيما في التوجيه الناجع لموارد البلاد المالية، مما جعل أثر السياسات العامة في تخفيف الفقر محدودا.

لقد أبرز التقييم الأخير لمدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلادنا، أن بعضا منها فقط محتمل الإنجاز بحلول ٢٠١٥، وأن بعضا آخر من أهمها، مثل الأهداف في مجالات الصحة والبيئة، ليس محتمل الإنجاز ما لم يتم إدخال تغييرات جوهرية في السياسة الاقتصادية. وتعي الحكومة هذه

الوضعية تماما وتلتزم بأن تدرج في خطط العمل الجاري إعدادها إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية كأولوية رئيسية. وسيتم التركيز على الاعتماد الوطني للأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الإطار القانوني وتشجيع الحوار مع مختلف الفاعلين وخاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

إن التوجهات الجديدة في مجال الحكم الرشيد، وخاصة تخفيض النفقات المسرفة المخصصة للأمن والإدارة الصارمة للأموال العامة وتخصيص الموارد من حيث الأولوية للقطاعات الاجتماعية ولمحاربة الفقر، عوامل ستخلق ديناميكية جديدة لدفع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن جسامة المهمة ومستلزماتها تفوق طاقة الدولة وتستدعي التعبئة الدائمة للشركاء لكسب رهان استئصال الفقر.

إن الرغبة المصممة للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والحكومة في بناء مجتمع قائم على المثل الديمقراطية، تتجسد بوضوح في البرنامج الانتقالي الديمقراطي الذي يشمل النقاط الرئيسية التالية: تنظيم استفتاء دستوري في أجل أقصاه ١٢ شهرا. وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة في أجل لا يتجاوز سنتين. وإصلاح الجهاز القضائي لضمان شفافيته واستقلاله. وإقامة نظام للحكم الاقتصادي الرشيد. وإن مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها منذ قيام الحركة التصحيحية تشكل ضمانات قوية لجدية البرنامج الانتقالي وتبشر بعهد ديمقراطي جديد يحمل آمالا كبيرة للشعب الموريتاني. وشملت تلك الإجراءات، بالإضافة إلى تشكيل حكومة مدنية انتقالية: إطلاق سراح جميع السجناء والمدانين لأسباب سياسية. وعدم أهلية كل من رئيس وأعضاء المجلس العسكري ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة للترشيح للانتخابات التشريعية والرئاسية. وفتح وسائل الإعلام الرسمية أمام الأحزاب السياسية.

وليس من شك في أن مناخ الوئام الوطني هذا المفعم بالحرية يوفر أحسن الظروف وأكثرها ملاءمة لإنجاح العملية الانتقالية الديمقراطية ولتعبئة جميع المواطنين الموريتانيين من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تجتمع قمتنا الراهنة بشأنها.

ولا يسعني قبل الختام، إلا أن أعبر عن خالص شكرنا للدول الشقيقة والصديقة وللمنظمات الدولية والإقليمية التي أعلنت دعمها لنا، ثم أن أجدد نداءنا للمساعدة من أجل التنمية ومن أجل بناء موريتانيا ديمقراطية ومزدهرة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الكريم محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية أعبر عن تعازي الشعب الليبي والأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي للشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية بمناسبة مصابهم الناتج عن إعصار كاترينا الذي أودى بحياة العديد من المواطنين الأمريكيين.

يطيب لي في البداية أن أهنئكم باختياركم رئيسا للاجتماع العام الرفيع المستوى. ولا شك في أن حكمتكم وكفاءتكم ستقودان مداولات هذا المحفل بفعالية، وتصلان به إلى أفضل النتائج. ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن ارتياحنا للطريقة التي أدار بها سلفكم السيد ''جان بينغ'' وزير خارجية غابون مداولات الدورة الماضية للجمعية العامة والمشاورات المكثفة التي جرت استعدادا لاجتماعنا هذا.

كما يسرني أن أعبر عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد ''كوفي عنان'' الأمين العام للأمم المتحدة من أجل

تنفيذ قرارات المنظمة، وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها، والتوصل إلى إصلاح شامل لجميع أجهزتها.

لقد ظلت بلداننا تجتمع سنويا في هذا المحفل منذ تأسيس الأمم المتحدة، بغية تجسيد الأهداف الواردة في ميثاقها، وتحقيق تطلعات شعوبنا إلى الأمن والسلام والتقدم والرفاهية من خلال العمل المشترك. وقد حققنا الكثير من الإنجازات في بعض المجالات، ولكن ما زال أمامنا الكثير من التحديات. وهذه التحديات منها ما هو قديم، بل أقدم من هذه المنظمة، مثل الفقر والجهل والمرض والصراعات المسلحة. ومنها ما هو مستجد بسبب التغيرات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، والتقدم العلمي المستمر. وتتراوح هذه التحديات بين نزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاستفادة القصوى من ثورة المعلومات، والاستخدام الأمثل للتقنية الحيوية بما في ذلك مراعاة المعايير الأخلاقية.

إن التضامن الدولي الذي يترجم إلى أعمال ملموسة هو السبيل الوحيد لإقامة نظام اقتصادي عالمي عادل، يحقق التنمية المستدامة، والشراكة المتكافئة بين بلدان الشمال والجنوب، ويصل بنا إلى تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

ومن أجل ذلك علينا تنفيذ الحلول التي اعتمدناها في إعلان الألفية، وإعلان الدوحة، ونتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ، من أجل الاستغلال الأمثل لموارد كوكبنا، ووقف الصراعات، والقضاء على الفقر والأمية، والأمراض الخطرة مثل الإيدز والملاريا، وتوفير الماء الصالح للشرب للجميع، وتحقيق التنمية المستدامة.

كما أننا في حاجة ماسة إلى التعاون الدولي الفعال تحت مظلة الأمم المتحدة، من أجل القضاء على الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل، واحترام حقوق الإنسان، وضمان سيادة القانون واحترامه من قبل الجميع، وإلى تعزيز التضامن الدولي لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتنفيذ الالتزامات الرامية إلى حماية البيئة، ومكافحة التصحر.

وإننا مطالبون بعمل جاد يحقق الهدف الذي حددناه وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، والقيام بإجراء حاسم لحل مشكلة الديون الخارجية، التي تعاني من أعبائها العديد من البلدان النامية، وإزالة العراقيل أمام وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية.

كما أن الدول المتقدمة النمو مطالبة بالإيفاء بالنسبة المتفق عليها كمساعدة إنمائية رسمية من جانبها للبلدان النامية. ويتعين على الدول المتقدمة النمو التي تفرض تدابير قسرية على بعض الدول النامية أن تتوقف عن ذلك، وتحترم القرارات الدولية التي أدانت تلك التدابير وطالبت بإلغائها.

وننتهز هذه الفرصة لنحث الدائنين، من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية، على إلغاء الديون على البلدان الفقيرة. وندعو إلى تكاتف الجهود الدولية للقضاء على الآفات الزراعية، وإيجاد نظم لتحلية المياه بأقل التكاليف، والتوسع في مقاومة التصحر واستصلاح الأراضي وتهيئتها للزراعة.

مضت ستون عاما على إنشاء هذه المنظمة، ورغم الكثير من الجهود المخلصة فإنها لم تستطع أن تخفف معاناة الشعوب من ويلات الحروب والفقر والمرض والجهل كما كانت تأمل يوم أن قامت بصياغة ميثاقها. ذلك أن الدول المنتصرة التي قامت بكتابة الميثاق أعطت نفسها حقوقا وامتيازات أدت إلى تهميش الجمعية العامة، وجعلت مجلس الأمن بصورته الحالية غير منصف وغير متوازن مما أبعد المنظمة عن الديمقراطية وأدى إلى إساءة استعمال حق

النقض. ويجري تأييد الأصدقاء حتى حينما يكونون على باطل، وتمكينهم من الإفلات من الإدانة والعقوبة. وأدى أيضا إلى توقيع عقوبات على دول أخرى بغير وجه حق لأن سياساتها لا تنسجم مع بعض الدول ذات الامتيازات في مجلس الأمن.

لذلك عجزت الأمم المتحدة عن تطبيق العدالة بين الشعوب وصار لزاما على الجميع العمل على إصلاح هذه المنظمة.

وبعد أن زاد أعضاؤها إلى ١٩١ عضوا وظهرت مشاكل جديدة تعرقل تحرر الشعوب ونموها، كمشاكل التنمية والإرهاب والبيئة والفقر والأوبئة، غدا الإصلاح يستوجب جعل سلطة القرار بيد الجمعية العامة التي يجب أن يكون لكل دولة فيها صوت مساو لصوت الدولة الأخرى، وأن يصبح مجلس الأمن أداة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة لا منبرا لنقض قراراتها.

ورغم أننا نشعر بخيبة الأمل لاختزال مسألة إصلاح الأمم المتحدة في توسيع مجلس الأمن، خلال المشاورات التي جرت أثناء الدورة الماضية فإننا أوضحنا وجهة نظرنا في الوثيقة (A/59/876) بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، حيث أكدنا أن القارة الأفريقية هي القارة الوحيدة التي لا تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، ومن حقها أن تحصل على مقعد دائم كاستحقاق عن المرحلة السابقة حتى بدون إصلاح الأمم المتحدة؛ وبعد ذلك يكون من حقها أن تدخل في المنافسة على المقاعد الدائمة الجديدة كبقية القارات.

ونحن، بوصفنا عضوا في الاتحاد الأفريقي، نؤكد تمسكنا بالموقف الأفريقي الموحد الذي صدر عن مؤتمر القمة الأفريقي الخامس المعقود في سرت بتاريخ ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتم تأكيده في القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وهو يقضي بتخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا بكل الامتيازات، بما في ذلك حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة، وتعزيز الدور القيادي للجمعية العامة.

ونحن نفضل أن تكون المقاعد الأفريقية الدائمة مقاعد خاصة بالاتحاد الأفريقي، لا لدولة معينة، ويتم شغلها بالتناوب بين دول الاتحاد، كما تقرر في قمة هراري عام ١٩٩٧.

ولكم شكر الأخ القائد إلى قادة العالم على الاستجابة لاقتراحه بتأجيل موضوع توسيع مجلس الأمن لمزيد من الدراسة والنقاش بين دول العالم نظرا لأهمية هذا الموضوع، حتى يتسنى الخروج بنتائج عملية، موضوعية تخدم السلم والأمن والاستقرار والتقدم في العالم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله الشيخ إسماعيل، وزير خارجية جمهورية الصومال.

السيد إسماعيل (الصومال) (تكلم بالانكليزية): يسرني سرورا بالغا أن أخاطب اجتماع قادة العالم هذا وأن أقدم تهانينا الصادقة للرئيسين المشاركين على انتخابهما المستحق بجدارة. ونحن على ثقة بأنهما سيوجهان مناقشاتنا نحو خاتمة ناجحة. واسمحوا لي أيضا بأن أثني على السيد جان بينغ للطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال الجمعية أثناء رئاسته.

وباسم الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، اسمحوا لي بأن أنقل بادئ ذي بدء تعازينا الصادقة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها، وخاصة إلى السكان المقيمين على ساحل الخليج، حيث قتل إعصار عات وشرد آلاف الأشخاص، ودمر المدن والبنية التحتية، مسببا شقاء وعذابا يجلان عن الوصف. والحق أنه ليسعدنا ويشجعنا الدعم الغامر والتضامن الدولي المقدمان إلى ضحايا المأساة، ونأمل أن تعود الأسر المنكوبة إلى حياتها الطبيعية بأسرع

ما يمكن. وشعب الصومال يتعاطف حقا مع ما عاناه شعب الولايات المتحدة الأمريكية من أنواع القلق والألم، ونرى أن تضامننا الإنساني يمكن اعتباره أثمن تعبير عن التعاطف والمساعدة المعنوية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشائها وأن أعبر عن ثقتنا والتزامنا المتجددين بهذه الهيئة العالمية، التي تعمل لأجل السلام الدولي وتقدم الإنسانية. ونحن نثني أيضا على المنظمة لما قدمته بلا كلل من إسهام قيّم في سبيل تحقيق سلم مستديم وتنمية اجتماعية واقتصادية، فضلا عن تعزيز الحقوق السياسية لجميع الشعوب، بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو المعتقد.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأحد أن ينكر أنه كان لا مفر من انتكاسات وخيبات أمل عامة في تاريخ الأمم المتحدة، وأن توقعات بعينها لم تتحقق تماما، لكن المثل العليا لم تمس وتبقى صالحة صلاحها يوم بروز المنظمة إلى حيز الوجود.

ولا يزال العالم يحل به الخراب بفعل الصراعات واختلال المفاهيم السياسية والفقر، وكلها آفات ما فتئت تحتاج إلى معالجة، بما يمكن من التوصل إلى الانسجام والتفاهم وتقاسم الموارد بإنصاف، لما فيه سلام العالم وتعاون دولي لا تحيز فيه.

إن الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في دولة خاصة به إلى جانب إسرائيل، والسلام في منطقة الشرق الأوسط لا يزالان الهدفين الأساسيين اللذين يتعين تحقيقهما، لتعزيز السلم والأمن في العالم.

وفي هذه الحقبة الجديدة التالية للحرب الباردة، تحل الصراعات الداخلية محل المواجهات بين الدول في الشؤون الدولية. وكل حالة مستجدة تقتفي أسلوب تناول جديدا، ولهذا، فالحاجة تدعو إلى نظرة جديدة بغية استدامة الاستقرار الإقليمي والدولي.

ولا يمكن الفصل بين الفقر والتخلف في التنمية وبين تعاظم التوتر والصراع الدوليين، اللذين يصيبان الاستقرار السياسي في مختلف أنحاء العالم، مما يسمم العلاقات الطبيعية بين الأمم، لأن لا أهمية للحدود في عصر التفاعل العالمي هذا. ولا يمكن أن يكون هناك أمن للبشر ما لم يوضع هذا الترابط التواصلي موضع الاعتبار المناسب في جميع عملياتنا المتصلة بالسياسات العامة واتخاذ القرار. واليوم، يمثل محك التفكير الرشيد الضمانة الوحيدة للأمن الدولي والتفاهم؛ ولا يمكننا التعويل على اختلال موازين القوى.

وإصلاح الأمم المتحدة هو من السبل الرئيسية لمواجهة كل هذه التحديات الجديدة للألفية الناشئة، بجعل المنظمة أكثر ديمقراطية وشفافية وكفاءة، وبتمكينها من الاستجابة لشتى مطامح وشواغل مختلف العناصر المكونة للمجتمع الدولي، على صعيد القارات وعلى الصعيد الإقليمي.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التطورات الراهنة في بلدي، الصومال. يعزى الصراع الذي عم الصومال في السنوات الـ ١٤ الماضية بصورة أساسية إلى غياب الاستجابة الدولية الملائمة. فمن المعروف تماما أن اندلاع الحرب الأهلية قد أدى إلى انهيار كلي لمؤسساتنا الوطنية وبنانا التحتية، مع عواقب مشهودة وآثار خطيرة في استقرار المنطقة بكاملها والسلم والأمن الدوليين.

ولست هنا لأستفيض متوسعا في أسباب الصراع، بل لبيان ما له من تكاليف وعواقب، لأن الشر قد ينشأ أصلا من مآس وظروف يصعب إدراكها، هي من صنع الإنسان. وقد وسمت اللامبالاة الدولية والشعور بالعطالة سلوك المجتمع الدولي، مما تفاقمت معه الحرب الأهلية وسمح بتواصل

العذاب البشري واستمرار تدمير البيئة في بلدي. وما يتمناه شعب الصومال وما يستحقه هو الالتزام الفاعل من المجتمع الدولي، لا التخلي عنه والتنازل عن الأمل.

لقد مضى الماضي وفات مع كل أحزانه، لكن انعكاسات الواجبات الدولية المنسية لا تزال حية وحاضرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يسهم في انبعاث دولتنا وأن يقف إلى جانبنا في مجهودنا الرامي إلى إعادة بناء أمتنا، بدلا من أن يخوض التفاهات. وهنا، يجب أن تتزاوج العقول النيرة والالتزامات القائمة على مبادئ، لمساعدة الشعب الصومالي على تذليل هزيمته السياسية والإنسانية بدلا من اتخاذ موقف متعاطف أو سلبي.

على أنه لا يمكننا أن ننسى، في هذا السياق، الدور الحاسم الذي أدته الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد) والاتحاد الأفريقي ومنتدى شركاء ايغاد والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، في تقديم الدعم والتشجيع لعملية المصالحة الوطنية في الصومال، التي تمت في كينيا، واستغرقت ثلاث سنوات تقريبا.

وبهذه المناسبة، اسمحوا لي بالتعبير عن شكرنا البالغ لكينيا حكومة وشعبا، على استضافتها مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية. ونشكر أيضا إخواننا في كينيا وفي جميع البلدان المجاورة، الذين آووا على أراضيهم آلاف اللاجئين الصوماليين طوال سنوات الاضطراب والصراع هذه.

وفضلا عن هذا، نتوجه بإشادة خاصة إلى سعادة السيد كوفي عنان على جهوده التي لم تعرف الكلل من أجل وضع نهاية للصراع الصومالي، وعلى كل المعونات الإنسانية التي توفرت أثناء هذه السنوات الطوال من القلاقل والصراع المدني.

وقد توجت كل هذه الجهود بإنشاء حكومة اتحادية انتقالية، أتى وفدها إلى هذه القمة تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية.

والآن، وبينما نتكلم هنا، تباشر مؤسسات الدولة الجديدة مهامها من داخل البلاد، وبصفة مؤقتة من جوهار، العاصمة الإقليمية لمنطقة شابيل السفلى، الواقعة على بُعد ٩٠ كيلومترا فقط من مقديشيو، عاصمة الصومال.

والحكومة الاتحادية الانتقالية تنخرط بنشاط في تعزيز مناخ سياسي وأمني مؤات، وتلتزم بإنشاء مكاتب تنفيذية في العاصمة وفي مناطق أخرى من البلد، كجزء أساسي من واجبها السياسي بأن تصل إلى السكان بأكملهم وتنهض بمصالحة شعبية عريضة القاعدة.

وتلتزم الحكومة الاتحادية الانتقالية بتقوية وتوطيد المؤسسات الانتقالية، بوصفها دعائم الحكم الديمقراطي، دون التغاضي في الوقت ذاته، عن استغلال اختلاف الآراء داخليا لتقويض منجزات عملية مصالحة دامت سنتين، وتكريس الفوضى والتشوش من جديد.

ومع ذلك، سيكون الحوار المباشر أداتنا الرئيسية للنهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات، دون التضحية بتطلعات شعبنا. ولن تحرم أية جماعة من أن يكون لها برنامج سياسي مستقل في سياق التقاليد البرلمانية والدستورية الطبيعية المقبولة.

ونرى أن استقرار الصومال لا ينبغي أن يكون الشغل الشاغل للصوماليين وحدهم، وهو ما يجري إشاعته وترديده دائما بنية شريرة – وأكرر بنية شريرة. ورغم أن المسؤولية عن الفشل الماضي ترجع إلينا جزئيا، فلا عذر للمجتمع الدولي في أن ينأى بنفسه عنا، بغض النظر عن ما هية الظروف السائدة. لذا، فإننا على إيمان راسخ بضرورة أن يدعمنا المجتمع الدولي دعما تاما في فترة التوطيد الحاسمة هذه، حتى نستعيد السلام والاستقرار بالكامل من أجل بناء

الدولة وإعمار البلد، ذلك أن كل شيء يجب أن يبدأ من نقطة الصفر.

إن غياب الدعم الحازم لقبول الصومال من جديد في صفوف المجتمع الدولي، ولجعله مستقرا لن يكون سوى فرصة سانحة يستغلها الإرهاب الدولي ومن يشجعون استمرار مناخ الفوضى وانعدام القانون.

ختاما، تنظر الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى هذه المنصة باعتبارها المكان الصحيح لإطلاق نداء حار لأعضاء المجتمع الدولي، بأن يقدموا العون للصومال بكل عزمهم ومواردهم، لمساعدة شعبنا على التغلب على حرب أهلية دامت ١٤ عاما، والتدهور الذي ترتب عليها في كل مجالات الحياة. فهذا لن يساعد فحسب في ضمان الاستقرار الإقليمي، بل سيساعد أيضا في ضمان استقرار المجتمع الدولي.

إن الحكومة الاتحادية الانتقالية تحث الأمم المتحدة بقوة على دعم الجهود الحالية التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لإرسال بعثة إلى الصومال لتثبيت السلام، وذلك للمساعدة في استعادة السلام والأمن، والحيلولة دون عودة الأعمال العدائية والعنف، حتى تكون الفترة الانتقالية فعالة في إرساء المجتمع الديمقراطي الذي نتطلع إليه جميعا والذي سيسمح لنا بإحلال السلام الدائم من جديد.

ولكي تسود قيم التضامن، فيما يخص الصومال، نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي بأن يتصرف على وجه السرعة دون اتخاذ مواقف تحبذ الانتظار حتى تتضح الأمور، والتي قد تؤدي إلى الانزلاق في نكسات غير مرغوب فيها، بدلا من التحرك قدما صوب الاستقرار وتوطيد المؤسسات.

وباسم شعبنا، رجالا ونساء وأطفالا ومسنين، وجميع الأسر المشردة، وباسم جيل من شبابنا المحرومين، أناشد الجمعية بقوة، وآمل، بكل تواضع، في أن يستجاب لهذا النداء.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ماريو فورتين ميدنسي، وزير خارجية هندوراس.

السيد فورتين ميدنسي (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): إن تعددية الأطراف ضرورة سياسية. وهندوراس تشعر بأنها محمية بنظام فعال متعدد الأطراف يستند إلى الاحترام التام للقانون الدولي، ويرتكز على أسس مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وإذ نقيِّم تلك السنوات الستين من تاريخ منظمتنا – هذا العيد الذي نحتفل به فرحين – ننظر إلى هذه القمة وهذه الجمعية العامة، كفرصة للأمل والتغيير والتجديد. و لم يحدث من قبل في تاريخ المنظمة أن شهدنا هذا العدد الكبير من رؤساء الدول والحكومات، يحضر ويشارك في المناقشات، مثلما شاهدناه أثناء هذه الأيام الثلاثة، وهذا أمر يشجعنا.

ومع ذلك، يساورنا القلق من أننا لم نتمكن بعد من بلوغ مستوى أعلى من التفاهم حول العناصر الحيوية التي تسمح لمنظمتنا بأن تتولى مسؤولية أكبر إزاء تحديات هذه الألفية. ولقد شعرنا بشيء من خيبة الأمل عندما تلقينا التقرير الذي يتناول الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. وكنا نود أن نرى مزيدا من التقدم، بدلا من إرجاء اتخاذ قرار إلى موعد غير محدد. وكنا سنشعر بالارتياح لو خرجنا من هذا الاجتماع باتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن، ورأينا دولا جديدة وقد انضمت إلى المجلس لأنها تسهم إسهاما صافيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، مثل اليابان وألمانيا. وكنا سنسعد أيضا لو أننا عدنا إلى وطننا باتفاق أقوى يكفل الإعمال التام لحقوق الإنسان الأساسية. ونأسف لأن العمل لم يستكمل في الوقت المناسب بشأن إنشاء مجلس حقوق

الإنسان، وهي المبادرة التي اقترحها الأمين العام وأيدناها بكل حماسة.

إن ميثاقنا يكرس عالمية المشاركة، وكذلك الحق غير القابل للتصرف لكل محبي السلام ممن يتمسكون بمبادئه، في أن يحضروا مداولاتنا وأن يكونوا من أصحاب المصلحة في الاتفاقات التي نعتمدها هنا. لهذا السبب، نتفهم تطلعات شعب تايوان الذي يريد أن يشاركنا مسؤولية بناء عالم أفضل للجميع.

وإذ نعي التزامنا تجاه السلام والأمن الدوليين، نعرب عن أملنا في أن يتسنى، بأسرع ما يمكن، إبرام اتفاقية بشأن الإرهاب. إن الإرهاب بلاء يطأ تحت أقدامه كل المبادئ؛ أخلاقية كانت أم دينية، وينتهك كل حقوق الإنسان. لذا، فإننا نرحب بوثيقة التقييم بوصفها أداة لتسريع عملنا وتمكيننا من التوصل إلى اتفاقات جديدة وأكثر قوة.

غير أن خمس دقائق لتقييم التقدم وتقدير العقبات على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لهي حقا وقت مقيد جدا. وهندوراس تتبع المسار الذي رسمناه بتوافق آراء وطني، والذي ينعكس في صياغة استراتيجية للقضاء على الفقر، ووضع سياسة لتنفيذها. وتتخذ هندوراس خطوات ثابتة نحو بناء ديمقراطية أكثر شمولا.

وقد تجاوز ناتجنا المحلي الإجمالي الأهداف التي حددناها، والاستثمار في مكافحة الفقر أصبح أيضا، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى قليلا مما كان متوقعا. كما أن المؤشرات في مجالات التعليم والبيئة وقضايا الجنسين وغير ذلك من المجالات، مشجعة هي الأخرى، ولكنها لم تصل إلى المستوى الذي كانت تنشده حكومتي.

ويحدونا الأمل في أن يكون للموارد التي تحررت من خلال إلغاء ديون خارجية، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ونادي باريس ومجموعة الـ ٨، وإعادة توجيه تلك الموارد لتمويل التنمية المتكاملة عن طريق مكافحة الفقر، أثر كبير في مساعدتنا على الوفاء بالموعد النهائي المحدد لتحقيق أهدافنا، بحلول عام ٢٠١٥. وجميع أبناء هندوراس ملتزمون بذلك التزاما راسخا.

ومما له نفس الأهمية في هذا الصدد، الأموال المتأتية من ''حساب التحدي الألفي''، التي توجه نحو البنية الأساسية للطرق والإنتاجية الزراعية. ورغم أنه أمكن إحراز بعض التقدم، فإن هذا التقدم بالذات يتعرض للخطر بسبب ارتفاع أسعار المنتجات البترولية. بل الواقع أن هذه الأسعار المرتفعة تقوض وتهدد وتضر الكفاح ضد الفقر، وكل الأهداف التي حددناها وتعهدنا بالوفاء بها بحلول عام ٢٠١٥. إن الزيادة في أسعار الوقود في الأشهر الأخيرة تمثل، بالنسبة لهندوراس، إنفاقا يزيد ٢٥ مرة على ما يُستثمر كل سنة في الغداء المدرسي المجاني لجميع الأطفال في بلدنا. وهذه الأسعار غير مقبولة. فهي تنطوي على إذلال للفقراء، لأنها ستزيدهم فقراً.

ولا بد لمنظمتنا أن تبحث على وجه الاستعجال ودون أي ذرائع، عن آلية يمكن أن تساعد على الحد من هذه الزيادة المستمرة، التي تترك أثراً فظيعاً على البلدان النامية حقاً.

ولا يقل فظاعة وتأثيراً مشاهد المأساة التي حلت بالولايات الجنوبية في الولايات المتحدة الأمريكية. فمئات الآلاف من البشر، بمن فيهم أعداد كبيرة جداً من أبناء هندوراس، يحاولون الآن إيجاد وسيلة للتغلب على الآثار المدمرة لإعصار كاترينا. وإننا نعرب لهم عن تضامن شعب هندوراس وحكومة الرئيس ريكاردو مادورو.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الأعضاء بشأن النسخ الصحيحة للفقرات ٦٠ (أ) و ١٦٣ و ١٦٤ (ج) من

مشروع الوثيقة الختامية (A/60/L.1). أرجو التخلص من النسخ السابق توزيعها والاقتصار على استخدام نسخة الساعة ١٨/٣٠، التي يجري توزيعها الآن. ونسخة ١٨/٣٠ هي الوحيدة الصالحة للاستخدام.

وأود أيضاً أن أبلغ الأعضاء بأن على الوفود التي لديها أي شواغل لغوية بشأن مشروع القرار A/60/L.1 أن تبلغها إلى الأمانة العامة خطياً. وسوف تنعكس هذه الشواغل اللغوية في النسخة النهائية من مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الله محمد الصايدي، رئيس وفد اليمن.

السيد الصايدي (اليمن): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم إدارة أعمالنا لهذه الدورة. ويشرفني أن أشارك في هذا الاجتماع الذي يهدف إلى مراجعة مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، من أجل إقامة عالم أفضل يسوده الرخاء والتقدم.

في الوقت الذي أرى أن من الواجب تقديم التعازي والإعراب عن مشاعر المواساة باسم قيادة وحكومة وشعب الجمهورية اليمنية لقيادة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية في ضحايا مأساة إعصار كاترينا، تجدر الإشارة إلى أنه بات من الضروري استحداث آلية عمل دولية في إطار منظمتنا الدولية العتيدة تُعْنَى بتكثيف وتنسيق الجهود لمواجهة الكوارث الطبيعية، والحد من تداعيات الأضرار الكارثية التي تُخلفها، والبحث عن سُبُل كفيلة بإيجاد نظم للإنذار المبكر تمكننا من التنبه لوقوع مثل هذه الكوارث للتقليل من مخاطرها المدمرة.

ونحن نقف على عتبات القرن الحادي والعشرين، نجد أنفسنا في حاجة إلى إعادة النظر في منظومة العلاقات الدولية لكي تقوم على أساس من الثقة والحوار والتعاون. لذا، دعونا نصُب كل جهودنا في دعم إصلاحات الأمم المتحدة وتقريب وجهات النظر، والابتعاد عن تجزئة الاهتمامات التي تفضي إلى ضياع الهدف الحقيقي من الإصلاحات. فأي نظرة للإصلاح، سواء كان من خلال توسيع عضوية بعض الأجهزة القائمة، أو استحداث أجهزة جديدة، ينبغي أن تتم في إطار أوسع وأشمل يعزز الشفافية والمصداقية، ويعزز من دورها وفاعليتها في مجالي حفظ السلام وبنائه.

إن الجمهورية اليمنية تؤكد على أهمية الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠، وتوافق آراء مونتيري، ونتائج قمة جوهانسبرغ، كي تتحرر البشرية من أوجاع وآلام الفاقة، والعجز، والفقر، والمرض. غير أنها تدرك أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك الهدف النبيل دون أن يسود العدل في العلاقات التجارية الدولية، حيث يتعارض اللجوء إلى الحمائية التجارية مع أهداف منظمة التجارة الدولية ويُعيق تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان النامية.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تفي الدول المتقدمة النمو بالتزاماتها في تقديم الدعم والاستثمار اللازمين للإسهام في تنمية وبناء القدرات للبلدان الأقل نموا.

وإدراكا من القيادة السياسية لأهمية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وعلاقة ذلك بالتنمية، فقد بادرت الجمهورية اليمنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في المجال المالي والإداري والقضائي، وأشركت منظمات ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريكا أساسيا في القيام بعملية النهوض الاقتصادي والسياسي، وتنمية المجتمع. إضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة اليمنية بالتعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية المتخصصة في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وفتح المدارس المهنية والتوسع في البنية الصحية

وشق وتعبيد الطرق عبر مسالك ودروب وعرة لتتمكن الدولة من إيصال خدماتها إلى كافة المدن والقرى اليمنية.

ومن الأهمية بمكان الإشادة بما قامت به مجموعة الدول الثماني الصناعية من إلغاء مديونية ١٦ دولة أفريقية. غير أنها في ذات الوقت مدعوة للالتفات إلى دول أخرى لا تختلف أوضاعها عن تلك الدول التي أُعفيت من مديونياتها وأن توليها نفس الاهتمام والعناية.

وإننا لعلى يقين من أن جهود الدول في مجالات الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وتحقيق الحكم الرشيد ومواجهة الفقر، أمور يجب أن تتحول من مجرد شعارات إلى خطط وبرامج عمل باعتبار ذلك هو السبيل الأسلم الذي سيقود البشرية إلى الاستقرار والرخاء، وإلى خلق علاقات دولية مستقرة قوامها الفهم المشترك لأهمية إيجاد شراكة حقيقية قائمة على قاعدة صلبة من المصالح والمنافع المتبادلة بين أعضاء الأسرة الدولية كافة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعرب عن الشكر والتقدير للسيد كوفي عنان، الأمين العام على جهوده الدؤوبة الدائمة والهادفة إلى إصلاح منظمتنا التليدة. كما أعرب عن الشكر والتقدير للسيد جان بينغ، رئيس الدورة التاسعة والخمسين، على رعايته للمفاوضات الشاقة التي تمخض عنها الوثيقة الختامية التي بين أيدينا، متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): نستمع الآن إلى عروض شفوية موجزة من رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة الأربع. وأعطي الكلمة أولا للسفيرة فرانسيس ليسون، نائب الممثل الدائم لاستراليا، التي ستقدم عرضا موجزا لمداولات المائدة المستديرة التي انعقدت عصر يوم الأربعاء، نيابة عن رئيس تلك المائدة، دولة السيد جون هاورد، رئيس وزراء استراليا.

السيدة ليسون (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة، بالنيابة عن رئيس المائدة المستديرة الأولى، دولة السيد جون هاوارد، رئيس وزراء استراليا، خلاصة موجزة للمائدة المستديرة التي عقدت يوم الأربعاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. فلقد اضطر رئيس الوزراء هاوارد إلى المغادرة عصر اليوم وطلب مني تقديم البيان بالنيابة عنه.

لقد اتسم الشعور العام المشترك في المائدة المستديرة بالتفاؤل إزاء مستقبل الأمم المتحدة. وكان ذلك الشعور السائد واضحا رغم بعض التعليقات الملتبسة التي أُدلي بها حول المائدة بشأن مشروع الوثيقة الختامية (A/60/L.1) التي ستعتمدها الجمعية في وقت لاحق من هذا المساء. وشعر أغلب المشاركين بأن مشروع الوثيقة الختامية قد استبعد أمورا كثيرة كان ينبغي أن تكون في جوهر الوثيقة وأنه لم يتناول أمورا أخرى بالقدر الكافي. وكما عبر أحد المشاركين، فإن هذا الرأي ناتج عن سياسة الآمال، أي أن الآمال المعلقة على مؤتمر القمة هذا كانت أكبر بكثير وأوسع نطاقا مما ورد في مشروع الوثيقة الختامية. وهذا الشعور الرئيسي بخيبة الأمل يتعلق بإهمال مسائل نزع السلاح وخطورة الانتشار النووي.

ولكن، من الناحية الإيجابية، تم الإعراب عن تأييد قوي للجنة بناء السلام، وإصلاح آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاعتراف بالترابط المتبادل بين العالمين المتقدم النمو والنامي. وكان الاتجاه الآخر الهام في مناقشاتنا التشديد القوي على استئصال الفقر وتنفيذ التزاماتنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

بإيجاز، كان الإحساس العام في المائدة المستديرة هو أن مشروع الوثيقة الختامية يمثل توازنا عاما للقضايا وأنه يشمل فوائد واضحة يمكن تحقيقها من خلال لجنة بناء

السلام، وصندوق الديمقراطية، والنتائج المعتمدة في مجالي ”المسؤولية عن الحماية“ والتنمية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل بولندا الدائم، السيد أندريه توبك، الذي سيقوم، بالنيابة عن رئيس جلسة المائدة المستديرة التي عقدت صباح أمس، فخامة السيد ألكسندر كواسنيوسكي رئيس جمهورية بولندا، بتقديم خلاصة تلك الطاولة المستديرة.

السيد توبك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): قبل نصف ساعة اضطر رئيس بولندا، السيد ألكسندر كواسنيوسكي، إلى مغادرة القاعة، مع الأسف الشديد، لأسباب فنية، وسوف أتلو تقريره.

”إن أكثر من ٢٦ زعيما عالميا وممثلا لكيانات الأمم المتحدة قد أدلوا ببيانات لتقييم مشروعنا للوثيقة الختامية (A/60/L.1) ولتسليط الضوء على فجواته ونواقصه الأخرى، ولإبراز عناصره الواعدة وطرح مقترحات إضافية للإصلاحات. وشدد هؤلاء الزعماء على أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للتصدي لتحديات وتهديدات عصر القرن الحادي والعشرين المترابط والمعولم بشكل متزايد. وكانت هناك دعوة رائعة إلى جعل مؤتمر القمة هذا مؤتمر قمة للتضامن، لا سيما مع أفريقيا، ومؤتمر قمة للمسؤولية في شراكة واسعة النطاق من أجل التنمية، ومؤتمر قمة للفرد من خلال إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان الجديد، وأخيرا وليس آخرا، مؤتمر قمة للشجاعة للتعجيل بإصلاح الأمم المتحدة.

”إن انطباعي عن مناقشة المائدة المستديرة هو أننا نتشاطر شعورا إيجابيا إزاء مؤتمر قمة الأمم المتحدة في ذكراها السنوية الستين. وكما قال أحد المشاركين، إن القطار يتحرك في الاتجاه السليم. ولكننا بحاجة إلى ضمان عدم تعرضه لحوادث على الطريق. وينبغي إجراء الإصلاحات على جميع الصعد بحس من العدالة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحريات المدنية. وكما قال زعيم آخر مشارك، فإن قريتنا العالمية تحتاج إلى ديمقراطية عالمية. وكانت وجهة النظر العامة أن الإصلاحات ليست حدثا واحدا عابرا بل عملية، وخطوة في رحلة طويلة.

”وانطباعي الثاني هو أن المشاركين قد أيدوا بشدة فكرة دعم جهودنا المبذولة لتعزيز التنمية، بما في ذلك جعل الأهداف الإنمائية للألفية واقعا عمليا. ومازالت التنمية والقضاء على الفقر إحدى أهم دعائم الأمم المتحدة، ويجب ألا ندخر وسعا في سبيل تحقيق هذين الهدفين الطموحين قبل وصول عام ٢٠١٥. ويبدو التضامن الدولي من أجل التنمية أمرا ضروريا، ويجب استكمال جميع الجهود المحلية بجهود المجتمع الدولي بشكل عام.

”ملاحظتي الثالثة العامة بشأن مناقشة المائدة المستديرة تتعلق بالتأييد القوي المعرب عنه لمبادرات تعزيز حقوق الإنسان وتشجيع الديمقراطية. ويجب دعم انطلاق صندوق الديمقراطية والتصميم على مواصلة العمل لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، وينبغي تعزيز أهدافنا في هذا الصدد وتحقيقها.

”إن الساعات الثلاث من المناقشات بشكل غير رسمي وتفاعلي تجعلني أخلص إلى أن هناك مجالات تقارب أكثر من مجالات التباعد. ولقد أتاح لنا مؤتمر القمة فرصة ممتازة لتبادل الآراء بشكل

صريح، وأختتم بياني بتشاطر هذا الإحساس بالتفاؤل فيما يتعلق بمستقبل تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة. ولكن أمامنا طريق طويل يجب اجتيازه، وهذا يقتضي العزيمة والتنفيذ الكامل لمقرراتنا وقراراتنا.‘‘

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس جلسة المائدة المستديرة التي عقدت عصر أمس، دولة السيد الأونرابل ونستون بولدوين سبنسر، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): كان شرفا وامتيازا لي أن أترأس المائدة المستديرة الثالثة، والآن أواجه المهمة الشاقة المتمثلة في أن أقدم إلى الجمعية خلاصة للمناقشة التي أجريت. وأود أن أشكر الزعماء الذين شاركوا بهمة في المائدة المستديرة الثالثة على ما أعتقد أنه كان تبادلا ملهما لوجهات النظر بشأن طائفة كبيرة من القضايا.

بشكل عام، إن شعوري إزاء المائدة المستديرة هو أن الزعماء قد أعربوا عن الحماس والإحباط معا، الحماس بشأن التقدم المحرز في بعض المجالات، وفي نفس الوقت الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم في المجالات الأخرى. وأعتقد أنه رغم وجود الكثير مما يجب فعله من أجل إيجاد عالم خال من العوز والخوف، شددت المناقشة على أهمية الخطوات المتخذة حتى الآن في المساعدة على تحقيق مطامح واهتمامات الشعوب في كل مكان. ومؤتمر القمة، قبل كل شيء، ليس دواء سحريا بل هو انطلاقة لعملية ودلالة على الإرادة الجماعية الراغبة في التغيير.

إن العديد من البيانات التي أُدلي بها في اجتماع المائدة قد ركزت على التنمية. وشدد المشاركون على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية وعرضوا أمثلة للكيفية التي استخدمت بها المؤسسات الوطنية الأهداف الإنمائية للألفية بشكل تلقائي لتقييم السياسات العامة وتوجيهها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتكلم بعض الزعماء عن اعتماد أهداف جديدة، على سبيل المثال بشأن العنف المترلي. وحظيت بالتأييد فكرة تعزيز الشراكة العالمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وأكد المتكلمون على الحاجة إلى سياسة متماسكة بشأن التجارة والمعونة، وكذلك الحاجة إلى تقييم لأثر سياسات المعونة، على سبيل المثال أثر أحكام الشراء على نوعية المعونة. وأبرزت بعض أوجه العجز التي تعزز بعضها بعضا بوصفها مقوضة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، أي عجز الموارد والتنفيذ المحدود.

ونوقشت التحديات الفريدة التي تواجه الدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد العديد من المشاركين على إمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، وفي ضوء هذا، أكدوا على أهمية تحسين فرص حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيا. وأوضحت دواعي القلق حيال البيئة العالمية، وخاصة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ضرورة معالجة المشاكل المتنوعة بروح من التضامن.

واعتبر الوجود المتزايد للموظفين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية أمرا ضروريا لتغطية المناطق الجغرافية الواسعة التي تنتشر خلالها الجزر، وتم التشديد على كفالة الاستدامة البيئية، واتخاذ إجراء قوي بشأن تغير المناخ قبل انتهاء مفعول بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢ و اتخاذ تدابير ملموسة بشأن التصحر بوصفها أمورا تشكل جميعا تحديات عالمية رئيسية.

وأثني على مقرر الجمعية العامة المتعلق بإلغاء متأخرات الديون على العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن المشاركين أشاروا إلى أن نوعية المعونة وفعاليتها على نفس القدر من الأهمية وأن كل المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تقدم على نحو متساو لجميع البلدان التي تحتاج إليها.

وكان أحد مصادر القلق عدم إحراز تقدم في معالجة مشكلة ديون البلدان المتوسطة الدخل. وشعر المشاركون بالقلق أيضا حيال مسألة المشروطية المصاحبة لإلغاء الديون وما سيحدثه هذا من تأثير على نوعية المعونة.

وإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على ضرورة اتساق سياسات المعونة والتجارة لضمان أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وتخفيف عبء الديون، معا، إلى إحراز نتيجة صافية ايجابية لتحقيق التنمية.

وأعرب عن الأمل في أن يتحقق التزام مجموعة الثمانية بمضاعفة المعونة التي تقدمها لإفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. وجرى التأكيد على الجهود التي تبذلها أفريقيا لكي تشكل نظيرا قويا لشركائها الإنمائيين. وتم الاعتراف بالشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا بوصفها مبادرة محلية جيدة جديرة بالدعم الخارجي القوي.

وتم التأكيد على أهمية جعل التجارة الدولية محركا حقيقيا للتنمية. واعتبر الاستكمال المبكر لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمرا أساسيا. ورحب المشاركون بالإشارة الواردة في الوثيقة الختامية إلى توفر إمكانية الحصول وتقاسم المنفعة فيما يتعلق بالموارد الناتجة عن علم الوراثة وأكدوا على أهمية التعاون العالمي في تطوير المعلومات والمجتمعات القائمة على العلم بوصفها محركا لتعزيز الديمقراطية والقضاء على الفقر.

وتم التأكيد على الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية وأُبرزت الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي بغية إنشاء السياق الملائم لوضع حلول دائمة ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وإساءة المعاملة وعدم الاستقرار.

ورحب المشاركون بالإصلاح المقترح لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وطالب بعض المشاركين بوضع مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تقييم سجل حقوق الإنسان لجميع البلدان.

وشدد المتكلمون على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأكدوا على عدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية لتعزيز الأمم المتحدة وعلى أن عملية الإصلاح ينبغي أن تهتدي بإجراء مشاورات مفتوحة وواسعة.

كما تم التشديد على أنه ينبغي أن تضمن في العملية مصالح البلدان النامية، التي تشكل ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتم التأكيد على ضرورة تشكيل مجلس للأمن أكثر تمثيلا، بما في ذلك من خلال زيادة حضور البلدان الأفريقية ووزنها. ومن شأن إصلاح الأمم المتحدة أن يمنح البلدان النامية إحساسا بالملكية في المنظمة، مما يجعل من الميسور تنفيذ القرارات التي تتخذها أجهزة المنظمة.

وبالرغم من الآراء المختلطة التي أعربنا عنها بشأن تفاصيل الوثيقة الختامية (A/60/L.1)، كان الأمر المشجع لي أن اسمع الإعراب عن الثقة المستمرة بتعددية الأطراف من خلال الأمم المتحدة بغية الوفاء بتطلعات شعوبنا. ويحدوني الأمل في أن يتحقق وعد مشروع الوثيقة الختامية من خلال إحراز تقدم سريع بشأن الالتزامات الواردة في مشروع الوثيقة. وحيث يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات، ينبغي أن تعمل الجمعية العامة وقتا إضافيا وعملا شاقا بغية ضمان تحويل الخطوط العامة للأفكار إلى تشريعات ثابتة وحقائق عملية قبل ضياع الزخم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس دورة المائدة المستديرة التي عقدت صباح هذا اليوم، فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجريا الاتحادية.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): أشعر بسرور كبير إذ أقدم للجمعية العامة ملخصا موجزا للمائدة المستديرة ٤، التي عقدت صباح هذا اليوم وكان لي شرف رئاستها. ولقد سمع الأعضاء بالفعل ملخصات ثلاث موائد مستديرة، وفي حين لم تتطرق المائدة المستديرة ٤ إلى مجالات جديدة فإنها أضافت تصوراتها الخاصة للمداولات المقبلة.

وانطباعي العام عن المناقشة الصريحة التي عقدت صباح هذا اليوم هو أن تقييمنا المشترك لمؤتمر القمة هو أنه تكلل بالنجاح. وهو ليس نجاحا قاطعا بمعنى أن جميع الدول الأعضاء الـ ١٩١ يمكنها أن تعود إلى أوطانها وتدعي أنها أنجزت كل شيء أرادته. ولكنه نجاح من حيث أننا أكدنا من جديد على ثقتنا بالنظام المتعدد الأطراف. ومهدنا أيضا لإجراء تغييرات وإصلاحات هامة يجب أن تنخرط فيها الجمعية بشكل نشط لإعطاء مغزى فعال بالمعنى التشريعي والتنفيذي.

وتؤكد الوثيقة الختامية بوضوح على الدور الحيوي الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في اعترافها الواسع بالترابط بين الأمن والتنمية، وإنشاء لجنة بناء السلام، وترسيخ مبدأ المسؤولية عن الحماية، والإرادة البادية لتشكيل مجلس لحقوق الإنسان.

وبطبيعة الحال، تبقى هناك فجوات وحالات إغفال. وهذه تشمل الفشل في التوصل إلى اتفاق على إصلاح مجلس الأمن، الذي لم يعد يمثل حقائق عام ٢٠٠٥، أو على اتخاذ تدابير لتعزيز منع الانتشار ونزع السلاح، ووجود إحساس بخيبة الأمل لعدم الوفاء بالتوقعات العالية بشأن نطاق واسع للمسائل، بما فيها مفهوم الإفلات من العقاب ودور المحكمة الجنائية الدولية. والصياغة المتعلقة بالحق في الحماية تُبلور التزاما بالتأكد من ألا نشهد تكرارا لرواندا ودار فور وغيرهما من الحوادث البشعة التي وسمت العقد الماضي.

ويشكل هذا إنجازا هاما حقا. ويجب أن يرافق هذا الإنجاز إرادة للحماية. وأكد المشاركون من جديد على إدانتهم للإرهاب بوصفه احد اكبر التحديات للسلام والأمن الدوليين وأكدوا على أهمية مضاعفة الجهود نحو إبرام اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب.

كما تم التشديد على ضرورة مساعدة البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرات على مكافحة الإرهاب. وكان أحد المجالات التي خصت بالذكر الحاجة إلى النقل الآمن بالبر والجو. ولا بد من تعزيز سلامة الممرات البحرية. ويجب أن تبقى التنمية في صميم المفاوضات التجارية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون العولمة أكثر استيعابا وأكثر إنصافا. ويجب أن تراعى فيها احتياجات البلدان النامية على وجه التحديد وأن تتاح للبلدان الصغيرة سبل ميسّرة للوصول إلى الأسواق. ويتعين أن تُبذل جهود خاصة لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا، على تهيئة بيئة قادرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

وقد أُعرب أيضا عن أحد الشواغل المتعلقة بقدرة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واقتُرح تيسير إمكانية الوصول للمؤسسات المالية الدولية بالنسبة للبلدان المصنفة ضمن الدول منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل. ويلزمنا إصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وتصحيح أي اختلالات منهجية أخرى، ضمانا للتنمية العادلة.

ومن دواعي التفاؤل الأخرى ما وُعد به من إصلاح لإدارة الأمم المتحدة وميزانيتها. وقد نشأ توافق عريض في الآراء بشأن ضرورة تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها لكي تستطيع أن تؤدي بكفاءة دورها الحيوي في التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وجرى التشديد على ضرورة تعميق التحول الديمقراطي في عملية صنع القرار بالمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، دعا أحد المشاركين إلى تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتمكن من معالجة المسائل المتعلقة بالتكامل بين التجارة والتمويل والتنمية.

وأخيرا، وسيكون هذا أكبر التحديات جميعا، يجب الوفاء بالالتزامات الوطنية الآن. ولا ينبغي أن تظل الفجوة قائمة بين الالتزامات والأفعال، وينبغي أن نرجع إلى الوطن، عقب مؤتمر القمة، عاقدين العزم على اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، جرى تحديد الدور الذي تؤديه البرلمانات الوطنية في تعيين السياسات الإنمائية وتنفيذها، وهو دور يمكن زيادته إلى الحد الأقصى من خلال إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

إني أترك هذا المكان اليوم ولدي شعور عميق بالتفاؤل بالنسبة للأيام المقبلة. فمع أن من الواضح أن قدرا كبيرا من العمل ما زال ينتظر أن يقوم به المجتمع الدولي في الدورة الستين للجمعية العامة، إلا أنه لا يجب التقليل من شأن النجاح الذي أحرزه مؤتمر القمة في مشروع الوثيقة الختامية. ويجب أن يستمر الزخم المكتسب من أجل التحرك قدما للأمام في تنفيذ الاتفاق العام الذي تم التوصل إليه.

البندان ٤٨ و ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/60/L.1)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.1، المعنون ”نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥“.

لقد ناقشنا، نحن قادة العالم، على مدى ثلاثة أيام كيف يمكن تعزيز الأمم المتحدة لتواجه تحديات القرن الحادي والعشرين. وكان الأساس في مداولاتنا مشروع الوثيقة الختامية التي جرى التفاوض بشأنها في ظل القيادة القديرة للسيد جان بينغ، الرئيس السابق للجمعية العامة، وأحالتها الجمعية العامة إلى مؤتمر القمة في وقت سابق من هذا الأسبوع. وهي عبارة عن مجموعة من التغييرات الرامية إلى تحسين نظام الأمن الجماعي. وبعد تأكيد الالتزام بإعلان الألفية، تستعرض التقدم المحرز وتقدم توصيات في مجالات التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي. ومعروض على الجمعية العامة الوثيقة A.60/L.1. وأرجو مخلصا أن يتمكن هذا الاجتماع من إقرار الوثيقة المعنونة ”نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥“، فيبعث بذلك رسالة سياسية قوية عن التزامنا الجماعي إزاء الأمم المتحدة وميثاقها.

وقبل أن نستمر، أود أن أستشير الجمعية، بهدف الشروع في النظر في مشروع القرار A/60/L.1 المعنون ”نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥“. في هذا الصدد، نظرا لأن مشروع القرار لم يجر تعميمه إلا صباح اليوم، سيكون من الضروري استثناؤه من الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من

النظام الداخلي. وينص الحكم ذو الصلة من المادة ٧٨ على ما يلي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في آية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وما لم أسمع أي اعتراض، سوف أعتبر أن الجمعية توافق على اقتراحي بالاستثناء من الحكم المذكور من أحكام المادة ٧٨ من النظام الداخلي.

تقرر ذلك.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.1.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي يود أن يتكلم تفسيرا لموقف قبل اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار.

السيد رودريغيس أراكي (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): لقد كانت هذه الأيام مشرقة ودافئة في نيويورك. بيد أن القرار المتعلق بالوثيقة الختامية الذي يبدو الاحتمال قويا في أن يُعتمد في الدقائق القليلة المقبلة سيكون، على النقيض من ذلك، قرارا كئيبا. فقد ولد في الظلام وأُحضر من الظلال ليجري إقراره هنا، في انتهاك للعمليات الديمقراطية الأساسية التي تنظم ممارسة الديمقراطية السليمة في العالم.

وقد بدأت هذه العملية في الواقع بمناقشة واسعة النطاق أذكت الأمل في أن يتسنى أيضا، بالنظر إلى حجم تلك المناقشة والمشاورات التي حدثت في بدايتها، إجراء مناقشة واسعة ومستنيرة تحظى بموافقة مدروسة من الجمعية العامة. غير أن تحليل الوثيقة وإعدادها اقتصر أمره على فريق صغير من ٣٢ شخصا، وبعد ذلك على فريق أصغر حجما مؤلف من ١٥ شخصا. وأفهم أن كثيرا من التعليقات الموجهة من مختلف الجهات قد ألقي بها جانبا في النهاية فريق أصغر حتى من سابقيه.

وقد أشرت في التحفظ الذي اضطررت للإعراب عنه باسم وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية في الدورة التاسعة والخمسين، إلى أن الإجراء الذي اتُبع كان من السخف بحيث لم يتح لنا الفرصة حتى للإعراب عن رأي مؤيد للجوانب التي نتفق معها في مشروع الوثيقة. ولم يكن أمام وفد فنزويلا، والغالبية العظمى من الوفود الممثلة في الجمعية العامة، أي إمكانية على الإطلاق للتعبير عن الآراء التي أعرب عنها بانتظام خلال المداولات التي سبق أن دعينا للمشاركة فيها بوصفنا بلدانا ذات سيادة. ونحن، بوصفنا بلدانا ذات سيادة، نتمتع تماما بنفس الحقوق التي يتمتع بها كل بلد في الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، كان بإمكاننا أن ندع الوثيقة معلقة، نظرا لما يشوبها من أوجه نقص، بدلا من اعتبارها بلغت خاتمتها، كما يحاول البعض الآن؛ وأن نواصل النقاش بغرض إثرائها وتحسينها في غضون الدورة الستين للجمعية العامة. وبدلا من القيام بذلك وإجراء مناقشة ديمقراطية، مثمرة، تقرر منذ البداية وضع الوثيقة بين أيدينا. والآن، سيلحون علينا لاعتماد وثيقة تتضمن أجزاء، سأعددها بإيجاز، تترتب عليها آثار خطيرة لأكثرية الأمم الساحقة، الأعضاء في الجمعية، وعلى حد تعبير رجل سياسة فنزويلي مشهور، بات من شبه المؤكد الآن أن الجمعية ستعتمد تلك الوثيقة مكرهة، رغم أنفها. ويبدو من الواضح أن الغايات كانت ذريعة، ما لم نقل تبريرا، للوسائل البغيضة، اللاديمقراطية التي استُخدمت. إنها لسابقة جد خطيرة.

ولا ينتظر أن تثمر المنظمة نتائج صالحة إن هي قامت بممارسات كهذه.

سأتكلم بإيجاز لأن الوقت لا يسمح لي بالتكلم بما تستحقه الحالة من استفاضة، ولكن أود أن أذكر بعض النقاط التي أغفلت فضلا عن بعض المسائل المدرجة في الوثيقة التي كان ينبغي أن تحظى في الجمعية بنقاش واسع النطاق، متأن ومتعمق.

فبالنظر إلى الإرهاب، لا تشير الوثيقة أية إشارة إلى واقع، يؤثر دائما تأثيرا سلبيا في سيادة البلدان الضعيفة، أي إرهاب الدولة. ويبدو أن أعمال الإرهاب، مهما كانت تستدعي الإدانة، لا تدان إلا إذا قام بها أفراد أو منظمات؛ كأن ليس هناك خطر ثابت حقيقي من إرهاب الدولة. ولا تميز الوثيقة بين الأعمال الإرهابية وما تقوم به الشعوب من أعمال لحماية سيادتها. إنها محاولة لتقييد أيدي البلدان التي تُعز سيادتها واستقلالها وتريد أن تقاتل دفاعا عن هذين المبدأين غير القابلين للتصرف.

والوثيقة تنشئ لجنة لبناء السلام. من ترى سيكون أعضاء اللجنة التنظيمية المسؤولة عن إنشاء الهيئة المذكورة؟ سيكونون مجلس الأمن ومؤسسات مالية وأهم المساهمين في المنظمة. ولهذا، يمكن للمرء أن يتنبأ منذ الآن بإنشاء هيئة احتكارية حقيقية وسيطرة دكتاتورية على ممارسة اللجنة وظائفها.

وتشير الوثيقة أيضا إلى قضيتين مترابطتين، هما ما سُمي مسؤولية الحماية ومجلس حقوق الإنسان. إن قراءة فقرات الوثيقة المتصلة بذلك تطرح بصورة فورية مسألة من هو في موقع ''الحماية'' في سياق الوثيقة، وكذلك من هو في موقع إيفاد قوات إلى بلدان تبعد آلاف الأميال. ومن يمتلك الموارد المالية والأسلحة والوسائل السوقية للاضطلاع بإجراءات الحماية، خاصة نظرا لما أبرزت من أن مفهوم مسؤولية الحماية مرتبط بمجلس حقوق الإنسان؟ وفي ذلك الصدد أقترح للمناقشة أنه ينبغي ألا تكون البلدان التي لم تصدق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان جزءا من مجلس حقوق الإنسان. ذلك أنه مما لا يعقل تصوره أن يكون للدول التي لم تبرم هذه الاتفاقيات أي تأثير في مجال حقوق الإنسان.

والوثيقة تُنشئ أيضا صندوق الديمقراطية. كيف تراه سيُدار؟ وبأي حجم سيكون؟ وبصرف النظر عن المصطلحات العامة جدا التي استعملت لوصفه، ما عسى أن تكون أهدافه؟ ونحن في فنزويلا لدينا بعض الخبرة في استخدام الديمقراطية كذريعة. فقد شهدنا تدخلا وقحا في الشؤون الداخلية لوطننا، بما شمل تمويل مجموعات كانت تعمل، متذرعة بالظاهر بأنها منظمات غير حكومية، كأحزاب سياسية، بل إنها شاركت في أعمال عنف ضد دولة فنزويلا. وقد شمل ذلك أعمالا غير مشروعة بالتأكيد من قبيل انقلاب نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الذي سبب، مع الانقلاب النفطي، خسائر لفنزويلا تناهز ٢٠ بليون دولار، في عام ٢٠٠٢ وحده.

ولا تشير الوثيقة أية إشارة على الإطلاق إلى خطر، من أشد المخاطر التي تهدد مستقبل البشرية، أو إلى حنين الجميع، المتجذر عميقا في الإنسان إلى نزع شامل، غير مشروط للسلاح النووي. واليوم، تمتلك الدول الكبرى أسلحة للدمار الشامل، يمكنها القضاء عدة مرات على كل حياة على كوكبنا. ومع ذلك، فليس هناك حتى إشارة عابرة أو واهية أو غير مباشرة إلى رغبة الأكثرية الساحقة هذه من سكان الأرض، النابعة من القلب.

وبدلا من الإسهام في تعزيز الجمعية العامة، كما يستوحى من أعرق المبادئ الأساسية ومن أعمق ممارسات الديمقراطية، هناك توجه عام إلى حصر اختصاص

الجمعية وتركيز السلطة على نحو فريد في يد مجموعات صغرى، كالمجموعات التي أشرت إليها لتوي أي: مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام وصندوق الديمقراطية. وبكلام مختصر، يمثل هذا تقليصا متعاظما وأشد خطرا لعملية ممارسة الديمقراطية في الجمعية العامة، وهي الشرط المسبق الأساسي لما ينبغي أن تتمتع به الجمعية العامة من تمكين فعلي. وكما لو كان هذا غير كاف، فإن هذا الاجتماع – الذي عُقد لتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية – لن يمكننا من مغادرة الجمعية والعودة إلى بلادنا ومعنا صورة واضحة عن الوضع إزاء الواجبات والالتزامات المتعهد بها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى البيان الوحيد الذي أُدلي به في معرض شرح المواقف قبل اعتماد مشروع القرار A/60/L.1.

ونشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.1، المعنون ''نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥''. وأود، في هذا الصدد، أن أوجه عناية الجمعية إلى البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، والوارد في الفقرة ١٤ من الوثيقة A/60/355، وفيما يلي نصه:

> ''وستبحث اللجنة الخامسة خلال الدورة الستين للجمعية، بيانا تفصيليا للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عنه. وكنتيجة لذلك، ستدرج اعتمادات مالية مناسبة في اعتمادات الميزانية التي ستعتمد قبل اختتام الجزء الأول من الدورة الستين''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.1، المعنون ''نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥'' بصيغته المصححة؟

اعتمد مشروع القرار *A/60/L.1* بصيغته المصححة (القرار ١/٦٠).

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في شرح مواقفهم بعد اعتماد القرار، اسمحوا لي أن أذكِّر المتكلمين بأن مدة البيانات التي يدلى بها لشرح المواقف تقتصر على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق الآراء حول اعتماد الوثيقة الختامية. ونتوجه بالشكر إلى الرئيس بينغ والرئيس إلياسون، ومعاونيهما، والميسرين والمستشارين، على ما قدموه من مساعدة في إعداد الوثيقة. لقد كانت مهمتهم عسيرة حقا. كما نشكر سائر الدول الأعضاء على توصلها إلى اتفاق بعد أسبوعين من المفاوضات الشاقة.

ويسرنا أن الدول الأعضاء اتفقت على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله، والدفع قدما بقضية التنمية، وإصلاح إدارة الأمم المتحدة، وإنشاء لجنة لبناء السلام ومجلس لحقوق الإنسان.

ولكنني أود أن أوضح نقطة واحدة: إن الولايات المتحدة تفهم أن الإشارة إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واستخدام عبارة ''الصحة الإنجابية'' في الفقرتين ٥٧ (ز) و ٥٨ (ج) من الوثيقة الختامية، لا تترتب عليهما أية حقوق ولا يمكن تفسيرهما على أنهما يُشكلان دعما أو تأييدا أو تشجيعا للإجهاض.

إن الوثيقة الختامية تُمثل خطوة مهمة في عملية طويلة لإصلاح الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نسمح بأن يخرج جهد الإصلاح عن مساره أو يفقد زخمه. والولايات المتحدة، من خلال ممثليها في الأمم المتحدة، ستعمل بلا كلل

أثناء الدورة الستين للجمعية العامة وما بعدها، لكفالة حدوث هذا الإصلاح. ويمكننا أن نؤكد لكم أن الشعب الأمريكي وجميع شعوب العالم، ستراقبنا عن كثب ونحن نمضي في عملنا.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): اعتمدت الجمعية العامة منذ قليل مشروع القرار A/60/L.1، الذي يتضمن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى. وكما تُدرك الجمعية فإنه أثناء الجلسة الختامية للدورة التاسعة والخمسين، أعربت كوبا، فيما يتعلق بالوثيقة، عن تحفظاتها وملاحظاتها، التي نود أن نكررها الآن.

إن التجاوزات الجسيمة التي شابت عملية التفاوض – والتي تضمنت فرض مصطلحات، وسرية، واستبعاد، وتمييز – تضاعفت الآن بالإغفالات الخطيرة التي حوتها هذه الوثيقة. فنحن لم نُدرج فيها ولا حتى إشارات عن نزع السلاح النووي أو نزع السلاح العام الكامل، وهما ما كانت تطمح إليه أغلبية أعضاء المجتمع الدولي طوال العقود الأربعة الماضية. ولا حتى ووفق على تضمينها خطوات محددة في محاولة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية التي، رغم جوانب القصور فيها إزاء المشاكل الخطيرة التي تواجه بلدان العالم الثالث في الوقت الراهن، يبدو من غير المحتمل أن تتحقق بحلول المواعيد المستهدفة التي اتفق عليها قبل خمس سنوات. أما الشواغل المتعلقة بالتنمية والتجارة والبيئة وغيرها من القضايا التي يوليها معظم أعضاء المنظمة اهتماما أساسيا، فقد عانت نكسة لا تغتفر.

ومن ناحية أخرى، وحتى دون مراعاة حقيقة أن تقديم ٧٥٠ تعديلا في اللحظات الأخيرة عرَّض القمة للخطر، أصر وفد الولايات المتحدة وحلفاؤه الأقربون، بشكل مغالى فيه، على إنشاء صناديق ومجالس ولجان وضوابط من كل نوع، من شأنها، بدلا من تعزيز دور المنظمة، أن تميعه وتشوهه، وتقوض الوحدة اللازمة لإنقاذ أرواح ملايين عديدة من الناس في العالم يعانون اليوم من الفقر والجوع واعتلال الصحة. وعلاوة على ذلك، وتحت ضغوط هائلة، أدرجت مفاهيم مثل المسؤولية عن الحماية وأمن البشر. وتلك المفاهيم تنطوي على مخاطرة بالاستناد إليها في المستقبل كذريعة لشن عدوان على بلداننا.

هذه القمة كانت قمة الأنانية والعجرفة والأكاذيب: قمة سعى البعض فيها إلى تصوير زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، من خلال إلغاء مبالغ معينة من الديون الخارجية التي لم يكن بوسع البلدان المدينة أن تسددها على أية حال، أقول تصور هذه الزيادة على أنها إنجاز عظيم. فأين نجد في الوثيقة تلك الالتزامات المحددة بالعمل نحو إقامة نظام دولي جديد أكثر عدلا وإنصافا؟ إن ما استمعنا إليه في هذه القاعة، بدلا من ذلك، ليس إلا بيانات تنم عن تهديد وعدوان ويكاد بعضها يصل إلى حد الإهانة. ووفد بلادي لا يعتقد أنه يجدر بنا أن نهنئ أنفسنا على نتيجة هذا الاجتماع، ناهيك عن محتوى وثيقته الختامية.

عصر أمس، كان الرئيس هيوغو شافيز، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، شديد الوضوح في إبراز المشاكل الخطيرة التي تُعانيها، وستظل تعانيها، هذه المنظمة – التي أنشئت لحماية وتعزيز السلام والكرامة والعدالة والتنمية في كل أنحاء العالم – في الوفاء بمقاصد ميثاقها، ما دام الأقوياء يصرون على منع أولئك الذين عرَّفهم الميثاق نفسه بعبارة ”نحن الشعوب“ من توجيه مستقبل الأمم المتحدة. وكوبا تؤيد كلمات الرئيس شافيز تأييداً تاماً وبدون تحفظ.

إننا نواجه الآن مرحلة جديدة، حيث يتعين علينا تنفيذ القرارات التي اتخذناها اليوم، ونعتقد أنها ستكون مرحلة حاسمة. وفي عملية المفاوضات الجديدة التي تنتظرنا،

لا يمكن أن نكرر ما حدث في الماضي من تلاعب: فالمفاوضات يجب أن تكون مفتوحة وديمقراطية حقاً وأن تكون قائمة على مشاركة حقيقية، وبدون فرض شروط غريبة من أي نوع كان. وإننا نعرف أن هناك وفوداً تعمل من أجل ألا يكون ذلك هو الحال. ووفدنا يأمل، سيدي الرئيس، أنكم ستصبحون ضماناً للعدالة والإنصاف في العملية التي ستبدأ الآن.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): قبل دقائق قليلة، اهتزت جنبات هذه القاعة بعاصفة مدوية من التصفيق الذي كانت له أصداء حزينة في آذاننا. ومرد تلك الأصداء إلى بياني فنزويلا وكوبا؛ ونحن نتفهم المشاعر التي عبر عنها هذان الوفدان.

إن ميثاق منظمتنا يفتتح بهذه العبارة: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، لكن، هل الوثيقة التي اعتمدناها للتو تجمع بين دولنا وشعوبنا فعلاً؟ أخشى أن الرد على ذلك واضح لنا جميعاً. هل تعزز تلك الوثيقة الحريات الأساسية للدول لكي تختار طريقها إلى التنمية على أساس مبادئ الأمم المتحدة وأهدافها؟ هل ترسخ وتطور ما يحتاج إليه مجتمع الدول من صكوك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ هل تزودنا بالأسلحة التي نحتاج إليها للدفاع عن من لا حول له ولا قوة؟ أخشى أن تكون الردود على تلك الأسئلة واضحة بنفس القدر.

وبعد أن اعتمدنا الوثيقة الختامية، فإن جمهورية بيلاروس تناشد جميع الوفود أن تواصل العمل من أجل التقريب بين الدول كافة– الكبيرة والصغيرة، الضعيفة والقوية– تحقيقاً لمقاصد الميثاق وإعلان الألفية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحاً للموقف.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، والرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد توج عملنا باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، وهو سبب يبعث على الرضا. وهذا الإعلان يذكرنا بأن التهديدات والتحديات التي يواجهها العالم تتطلب منا تفهماً جماعياً ورداً جماعياً.

إن الأمم المتحدة هي حجر الزاوية والأداة التي لا غنى عنها في بناء نظام متعدد الأطراف يتصف بالفعالية. ولا بد أن نواصل السعي إلى إصلاحها لضمان إدارتها بطريقة عصرية بحيث تتواءم مع مهامها العديدة بشكل أفضل. ويتعين علينا أيضاً أن نواصل جهودنا لتنشيط الجمعية العامة وبالطبع، مجلس الأمن. واليوم، تتطلع إلينا الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم؛ فالتضامن متعدد الأطراف الذي تجسده الأمم المتحدة يوفر لها الأمل الوحيد. فلنبحث عن وسيلة نجعل بها السنوات الستين القادمة من عمر الأمم المتحدة عهداً للازدهار والسلام والعدل لشعوب العالم كافة.

وأعطي الكلمة الآن لدولة السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء السويد والرئيس المشارك للاجتماع العام الرفيع المستوى.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): خلال المناقشة التي جرت في هذه القمة العالمية، أكد الزعماء من جميع أنحاء العالم مجدداً التزامهم القوي بالتعاون الدولي باعتباره أداة لمواجهة التحديات العالمية. وواقع الأمر، فإن التزامنا بالأمم المتحدة وميثاقها قد دلل عليه بوضوح شديد اجتماعنا هنا بتلك الأعداد الكبيرة.

ومساء اليوم اعتمدنا الوثيقة الختامية للقمة العالمية، وهي وثيقة تتضمن خطوات حاسمة لتعزيز الأمم المتحدة

ونظام الأمن الجماعي. كما أنها تؤكد مرة أخرى التزامنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

إن الأهداف الإنمائية للألفية تعطينا الأمل في مستقبل أفضل، غير أن الرسالة السياسية التي انبثقت عن مناقشاتنا واضحة: فنحن نحتاج إلى مضاعفة جهودنا. ولا بد من تعبئة مزيد من الموارد واتخاذ مزيد من التدابير القوية. ونحن مدينون للملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون من أمراض يمكن الشفاء منها، ومن صراعات يمكن الحيلولة دون نشوبها، ومن جوع يمكن تخفيف وطأته.

إن المفاوضات الرامية إلى اتخاذ تدابير لمواجهة تغير المناخ في المستقبل سوف تتواصل على الصعيد العالمي بغية الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي ووقف تدخل الإنسان في النظام المناخي.

إننا نحتاج وعلى وجه السرعة إلى إبرام اتفاقية شاملة والاتفاق على لمكافحة الإرهاب، أحد أخطر التهديدات للأمن والسلم الدوليين.

لقد قررنا إنشاء لجنة لبناء السلام لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع على إرساء الأسس اللازمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وسوف ننشئ مجلساً لحقوق الإنسان للنهوض باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وقد قررنا أن نضاعف موارد الميزانية العادية المخصصة لتعزيز مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومواصلة إدماج حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

إن آفاق استخدام أسلحة الدمار الشامل مرة أخرى تبدو مخيفة. ولا يمكننا إلا أن نحول دون ذلك. وفشلنا في مواجهة التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة في هذه القمة يترك لنا مهمة جسيمة في انتظارنا. ولا بد أن تفي الدول بالتزاماتها إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار، والأكثر إلحاحاً، أنه يتعين علينا أن نضخ دماء جديدة في الأنظمة المتعددة الأطراف لإدارة هذه الأسلحة. وإننا اتخذنا قرارات جيدة لتعزيز كفاءة وفعالية ومساءلة الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولقد سمعت العديد من الأصوات التي تطالب بأمانة عامة تصلح لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وسنتابع باهتمام شديد تنفيذ التدابير المحددة في نتائج مؤتمر القمة.

إن القيادة السياسية الحقيقية تعني الأقوال والأفعال معا. ولقد استمعنا خلال الأيام القليلة الماضية إلى الأقوال. وبصفتي الرئيس المشارك لهذا الاجتماع الرفيع المستوى، أقدِّر عظيم التقدير ما سمعته في هذه القاعة الكبرى. الآراء قد اختلفت بشأن بعض القضايا. وتم التوصل إلى توافق في الآراء على قضايا أخرى. وهذه ليست مفاجأة وليست مشكلة. بل تثبت أن الأمم المتحدة هي الهيئة الملائمة والحيوية لمناقشة القضايا التي تهمنا جميعا اليوم. وهذه بالتحديد الأمم المتحدة التي نحتاجها ونريدها.

وفي وقت لاحق من هذه الليلة، سيختتم هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ولكن عملنا قد بدأ للتو. فبعد إلقاء البيانات يحين وقت الأفعال. ويجب الحفاظ على الزخم الذي تولّد في هذه القاعة لأشهر وسنوات مقبلة. وإني أحث جميع الزعماء السياسيين على أن يظلوا ملتزمين التزاما شخصيا بضمان تحويل القرارات التي اتخذناها هذه الليلة إلى واقع. فينبغي أن ينظر إلى اجتماع القمة هذا بوصفه نقطة انطلاق للعملية الإصلاحية. وأستطيع أن أؤكد لكم التزامي الشخصي بهذه القضية، وكذلك التزام السويد، وبالطبع التزام السفير يان إلياسون، بصفته رئيسا للجمعية العامة.

دعونا نضافر الجهود لنجعل الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة عاما للتغيير. فنحن ندين لمواطنينا بذلك. وندين للأجيال المقبلة بذلك. وندين لأنفسنا بذلك.

نواصل الآن الاستماع إلى مَن تبقى من المتكلمين في الاجتماع العام الرفيع المستوى.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، يدلي به بالنيابة عنه سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): اسمحوا لي أن ألقي الكلمة التالية نيابة عن السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أود في البداية، أن أسجل التقدير الكبير لرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، جان بينغ، على الجهود الدؤوبة التي قادها بكل كفاءة حتى تخرج الوثيقة النهائية لاجتماع القمة العالمي الجاري بوثيقة رصينة تبعث على الأمل وتطلق طاقات التعديل والإصلاح بقدر ما يسمح توافق الآراء وحسابات المصالح العالمية المعاصرة، وهي في كل الأحوال تمثِّل بداية، وإن لم تشبع طموحات عالم متعطش للاستقرار والتقدم والعدل والسلام.

كما أود أن أحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين، يان إلياسون، واثقا بأن هذا الدبلوماسي السويدي القدير سوف يقود أعمال هذه الدورة التاريخية نحو نجاح كبير. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي أخاطب فيها الجمعية العامة، إذ خاطبتها في مناسبات عديدة كان آخرها مؤتمر قمة الألفية، الذي اقترح برنامج عمل شاملا من أجل عالم أكثر تقدما وعدالة وأمنا، إلا أنها المرة الأولى التي أخاطبها بصفتي الأمين العام لجامعة الدول العربية. ولعلها مصادفة ذات دلالات عميقة أن يتواكب لقاؤنا اليوم في الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة مع الذكرى السنوية الستين لإنشاء جامعة الدول العربية.

ستون عاما من التناسق والتناغم بين كبرى المنظمات العالمية من ناحية، وأعرق المنظمات الإقليمية من ناحية أخرى. ستون عاما متصلة من التفاعل الخلاق، عاصرنا خلالها نفس الأحداث، وواجهنا فيها نفس التحديات، وعملنا معا من أجل الارتقاء بالمنظومة الدولية إلى آفاق رحبة من الحرية والرخاء بلا تفرقة وبدون تمييز.

ومن ثم، فحين تشير الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة إلى أهمية الاتفاق على حلول جماعية لموضوعات رئيسية بالنسبة إلى استقرار العالم، خاصة في مجالات التنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون ودعم الأمم المتحدة، فإن في هذا التزاما علينا جميعا، دولا ومنظمات دولية وإقليمية. ومن هنا، فإن التزام جامعة الدول العربية في هذا الإطار التزام قانوني وأخلاقي أعبر عنه أمامكم وأتعهد بالعمل على ضمانه وبأن تكون المنظمة الإقليمية التي أمثِّلها أداة رئيسية من أدوات تنفيذها.

وحين ينادي الأمين العام – كما ذكر في خطابه القيِّم أمس – قادة العالم منفردين ومجتمعين بدعم وتنفيذ برنامج الإصلاح، فجامعة الدول العربية، بوصفها منظمة إقليمية تقوم على بلورة العمل التنموي والسياسي الجماعي، تلتزم بذلك وتتفهم تماما إطار التزاماتها في هذا الصدد.

وفي هذا، فإن ما جاء بالوثيقة الختامية لاجتماع القمة بشأن دور المنظمات الإقليمية وتأكيده وتوسيعه في إطار الفصل الثامن من الميثاق يفتح آفاقا جديدة للعمل الجماعي بالتزاوج بين الجهد الدولي والإقليمي في إنجاح برنامج الإصلاح وخطة تأمين المستقبل الأفضل للبشرية.

في هذا الإطار الذي عرضته يهمني أن أضع أمامكم بإيجاز عددا من النقاط، آملا أن تنعكس على مسار عملنا المشترك تنفيذا لما قررته هذه الوثيقة التاريخية. وهي نقاط حفزني على طرحها دقة الظرف، وجلال المناسبة.

النقطة الأولى، هي أن الإصلاح الذي ننشده في هذه القمة ينبغي أن يكون نقطة انطلاق حقيقية وعملية نحو إصلاح عالمي شامل، يستهدف تنقية النظام الدولي في مجمله من الشوائب التي تعكِّر العلاقات بين الأمم، بل أحيانا تهددها، فتحول دون الوفاء بمقاصد الميثاق، وتعرقل الالتزامات بمبادئه.

ولئن كنت، في هذا الصدد، لا أشك في أن هذا الإصلاح يحظى منا بالإجماع الذي يستحقه، كما أثق بأننا جميعا نتفق على أن المفهوم الديمقراطي هو جوهر الإصلاح المنشود، فإنني أود أن أشدد على أن إصلاح السياسات الوطنية، من ناحية، وإصلاح السياسات الدولية، من ناحية أخرى، هما وجهان لعملة واحدة.

إن ديمقراطية العلاقات الدولية سوف تكون سندا لديمقراطية السياسات الوطنية، ودعامة حقيقية لها، وذلك يتطلب أن تصبح الأمم المتحدة ذاتها القدوة التي يُحتذى بها في الممارسة الديمقراطية بين الأمم. وهو ما يتطلب دعم الإصلاحات المقترحة لها الواردة في الوثيقة الختامية للقمة، والتي أكد عليها الأمين العام في خطابه أمامكم. وفي هذا، فإن دور الجمعية العامة وتأكيد مكانتها بين سائر أجهزة الأمم المتحدة أمر مطلوب. إن الجمعية العامة، طبقا لأي منظور ديمقراطي، بمثابة السلطة التشريعية داخل المنظمة العالمية. ومن ثم، فهي التي يجب أن تنظر في أية أجهزة أو هيئات فرعية يتقرر إنشاؤها، أو استحداثها، وتتابع أعمالها.

أما النقطة الثانية التي أود أن أطرحها، فهي أن الإصلاح المنشود للأمم المتحدة هو محصلة لسياق تاريخي متصل أسهمت فيه مواقف ومطالب العالم الثالث وتجمعاته والتي تلخصت عبر سنوات طويلة، في المسؤولية الجماعية، وتأكيد دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وضرورة العمل على توافق الآراء بالنسبة لكل ما يتعلق بحاضر العالم ومستقبله. ولعل في المفاوضات الجماعية التي أنتجت الوثيقة التي اعتمدت بالأمس رسالة واضحة هي أن العالم يجب أن يقاد جماعيا حتى يكون هناك ضمان بالتزام المجتمع الدولي في مجمل ما يتخذ من قرارات وتوصيات. فما نسعى إليه اليوم هو الالتزام القائم على الاقتناع، وليس القائم على الفرض أو الضغط أو الإلزام.

إن هذا أمر وثيق الصلة بأزمة المصداقية التي تتعرض لها الأمم المتحدة، بل والنظام الدولي بأسره، ولعلنا جميعا متفقون على أنه لا مخرج من أزمة العلاقات الدولية سوى بأن يعكس الإصلاح إرادة المجتمع الدولي في مجمله، عن طريق التفاوض والتراضي والتوافق.

أتناول الآن النقطة الثالثة التي أود إبرازها، وهي أن الإصلاح الذي ننشده ينبغي أن يكون شاملا، متكاملا. إن إصلاح بعض الجوانب دون غيرها لا يعني سوى تكريس الخلل في الهيكل والأداء معا.

وتلك مسألة قد فطَنا إليها في نظرتنا إلى إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية. فلقد حرصنا على أن يشمل التطوير منظومة الجامعة كلها، وقواعد التصويت فيها، ونصوص ميثاقها، بل وإنشاء مؤسسات جديدة كالبرلمان العربي، تعكس التواصل بين الشعوب والهيئات العربية، وتجعل المجتمع المدني شريكا كاملا في مسيرة الإصلاح والتطوير.

إنني أسوق هذا النموذج نظرا لاقتناعي بأن إصلاح الأمم المتحدة وإصلاح المنظمات الإقليمية صنوان، إذ ينبغي أن يتم تطوير كل منهما بالتوازي مع الآخر. فكل خطوة إلى الأمام في تعزيز دور المنظمات الإقليمية تعد بمثابة دعم حقيقي للأمم المتحدة في سعيها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في سائر أرجاء العالم.

ويقيني، كما هو واضح من المقررات الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربية، أننا نتفق جميعا على أن الإصلاح، أي إصلاح، يعد سلسلة متصلة لا تنفصل حلقاتها عن بعضها البعض. إن القضاء على الفقر لن يتحقق بغير التنمية الشاملة، والتنمية الشاملة لن تتحقق بغير توفير الأمن، وتوفير الأمن لن يتحقق بغير القضاء على ممارسات الإرهاب والعنف والحرب والاحتلال الأجنبي، والقضاء على هذه الآفات الخطيرة لن يتحقق بغير سيادة القانون، وهذه، بدورها، لن تتحقق بغير تنظيم دولي قادر وعادل، لعلنا قد بدأنا المسيرة نحو تحقيقه باعتماد الوثيقة الختامية لهذه القمة.

تلك هي فلسفة الميثاق، وهي فلسفة ينبغي الحفاظ عليها، مثلما ينبغي الحفاظ على الميثاق وأحكامه التي تتعلق ببقاء الأمم وتقدمها، ومصائر الشعوب وحمايتها.

حرصت الوفود العربية لدى الأمم المتحدة على الإسهام البنّاء، في مشروع الوثيقة الختامية لهذه القمة، إدراكا منها لخطورة التحديات الراهنة، وحرصا على إصلاح المنظمة العالمية، والإسهام الفعال في صياغة نظام دولي عادل وفاعل.

إن إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا حقيقيا ومتوازنا يجب أن يكون خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. كما أنني، شخصيا، على يقين بأن الإصلاح، بأوسع معانيه، قادم لا محالة، فلقد أصبح الإصلاح حتمية لازمة، وليس مجرد خيار يُنتقى.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة بنيتا فيريرو – والدنر، عضو المفوضية الأوروبية.

السيدة فيريرو – والدنر (المفوضية الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): إن الوقوف هنا، في مواجهة هذه القاعة الكبيرة، يعيد ذكريات سعيدة لعملي السابق هنا. ولكنني أتكلم اليوم بصفتي الحالية وهي المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية، ومن هذا المنطلق، أرحب، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، بالنتائج الواعدة التي أحرزها هذا الاجتماع.

ولقد ظل الرئيس بينغ وفريقه يعملان عملا دؤوبا في الدفع نحو إحراز هذه النتائج القيِّمة، وما كان يمكن إحراز أي من هذه النتائج بدون قيادة الأمين العام كوفي عنان ورؤيته. ويسر الاتحاد الأوروبي أننا، بالترافق مع العديد من الآخرين، تمكنا من الإسهام في تحقيق تلك النتائج.

كيف ننظر إلى النتائج الآن؟ هل تفي بتطلعاتنا الأصلية؟ لم يتم تحقيق كل شيء. كانت الحلول التوفيقية أمر حتميا، ولكننا أرسينا قاعدة متينة بينما نسعى إلى بناء الأمم المتحدة بحيث تتمكن من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

في الواقع إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان تشكل الركائز الثلاث لرؤيتنا المشتركة للمستقبل. ولكن كيف نرقى إلى تحقيق تلك الرؤية؟ عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الإنمائية، فإن الاتحاد الأوروبي يقود العالم. ومن البداية، قدنا الجهود الرامية إلى زيادة هذه المساعدة إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. وحددنا لأنفسنا هدف متوسط الأجل لتخصيص نسبة ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ويحدونا أمل كبير في أن نشهد المانحين الآخرين يحذون حذو قيادتنا، وأن نشهد البلدان الشريكة لنا وهي تبذل، بمساعدتنا، جهودا لتوطيد الحكم الرشيد.

وتشكِّل التجارة أيضا أمرا أساسيا للتنمية. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما ثابتا بإنجاح مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق إزالة إعانات الصادرات.

وما زال العرض الجاد الذي تقدمنا به في وقت سابق من هذا العام قائما. ونرجو أن يحذو الآخرون حذونا بالإعراب عن التزامات مماثلة فيما يتعلق بمبالغ الدعم للصادرات فضلا عن الدعم المحلي. ومبادرة المجتمع الأوروبي ''أي شيء فيما عدا الأسلحة'' موجودة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وقد حان الوقت لكي تتلوها مبادرات أخرى. وقد تعهد المجتمع الأوروبي هذا الصيف بأن نزيد مساعدتنا لبناء القدرات في مجال التجارة بقدر أكبر لتبلغ ١ بليون يورو في العام.

ولم نركز الاهتمام بما فيه الكفاية على البيئة، حتى في أعقاب كارثتي كاترينا والتسونامي. ولا بد من النظر إلى تغير المناخ وإلى الاستدامة البيئية بالجدية التي يستحقانها. ومن هذا المنطلق، هل سيكفي مجرد استكشاف الاحتمالات التي ينطوي عليها الوضع المؤسسي الراهن؟ نرى أن نواصل العمل من أجل إيجاد منظمة بيئية تابعة للأمم المتحدة تتسم بالقوة والمقدرة الوظيفية والتوجه العملي.

واسمحوا لي بأن أقول إن المجتمع الأوروبي يرحب بمبادرة الرئيس بوش بشأن الخطر الماثل في تحول إنفلونزا الطيور إلى وباء، ويؤيد هذه المبادرة بقوة.

والاتفاق على إنشاء لجنة لبناء السلام هو بدون شك أحد النتائج الرئيسية في مجال السلام والأمن. ويجب علينا الآن أن نكفل بدأها العمل قبل نهاية هذا العام. ولدى المجتمع الأوروبي تجربة طويلة الأمد في المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من صراعات في كافة أركان العالم الممكنة، من البلقان إلى إندونيسيا، ومن أفغانستان إلى أفريقيا. ونتطلع إلى أن نحتل مكاننا المناسب إلى الطاولة، بجانب غيرنا من الجهات المؤسسية المانحة الرئيسية.

ومن النتائج الهامة الأخرى اعترافنا بمسؤوليتنا الجماعية عن حماية المجتمعات السكانية من الفظائع التي تُرتكب. وقد دعوت دائما بقوة إلى أن يحتل الناس مركز الاهتمامات الأمنية. لذلك فإن مصداقية الأمم المتحدة تقوى كثيرا باعتماد ذلك المفهوم.

إن حقوق الإنسان عالمية، وفي وضعها على نفس مستوى التنمية والسلام والأمن إبراز لتلك الحقيقة. وقد فقدت لجنة حقوق الإنسان قدرتها على التصرف بفعالية دفاعا عن الضحايا، ومن ثم فقدت مصداقيتها. وسوف يساعد إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان، أصغر حجما وأقدر على الأداء الوظيفي، الأمم المتحدة على أن تصبح قوة دافعة حقيقية وراء حماية حقوق الإنسان. وأعترف بأني شعرت بخيبة الأمل لضآلة النتائج الواردة في وثيقة مؤتمر القمة، التي لم تلبِّ طموحاتنا. فلعلنا لا نفقد الزخم إذن، ولنكمل هذا الفصل الهام بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأعرب عن ثقتنا الكاملة في أن تؤدي قيادة الرئيس إلياسون لإنجاز تلك الولاية التي تنتظرنا.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أقول كلمة عن إصلاح إدارة الأمم المتحدة، الذي لم نذهب فيه أيضا إلى المدى الذي كنا نوده. إن على عاتق الأمين العام مسؤولية رهيبة، غير أنه ليس دائما من الواضح ما إذا كان يتمتع بسلطة على الإدارة تكفي للإنجاز.

وفعالية تعددية الأطراف هي السمة المميزة لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية. ومنظومة الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في هذه التعددية. واسمحوا لي أن أتعهد اليوم بأن نبذل قصارى وسعنا لضمان أن تكون الأمم المتحدة منظمة خالية من الترهل، متمتعة باللياقة والنشاط اللازمين للقرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لصاحب

السعادة السيد أكمل الدين إحسانوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد إحسانوغلو (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الشديد أن أخاطب هذه الجمعية باسم منظمة المؤتمر الإسلامي بينما تتوقف الجمعية العامة برهة بعد خمس سنوات من اعتماد الإعلان بشأن الألفية لكي تستعرض حالة العالم بوجه عام، والمنجزات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة.

فاليوم، بعد انقضاء خمس سنوات على مؤتمر قمة الألفية، تدرك كثير من البلدان النامية أن الإرادة السياسية للانطلاق في تنفيذ ما اتُفق عليه ليست قوية. وبالنظر إلى تلك المسألة من منظور العالم الإسلامي، وبالرغم من نوايانا الصادقة في أن نلتمس الراحة في الأهداف المبشرة بالخير الواردة في إعلان الألفية، فلا نزال نحن في العالم الإسلامي ننتظر ونأمل في أن نرى عالما أفضل.

وبالرغم من انتشار المبادئ السامية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وإعلاء سيادة القانون، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وفي وقت أصبح فيه حق الشعب في تقرير المصير أمرا مفروغا منه تقريبا، يجد العالم الإسلامي نفسه ما زال معرضا لأوجه عديدة للظلم ولانتهاكات الحقوق وحملات التشهير.

وندرك تماما في الوقت ذاته أن على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تفعل المزيد في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أؤكد أن حملات التشهير ما زال يجري شنها، وقد ازدادت كثافتها ضد المسلمين والإسلام ذاته. وأصدق مثال على هذا الاتجاه هو ظاهرة رهاب الإسلام المتنامية. ونرجو أن تساعد فكرة تحويل اللجنة الحالية لحقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان على حفظ حقوقنا.

في مواجهة تلك الحالة، نحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نبذل قصارى جهدنا للتعامل مع هذا الواقع بما يخدم مصالح الوئام والسلام العالميين. وسيعقد قادة العالم الإسلامي مؤتمر قمة استثنائي في مكة للنظر في هذه الحالة. وتقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كذلك بعملية تجديد شامل للمنظمة، وتعيد صياغة ميثاقها وأهدافها بهدف إدماج أنشطتها في التيار العام لاهتمامات المجتمع الدولي، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، والإسهام في التعاون الدولي بمشاريع ملموسة.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمثل ٥٧ بلدا إسلاميا، كما تمثل العالم الإسلامي بصفة عامة، ترفض وتدين العنف والإرهاب، بيد أننا نلاحظ أن الحرب العالمية على الإرهاب لم تسفر عن نتائج مقنعة لأنها ما برحت تركز بصفة رئيسية على الوسائل العسكرية. ونرى أن المطلوب هو التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، واستخدام الإقناع من خلال نُهج محلية، مع اللجوء للدبلوماسية والتدابير المالية والاقتصادية، وتشجيع النزعات المعتدلة.

وأود هنا أن أشدد في هذا الصدد على أن حرمة الحياة هي من القيم الرئيسية في الإسلام، وأن الإرهاب هو انحراف ابتداعي عن ديننا. ونؤمن بأن تواتر وضع الصفة ''إسلامي'' بعد ''إرهاب'' هو من قبيل تدنيس المقدسات. وهو علاوة على ذلك أمر بالغ الخطورة. ويلزم أن نحترس لكي لا نخلق تصورا قد يؤدي إلى عداء مستحكم استنادا إلى أسباب دينية بين مئات الملايين من البشر.

ولم يكن المسلمون عرضة لمثل هذا الضغط وهذا التمحيص الكثيف في أي وقت مضى. وما يلزمنا هو تضافر الجهود لإخماد تلك الظاهرة من خلال مزيد من التفهم، وفي حوار مفتوح وناقد عبر الثقافات بين جميع الحضارات. ولكننا من جانب آخر نتفق في الرأي مع الكثيرين الذين

يدعون لتطبيق الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في تكوين عضوية مجلس الأمن.

وينبغي لإصلاحات الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها تمثيل العالم الإسلامي وحقائق عالمنا المعاصر.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ونرجو أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف. ونحن نؤيد أيضا فكرة إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بُغية تعزيز فعاليته في مواجهة التحديات المستجدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، بما يقود خطانا قُدماً في عصر يتسم بمزيد من العدالة الاجتماعية ونظام عالمي أكثر ديمقراطية.

وختاماً، دعونا – ونحن في حقبة تشهد وقوف العالم أمام مفترق طرق لمستقبل حافل بالوعود أو المخاطر – ألاّ نفوّت ما يمثله منتدى الأمم هذا الرفيع المستوى من فرصة السعي لإنقاذ البشرية من ويلات الفقر والأمية والتصدّع الاجتماعي. ولتتذكر أجيال المستقبل هذه الحقبة كفترة ارتقى فيها زعماء العالم إلى مستوى المناسبة ليضعوا أساس قرية عالمية معافاة وتقدمية؛ وهذه لا تزال وجهتنا الأخيرة في الألفية الجديدة. وفي تحقيق هذا الهدف، أتعهد بأتم التعاون والشراكة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في آتي الأيام.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد آندرز جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيتكلم باسم المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): إن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيناتور سيرجيو بايز فِردوغو، يأسف شديد الأسف لأن ارتباطات سياسية ملحة في بلده، شيلي، تحول دون حضوره معكم اليوم. ولذلك، يشرفني، بناء على طلبه، أن أقدم تقريراً عن حصيلة المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات.

طوال ثلاثة أيام من الأسبوع الماضي، اجتمع أكثر من ١٥٠ رئيساً من رؤساء البرلمانات في هذه القاعة بالذات لمناقشة دور البرلمانات المتعاظم في عمل الأمم المتحدة. وقد أتوا تحدوهم نية بلورة هذا الدور في شراكة استراتيجية جديدة بين الأمم المتحدة والبرلمانات، وتعهدوا بتكوين زخم سياسي لإصلاح الأمم المتحدة.

ووضعنا في المتناول نسخاً من الإعلان الذي اعتمده الرؤساء في ختام أعمالهم، وقد كان نتيجة عملية طويلة، شديدة الحرص، شملت مشاورات مستفيضة مع برلمانات العالم أجمع. والوثيقة قصيرة، وجيهة، تدور حول رسالة واحدة مركّزة، هي أن للبرلمانات دوراً أساسياً تؤديه لتقليص الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ويتناول الإعلان موضوع إصلاح الأمم المتحدة. ولا يتخيّر النص كلماته. يريد البرلمانيون أن يروا اقتراحات الإصلاح تُناقش، ويريدون أن يروا حكوماتهم تعمل عليها الآن، لا بعد خمسة أعوام أو عشرة. إنهم يريدون الإصلاح، ويريدونه شاملاً. ويجب أن تُقر الإصلاحات بما بين الديمقراطية والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من صلة جوهرية.

ويدعو الإعلان إلى التغيير والعمل السياسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتحديد موارد مالية إضافية للتنمية. ويدعو أيضا إلى عقد معاهدة شاملة خاصة بالإرهاب، مع تعريف واضح للإرهاب، وإلى تقدم حقيقي في مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة ومراقبة الأسلحة. وبصراحة أقول إن الأخطار شديدة للغاية

بحيث لا تسمح باستمرار الطريق المسدودة الحالية. ويؤكد النص أيضاً من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهما للجميع من الأمور الأساسية للتنمية والسلم والأمن.

ويريد رؤساء البرلمانات أن يروا أُمماً متحدة أقوى. وهم يناشدون الدول، بما يشمل برلماناتهم، إثبات الريادة والإرادة السياسية اللازمتين لتزويد الأمم المتحدة بآليات أشد كفاية، وبالموارد البشرية والمالية المناسبة وبإصلاح حقيقي للإدارة.

وعلى مدى العام الماضي، ناقشت عدة برلمانات، وقد حفزها إلى ذلك تقرير فريق كاردوسو (A/58/817)، ما هو أفضل سبيل لتنظيم التعاون بين البرلمانات والأمم المتحدة. وترد نتائج تنلك المداولات أيضاً في الإعلان. وهو يؤكد أن على البرلمانات في جميع البلدان دوراً دستورياً، هو أن تمثل إرادة الشعب وأن تقر، باسمه، القوانين، بما يشمل الميزانيات الوطنية والإشراف على الحكومات. ويجري الاضطلاع بهذه المسؤولية داخلياً، لكنها تشمل مسؤولية أن تتابع عن كثب المفاوضات الدولية العديدة التي تجري في محافل متعددة الأطراف.

وتريد البرلمانات أن تكون حسنة الاطلاع على هذه المفاوضات، وأن تتاح لها فرصة مناقشة ما هو قيد التفاوض، وأن يكون بإمكانها أن تسائل الوزراء والتأثير في مواقع التفاوض التي تقترحها نيابة عن شعوبها. وعندما تنتهي المفاوضات، إنما يعود إلى البرلمان أمر تصديق الاتفاقات والسهر على تنفيذها. ويترتب على هذا تعديل القانون أو إقراره والتصويت على الميزانيات، وبطبيعة الحال، أن تعتبر الحكومات مسؤولة حيثما كان الأمر يتعلق بالتنفيذ.

ويضيف الإعلان أنه ينبغي للبرلمانات أن تعزز عملها الدولي بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تعتبر أنه نظير برلماني عالمي فريد للأمم المتحدة. ولا يؤيد رؤساء البرلمانات إنشاء مجالس برلمانية جديدة، لا في الأمم المتحدة ولا في أي مكان آخر؛ بل يريدون بدلاً من ذلك أن يتولى الاتحاد البرلماني الدولي تعبئة الخبرات القائمة في اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة وأن يعمل على مسائل، هي من بنود جدول الأعمال الدولي. ويريدون أن يسهل الاتحاد توفير معلومات أكثر وأفضل للبرلمانات الوطنية عن أنشطة الأمم المتحدة. ويريدوننا أن ننظِّم مزيداً من جلسات استماع برلمانية واجتماعات برلمانية متخصصة في الأمم المتحدة. كما يريدون منا أن نستحث، ونتعاون بصورة أوثق مع المجالس والمنظمات البرلمانية الإقليمية الرسمية.

إن البرلمانات واتحادها الدولي تتوخى، بعملها على هذا النحو، أن تعزز الأمم المتحدة، وتساعد على تنفيذ القرارات المتخذة فيها وتعتبرها مسؤولة أمام الشعوب التي تخدم في جميع أنحاء العالم. إن هذا كله يمثّل جدول أعمال حافلاً للبرلمانيين وللاتحاد البرلماني الدولي.

لقد أتى رؤساء البرلمانات إلى نيويورك بالتزام برلمان كل منهم بوضع جدول الأعمال هذا موضع التنفيذ. وهم الآن ينتقلون إلى المشاركة في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة سعياً إلى تنفيذ التزامهم ودعماً لتحويل جدول الأعمال هذا إلى حقيقة، بأمور منها تمكين جميع أعضاء البرلمانات من المجيء إلى نيويورك لحضور الاجتماعات التي ننظمها في الأمم المتحدة.

وختاماً، يمثل المبدأ القائل أن المشاكل يجب أن تُحل بالحوار ركن كل من الديمقراطية والأمم المتحدة. ويدعو رؤساء البرلمانات الجمعية إلى البناء على هذا الأساس، لإقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والبرلمانات، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب السيد زانغ ديغوانغ، الأمين العام لمنظمة تعاون شنغهاي.

السيد زانغ ديغوانغ (منظمة تعاون شنغهاي) (تكلم بالصينية): إني شاكر لما أتيح لي من فرصة التكلم أمام الجمعية. إنها المرة الأولى التي يتكلم فيها ممثل لمنظمة شنغهاي للتعاون من هذا المنبر. اسمحوا لي بأن أوجه، باسم جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمتنا، أحر تهانينا بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة. وأرجوا أن يحقق هذا الاجتماع الرفيع المستوى كثيراً من النتائج المثمرة.

إن الأمم المتحدة تعمل، منذ إنشائها، على تحقيق أعز حلم راود البشرية – أي عدم تكرر مأساة الحرب وأن تشع شمس السلام في العالم على الدوام. وقد سمعت الجمعية، في عدة مناسبات ماضية، نداءات شديدة وحقيقية للسلام، من عدة بلدان. ولطالما كانت هذه القاعة مسرحاً لجهود جبارة وإسهامات خارقة من الأمم المتحدة في قضية المحافظة على السلم.

لقد طرأت على عالمنا اليوم تغييرات هائلة؛ إذ خلَّف الجنس البشري وراءه عصراً من الحروب والسلم وخطى إلى عصر جديد من السلم والتنمية. ورغم ذلك، لا تزال الأمم المتحدة تؤدي دورا لا يمكن الاستعاضة عنه في الشؤون الدولية في عالم اليوم. والمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تبقى بلا منازع حجر الزاوية في العلاقات الدولية العصرية. ويظل الدفاع عن دور الأمم المتحدة المركزي وسلطتها رسالة المجتمع الدولي ومسؤوليته المشتركة.

وغني عن القول إن الأمم المتحدة تحتاج أيضا إلى إجراء إصلاحات رشيدة وضرورية حتى تستجيب على نحو أكثر فعالية للأوضاع والتحديات والتهديدات الجديدة في العالم السائر في طريق العولمة، وتنجز بمزيد من الفعالية المهمة الصعبة، مهمة تعزيز السلام العالمي والتنمية. وعند إصلاح الأمم المتحدة، يتعين علينا أن نحترم مبدأ التوصل إلى توافق عريض في الآراء. ولا ينبغي تحديد جدول زمني لإصلاح الأمم المتحدة. ولا ينبغي فرض تصويت على مشاريع قرارات مثيرة للجدل.

مقارنة بتاريخ الأمم المتحدة التي بلغت عامها الستين، نقول إن تاريخ منظمة شنغهاي للتعاون قد بدأ من فوره. فقبل أربع سنوات، وفي مدينة شنغهاي، أعلن قادة كازاخستان والصين وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان ميلاد هذه المنظمة الجديدة للتعاون الإقليمي.

إن منظمة شنغهاي للتعاون تلتزم بتعزيز علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة والصداقة فيما بين دولها الأعضاء؛ والنهوض بتعاون دولها الأعضاء في ميادين الاقتصاد والتجارة والنقل والطاقة والسياحة وحماية البيئة والشؤون الإنسانية؛ ومكافحة الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف؛ وضمان السلام والأمن والاستقرار في المنطقة؛ وتشجيع إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي ديمقراطي وعادل وعقلاني. وعلى الصعيد الداخلي، تسترشد منظمة شنغهاي للتعاون بروح شنغهاي القائمة على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والمشاورات المتبادلة، واحترام تنوع الثقافات، والطموح إلى التنمية المشتركة. وعلى الصعيد الخارجي، تحترم المنظمة مبادئ الانفتاح وعدم الانحياز، وتعارض استهداف دول ومناطق أخرى.

وفي غضون فترة قصيرة لا تتعدى بضع سنوات، أكملت منظمة شنغهاي للتعاون، بصفة أساسية، عملها بشأن بناء الآليات، وأحرزت تقدما ملحوظا في مختلف الميادين، وفي إقامة روابط خارجية. وفي مؤتمر قمة عقد مؤخرا في الآستانة، حددنا خططا استراتيجية لزيادة تطوير منظمة شنغهاي للتعاون. وفي أعقاب انضمام منغوليا بصفة

مراقب إلى منظمة شنغهاي للتعاون، قُبلت باكستان وإيران والهند كمراقبين جدد. وتسعدنا ملاحظة أن مقاصد ومبادئ تلك المنظمة حظيت باعتراف واسع النطاق، وأن المنظمة الآن تمضي بخطى واثقة وبتصميم نحو عيدها الخامس.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مُنحت منظمة شنغهاي للتعاون مركز المراقب في الجمعية العامة. وكان ذلك إيذانا ببداية طيبة في إرساء تعاوننا مع الأمم المتحدة. وكانت المنظمة قد أقامت بالفعل روابط وثيقة وعلاقات تعاونية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من وكالات الأمم المتحدة. ووقعت منظمة شنغهاي للتعاون أيضا مذكرات تفاهم مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة الدول المستقلة. ونحن على استعداد لتوسيع نطاق روابطنا التعاونية مع مزيد من المنظمات الدولية، حتى نقدم إسهاما مشتركا في السلام والتنمية في منطقتنا وفي العالم.

إن منظمة شنغهاي للتعاون تمثل منطقة يبلغ تعداد سكانها حوالي ١,٥ مليارات نسمة، وتغطي مساحتها ثلاثة أخماس قارة أوراسيا. ونحن على وعي تام بمسؤولياتنا، وعلى استعداد للاضطلاع بتلك الرسالة التاريخية بكل شجاعة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أتشيم شتاينر، المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

السيد شتاينر (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ ملاحظاتي المعدة سلفا، أود أن أعرب عن مواساة وفد بلادي لحكومة وشعب الولايات المتحدة في أعقاب إعصار كاترينا. إن مشاعر الدعم والمواساة المتدفقة التي أبداها العالم كله عقب تسونامي والآن إعصار كاترينا، أظهرت مدى توحد صوت الإنسانية، بل وكانت بمثابة تذكرة، وعلامة على التضامن مع هذا العدد الكبير ممن لقوا حفتهم في الأشهر الأخيرة نتيجة الكوارث الطبيعية.

قبل خمس سنوات، وفي هذه القاعة بعينها، اعتمد زعماء العالم المجتمعون فيها مجموعة طموحة من الأهداف والغايات لتعزيز السلام والرخاء. وبعد خمس سنوات، علينا أن نعترف بأن معدل التقدم نحو الوفاء بتلك الأهداف بطيء أكثر من اللازم. وعلينا أن نضاعف جهودنا ونعيد تركيز نهجنا على تلك الأهداف.

وتقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، والذي يشكل ركيزة مداولاتنا هنا اليوم، يعلن بجسارة أننا:

> ”نعتمد في وجودنا وتنميتنا بصفة أساسية على النظم والموارد الطبيعية. وستضيع الجهود التي نبذلها للتغلب على الفقر والأخذ بأسباب التنمية المستدامة هباء في حالة استمرار التدهور البيئي ونفاد الموارد الطبيعية دون هوادة.“ (A/59/2005، الفقرة ٥٧).

وهذا الإعلان الجسور تؤيده نتائج تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وهو تقييم شامل لحالة النظم الإيكولوجية في الكوكب، أعده حوالي ١ ٤٠٠ من رواد الخبراء من ٩٥ بلدا. وهو يستنتج أن:

> ”فقدان الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية يشكل حاجزا كبيرا أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للحد من الفقر والجوع والمرض.“ (Living Beyond Our Means، ص ٢٠).

وتلك الرسالة الصارخة ترددت أصداؤها في مشروع الألفية الذي أعلن أن إدماج مبادئ وممارسات الاستدامة البيئية في السياسات القطرية والبرامج التخطيطية أصبح بالتالي أساسيا لنجاح استراتيجيات الحد من الفقر.

والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية – الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة – يرحب بالوثيقة الختامية لمعالجتها الشاملة لكل القضايا الرئيسية – تقريبا – المدرجة حاليا في جدول الأعمال المتعدد الأطراف. ومع ذلك، وعلى غرار الكثيرين ممن سبقوني في أخذ الكلمة، نشعر بخيبة الأمل لأنها لم تذهب أبعد من ذلك.

فمن ناحية، تؤكد الوثيقة الختامية مجددا على ما للتنمية المستدامة من أهمية أساسية باعتبارها جزءا من الإطار الشامل للأمم المتحدة، وهي تتناول الدور الحاسم لحفظ الطبيعة والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية في القضاء على الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

ومع ذلك، فمن ناحية أخرى، تخفق الوثيقة الختامية في تقدير ما الذي ما زال يتعين علينا القيام به حتى نحقق الاستدامة للبيئة، بل وجميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ذلك أن خمس عشرة خدمة من الخدمات الأساسية الـ ٢٤ التي توفرها النظم الإيكولوجية، والموجودة تحت تصرفنا – والتي تتراوح بين إنتاج الغذاء وجودة المياه وتوفرها، وإدارة الأمراض وتنظيم المناخ – يجري استخدامها بشكل غير مستدام، وتتعرض لتآكل مستمر.

وهذا الوضع يتطلب استجابة عاجلة. وعلينا أن نكفل قيام الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص برعاية وصيانة الأساس البيئي لمصادر الرزق المستدامة.

واسمحوا لي أن أذكر أنه من العار، إلى حد ما، أن المجتمع المدني والقطاع الخاص لم يشاركا في هذه القمة بشكل أكثر نشاطا، وأن دورهما اختُزل إلى مجرد إقامة احتفالات في الفنادق، وفي الشارع بجوار القمة. ذلك أن دورهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دور محوري بالنسبة لأهداف الأمم المتحدة.

إن الاستثمار في استدامة البيئة، بدلا من اعتباره ضريبة على التنمية، ينبغي النظر إليه باعتباره وسيلة فعالة وكفؤة لبلوغ التنمية. وإذ نستشهد بمثال واحد، نقول إن استبدال وقود الكتلة الحيوية التقليدي الذي يستخدمه الفقراء، يحقق منافع متعددة من حيث توفير الوقت للنساء والأطفال، وتحسين الصحة من خلال خفض نسبة تلوث الهواء داخل المنازل، والحد من الإضرار بالبيئة الناجم عن قطع أخشاب الوقود، وتحسين نوعية التربة. وهذه المسألة قد تبدو مسألة تكنولوجية بحتة، ولكنها تؤثر يوميا على أكثر بكثير من ملياري شخص على كوكبنا.

ومن جانبنا، سيواصل الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة دعم العملية المتعددة الأطراف بكل طاقتنا، وبالتالي سوف يدعم الأهداف الإنمائية للألفية، لجعل أفضل ما لديه من معرفة وعلوم متاحا لعملية صنع القرار اليوم.

كما نتعهد بالعمل مع ”الشراكة من أجل تسخير البيئة لصالح الفقراء“، ومع ١ ٠٧٢ عضوا من الأعضاء الحكوميين وغير الحكوميين في الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، لجعل حفظ الطبيعة يعمل على نحو أكثر فعالية لصالح الفقراء. وهذا الأسبوع أعلنا عن مبادرتنا ”حفظ الطبيعة من أجل خفض الفقر“، وهي خطة عمل عالمية النطاق، قوامها ٣٠٠ مليون دولار، ويعمل فيها أكثر من ١٠٠ من المنظمات الشريكة، وسوف تستهدف، إلى جانب حفظ الطبيعة، تحسين أمن مصادر الرزق لـ ٥٠ مليون شخص في ٢٠ بلدا.

وهذه المبادرة ليست سوى خطوة كبيرة أخرى وإسهام آخر في السباق الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، بغية القضاء على الفقر وضمان مصادر الرزق المستدامة.

وحينما نشير إلى البيئة، ينبغي أن نتذكر أننا لا نتكلم عن قطاع واحد. وحينما نشير إلى البيئة، ينبغي أن نذكر أنها تعني السياحة. وحينما نشير إلى البيئة، نعني الزراعة. وحينما نشير إلى البيئة، نعني مصائد الأسماك – والطاقة والغابات والصحة والمياه والصرف الصحي، وذلك من قبيل ذكر بعض الأمثلة على ما تعنيه البيئة حقا. إن الأشخاص هم الذين تستهدفهم الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكي نجعل الفقر تاريخا، نحن بحاجة إلى جعل البيئة هي المستقبل.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد تيري دافيز، الأمين العام لمجلس أوروبا.

السيد دافيز (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): سأختصر بياني نظرا لتأخر الوقت.

أقف أمام الجمعية العامة بصفتي الأمين العام لمجلس أوروبا – وهي منظمة حكومية دولية تتألف من ٤٦ دولة عضوا. ودأبنا على أن نعمل مع الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن، بوصفنا شركاء في تعزيز السلام والعدالة. وتتشاطر الأمم المتحدة ومجلس أوروبا الأهداف نفسها. والمثل العليا لمجلس أوروبا وقيمه هي نفسها المثل العليا والقيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك السبب، فإن رؤساء دول أو حكومات الدول الـ ٤٦ الأعضاء في مجلس أوروبا ناشدوا، في مؤتمر القمة الذي عقدناه في أيار/مايو، مجلس أوروبا أن يزيد تعاونه مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وتبرز بوضوح حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في الإعلان الذي سيعتمده الاجتماع العام الرفيع المستوى. كما أنها في صميم مهمة مجلس أوروبا. وتبقى اتفاقيتنا الأوروبية لحقوق الإنسان، المستمدة بشكل مباشر وصريح من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أحد النماذج الرئيسية لتنفيذ قيم ذلك الإعلان على الصعيد الإقليمي.

ولا تقتصر العلاقة بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة على الأقوال. فهناك أيضا تعاون عملي في العديد من المجالات التي تشمل حقوق الإنسان، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتعذيب والاتجار بالبشر والعنصرية وأعمال العنف التي ترتكب ضد الأطفال والنساء.

وأحد التهديدات لحقوق الإنسان هو الإرهاب؛ وسكان نيويورك يدركون ذلك جيدا. وعانت أوروبا، بدورها، من فظائع مروعة خلال العامين الماضيين في روسيا وتركيا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

ويسعى الإرهاب إلى تدمير نمط حياتنا وإلى تقويض الحرية والديمقراطية وسيادة القانون. ولا يمكن تبرير الإرهاب تحت أي ظرف وفي أي ثقافة. وعلينا أن ندافع بقوة عن تلك القيم والحقوق التي قامت على أساسها الأمم المتحدة ومجلس أوروبا على السواء، ويجب علينا أيضا أن نتأكد من أن التدابير التي تتخذها الحكومات لا تقلص تلك القيم والحقوق ذاتها. ولذلك السبب، علينا أن نواصل بذل جهودنا لمنع التعذيب والمحافظة على حرية التعبير والإعلام.

وأرحب بجهود لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن للعمل مع المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب. كما أرحب بقرار إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، ويحدوني الأمل أن يستبقي المجلس المعالم الإيجابية للنظام الحالي، وأن يعمل أيضا عن كثب مع المنظمات الإقليمية.

لقد عبر عن ذلك بصورة جيدة ونستون تشرتشل في خطاب ألقاه عام ١٩٤٨. فحينما كان تشرتشل يشير إلى مستقبل مجلس أوروبا وعلاقته بالأمم المتحدة، دعا إلى إنشاء ''مجالس إقليمية، مهيبة لكنها تابعة'' من شأنها أن تشكل ''ركائز تقوم على أساسها المنظمة العالمية في جلال

وهدوء''. وبعد مضي ٦٠ عاما تقريبا، لست متأكدا من أن مجلس أوروبا يمكن أن يوصف بأنه مهيب أو أن الأمم المتحدة يمكن أن توصف بأنها جليلة وهادئة، ولكنني أؤمن بأن العلاقة القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي ناصر قيامها الإعلان المقرر اعتماده في اجتماع القمة العالمي هذا، تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة فلورنس موغاشا، نائبة أمين عام أمانة الكمنولث.

السيدة موغاشا (أمانة الكمنولث) (تكلمت بالانكليزية): يشعر الأمين العام لأمانة الكمنولث، الرايت أونرابل دون ماكينون، بالأسف لأنه لم يتمكن من إلقاء هذا البيان شخصيا، بسبب ارتباط ملح آخر. لذلك، طلب مني، بصفتي نائبته، أن ألقي خطابه، الذي ينص على ما يلي:

''لقد شعرت بالامتياز إذ تكلمت في هذه القاعة قبل خمسة أعوام حينما اتفق قادة العالم على إعلان الألفية – وهو رؤية لبناء عالم أكثر عدلا وأمانا وازدهارا. ويشرفني أن أتكلم اليوم عن نفس الموضوع، مرة أخرى بالنيابة عن الدول الـ ٥٣ الأعضاء في الكمنولث.

''إن أحد أهم الأمور بشأن عقد الاجتماع هنا في نيويورك هو أننا نشهد ما يمكن إنجازه من خلال الازدهار وأوجه التقدم التكنولوجي: ارتياد الفضاء؛ وإرسال المعلومات والصور بل والمال في جميع أرجاء العالم في ثوان؛ وإيجاد علاجات للأمراض المزمنة.

''وهنا في نيويورك، كما في العديد من المدن الديناميكية الأخرى في جميع أرجاء العالم، يمكننا أيضا أن نلمح في الأفق ما يمكن أن يقدمه النمو والازدهار في المستقبل. ولكن علينا أن نقارن ذلك بما نشهده أيضا في العديد من البلدان يوما بعد يوم. فنحن نشاهد الأطفال الذين نعلم أنهم لن يروا أبدا غرف الدراسة من الداخل، والشباب وكبار السن الذين سيموتون من الزحار والملاريا والسل وغيرها من الأمراض التي يمكن علاجها. وبالنسبة إلى معظم هؤلاء، يشكل ماء الشرب مصدرا متناقصا، إما غير معقول التكلفة، أو مجرد أنه غير متوفر. ونشهد أشخاصا محكوما عليهم بالدونية بسبب نوع جنسهم أو دينهم أو لون بشرتهم أو لمجرد أنهم يوجدون في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب.

''ولعل الأعضاء سمعوا العديد من الإحصاءات خلال الأيام الثلاثة الماضية. والصورة قاتمة، وجميعنا متضررون. وقبل كل شيء، إن نجاحنا المحدود في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بعد خمسة أعوام ينبغي أن يدفع بعضنا الموجودين هنا، الذين في وسعهم القيام بالمزيد من العمل، إلى القيام بذلك. وعلى الذين يحظون بالإمكانيات أن يكونوا أكثر التزاما وأكثر سخاء للذين تسلط الإحصاءات الضوء عليهم.

''وفي هذا العام، تعهدت مجموعة البلدان الثمانية بزيادة معونتها وبإلغاء الديون المترتبة على البلدان المتوسطة الدخل. وأُشيد بتلك المبادرات. والاختبار، كما الحال دائما، هو ''الإنجاز، الإنجاز، الإنجاز'' – أي ضمان أن تُنفق الأموال المقدمة بحكمة ومسؤولية ومساءلة وفعالية. وفي الكمنولث، أحرز بالفعل ١١ عضوا من أعضائها الـ ٥٣ تقدما كبيرا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن

٣١ عضوا أحرزوا تقدما بطيئا، وبعض الأعضاء يتراجعون في الواقع. وسيتعين على الكمنولث أن يضاعف جهوده لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وسيفعل ذلك.

”وسنساعد على بناء أو إعادة بناء تلك المؤسسات الديمقراطية التي تتماشى مع المجتمعات المستقرة والمزدهرة. وسنواصل عملنا بشأن المسائل المتعلقة بالدول الصغيرة، والتجارة الدولية، ونوع الجنس والاستدامة، باستخدام الشبكات الرسمية وشبكات المجتمع المدني والشراكات. تلك هي طريقة عمل الكمنولث.

”يمثل هذا العام انقضاء ٦٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة. وتجسد هذه المؤسسة الإرادة الجماعية للبشرية في الحياة والتقدم معا على نحو متضافر وفي مجتمع من الأمم. وتعددية الأطراف هي السبيل الوحيد الذي يمكن به حل المشاكل المشتركة بطريقة ملموسة، يمكن تأمين المستقبل فيها لنا جميعا. فالتحديات العالمية تتطلب استجابات عالمية.

”وقد وضع زميلي، الأمين العام كوفي عنان، أمام الحكومات مجموعة واسعة النطاق من المقترحات لدفع الأمم المتحدة إلى الأمام كمؤسسة ولتعزيز معالجتها للمسائل العالمية ذات الأولوية. وأرحب بصفة خاصة بما يُعتزم من تعزيز أعمال الأمم المتحدة في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فضلا عما توجهه من اهتمام خاص بالتنمية والديمقراطية .

”ولم يعد من الممكن التفكير في التنمية من حيث الناتج المحلي الإجمالي فحسب. فالتنمية تتعلق بالإمكانيات أولا وبالإنتاج ثانيا. فهي تتعلق بالأمور التي تمس حياة الجميع.

”والديمقراطية تتعلق أيضا بتوسيع الفرص وتعزيز الإمكانيات البشرية. وما لم تسكن الديمقراطية والتنمية في قلوب سكان البلد المعني وتكتسبا معنى حقيقيا بالنسبة لهم، فلن تعمل مؤسسات ذلك البلد كما ينبغي ولن يتحقق الرخاء المستدام.

”ولم يفت الأوان بعد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما توافر ما يلزم من الإرادة والشراكات والموارد. وقد كانت الإرادة السياسية موجودة في عام ٢٠٠٠. ومن ثم فلا عذر لعدم الالتزام من جديد بالأهداف الإنمائية للألفية هذا الأسبوع، وإصدار التعهدات الضرورية، وإعلان أننا ’سننجز الأمر‘. وسيواصل الكومنولث الاضطلاع بدوره في هذا الصدد“.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هاروهيكو كورودا، رئيس مصرف التنمية الآسيوي.

السيد كورودا (مصرف التنمية الآسيوي) (تكلم بالانكليزية): اليوم نقف في مفترق طرق حافلة بالفرص ومحفوفة بعدم اليقين. وسوف تحدد الإجراءات التي تلي مؤتمر القمة المحوري هذا الذي تعقده الأمم المتحدة ما إذا كان العالم سيحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أنه نظرا لأن ثلثي فقراء العالم يقيمون في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فإن هذه المنطقة تمسك بمفتاح الحل في التحدي العالمي المتعلق بالفقر. ولم تنجح أي منطقة نامية أخرى من العالم كما نجحت هذه المنطقة في إيجاد النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر المدقع. ولكن تحقيق جميع

الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سوف يتطلب مع ذلك استثمارات هائلة، بالنظر إلى حجم الحرمان الموجود في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ففي هذه المنطقة عدد يفوق أي منطقة أخرى من العالم من الناس الذين يعانون نقص التغذية والذين يقطنون في أوضاع عشوائية، والذين لا يجدون سبل الحصول على الماء والصرف الصحي. ومع ذلك فإن الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة التحقيق، إذا ما جرى تكثيف الجهود بدرجة كبيرة.

والنمو المستمر والسريع والعريض القاعدة أمر أساسي لنا في مهمتنا. ولكن النمو لن يمكن استمراره ما لم يكن مستوعبا للجميع. وسوف يتطلب هذا مزيدا من الموارد للخدمات الأساسية فضلا عن كفالة عدم إغفال النساء والشعوب الأصلية والفقراء. ولن يكون النمو مستمرا إذا ما أغفلنا البيئة. فذات النمو الخارق الذي انتشل الملايين من براثن الفقر في منطقتنا يهدد الآن ملايين غيرهم حيث تتدهور البيئات ويزيد التلوث ويهاجر الناس إلى البلدات والمدن المكتظة بالسكان. ويستلزم وقف تلك المشاكل الأخذ بسياسات رشيدة. كما أن النمو لن يستمر إذا ظلت احتياجات آسيا الهائلة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا ورأس المال البشري دون تلبية. ومن الواضح أننا بحاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص. كما تلزمنا القوانين والمؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتشجع الانفتاح وتحسّن الإدارة المالية وتعزز الأسواق الرأسمالية. وقد وضع المصرف الآسيوي للتنمية موارده وخدماته الاستشارية لمساندة البرنامج المذكور.

وحتمية التكامل الاقتصادي لنمو آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وتنميتهما آخذة في الازدياد. وقد حسنت المبادرات الإقليمية الاتصال من خلال الهياكل الأساسية والحد من الفقر ومن الحواجز التي تعترض التجارة والاستثمار. وازدادت التجارة داخل المنطقة وتكثف التعاون المالي والنقدي. وسوف يزيد التقدم المستمر في هذه المجالات مرونة المنطقة وإمكانيات نموها. ويجب التوسع أيضا في التعاون الإقليمي للتأثير مباشرة في الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات من قبيل التدهور البيئي والأمراض المعدية وهجرة العمال.

إن المهمة التي أمامنا ملحّة وعاجلة. ومصرف التنمية الآسيوي ملتزم بمكافحة الفقر. وسنفعل ذلك في شراكة مع الآخرين. ويوفر إعلان باريس بشأن فعالية المعونة إطارا ممتازا لتنمية وتعميق التعاون. ونقدر أيضا قيمة شراكتنا مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة تقديرا كبيرا. وقد أصدرنا مؤخرا تقريرا إقليميا عن الأهداف الإنمائية للألفية اشترك في وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي.

وتتمشى الشروط المسبقة التي أجملتها تمشيا كاملا مع رغبات والتزامات منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويجب أن يترجم الزخم الذي تم توليده إلى أعمال في السنوات المتبقية حتى عام ٢٠١٥. ونرجو أن تحدد نتائج مؤتمر القمة الحالي خارطة طريق واضحة تؤدي إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دونالد كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي.

السيد كابيروكا (مصرف التنمية الأفريقي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة باسم مصرف التنمية الأفريقي، الذي توليت رئاسته هذا الشهر.

ويرحب مصرف التنمية الأفريقي بنتائج هذا التجمع الخاص، الذي يشكل فرصة أمام المجتمع الدولي لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقييم الدَفعة الإضافية المطلوبة. وقد كانت فرصة فريدة من

نوعها لكل من البلدان النامية وشركائها لإعادة تكريس الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتفاؤل وقوة متجددين.

وقد أعرب القادة الذين سبقوني في هذه القاعة التاريخية عن المسائل التي تحيط بالتحديات الكبرى في عصرنا. وهناك إجماع بشأن الحالة. فكثير من المناطق في العالم النامي تحرز تقدما مرضيا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الكبير الآن بصفة رئيسية في مساعدة القارة الأفريقية، وبالطبع مساعدة البلدان الأخرى المنخفضة الدخل ذات الصلة، على الإسراع بالتقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية.

وبوصفنا أكبر مؤسسة للتمويل الإنمائي في القارة، فنحن نرحب بالالتزامات المقطوعة على مدى اليومين الماضيين، التي تأتي سريعا في أعقاب قرار مجموعة الدول الثماني في غلين إيغلز، بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون والتجارة. وقد تحسنت احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا كثيرا في الأعوام الأخيرة. فالصراعات تخبو في كثير من أجزاء القارة، بفضل جهد الاتحاد الأفريقي. والإصلاحات الديمقراطية والتحسينات الملموسة في نظم الحكم آخذة في الرسوخ في المزيد من بلداننا. ويعكف عدد متزايد من بلداننا على تنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) لا تدفع قدما بالتعاون والاندماج الإقليمي فحسب، بل إنها تعزز أيضا مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة عن طريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

إننا نعتقد بأن فرصة سانحة لا مثيل لها تتوفر اليوم. لكننا غالبا ما قصرنا في الماضي عن الوفاء بالتزاماتنا، التي قطعناها و لم نحققها بالكامل أو خفضناها بمرور الوقت. ومن الحتمي هذه المرة أن نكفل التنفيذ التام لتعهداتنا، كما يجب أن ننفذ إعلان باريس عن فعالية المعونة. لقد أعربنا، على غرار الآخرين هنا، عن الأمل والعزم بأن تتكلل بالنجاح جولة الدوحة التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ، لا سيما بالنسبة إلى إلغاء الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة والحواجز التعريفية وغير التعريفية.

لقد أنشأ الآباء الأفارقة المؤسسون مصرف التنمية الأفريقي قبل ٤٠ سنة تصميما منهم على التغلب على التحديات الإنمائية. وقد قدم المصرف حتى هذا اليوم الموارد الهامة والمساعدة التقنية لدعم جهود البلدان من أعضائه الإقليميين.

وفي سياق الشراكة الجديدة، اعتبر زعماء أفريقيا ومجتمع المانحين الدوليين المصرف على أنه الشريك المتميز في المبادرات الجديدة لدعم أفريقيا. والمصرف يهيئ نفسه لذلك الغرض.

وقد لاحظنا أن الوثيقة النهائية لهذا الاجتماع تدعو إلى منح مصرف التنمية الأفريقي دورا أكبر ليتمكن، من بين جملة أمور، من الاضطلاع بدور رئيسي في جهود سد الفجوة في البنية التحتية. وإننا مستعدون للقيام بذلك ولتعزيز قدراتنا وتعزيز شراكاتنا مع الآخرين للاضطلاع بذلك الدور. ومن البديهي أنه سيكون من الأصعب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إذا لم يتسن سد الفجوة في البنية التحتية لأفريقيا.

سنعمل مع المؤسسات الأخرى لوضع إطار ثابت لتنفيذ مبادرة مجموعة الدول الثماني بشأن الديون. والمسألة الرئيسية بالنسبة لنا تكمن في القدرة الإضافية المعززة لمصرف التنمية الأفريقي على تمويل تنمية البلدان من أعضائه على الأجل الطويل.

وفي ذلك السياق، نتطلع قدما إلى توسيع المبادرة لتغطي أيضا الديون المطلوبة لمصرف التنمية الأفريقي وللأعضاء الآخرين في مجموعة المصرف، الذين غالبا ما يشار إليهم ببلدان الدخل المتوسط. وفي العديد منها جيوب واسعة من الفقر، والبعض منها يملك اقتصادات كبيرة ذات تأثير واسع على البلدان المجاورة. وإن ما يحدث في تلك البلدان يتسم بالأهمية بالنسبة لتحقيق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نكثف قدرتنا لدعم البلدان في حالات ما بعد الصراع وكذلك ما يسمى بالدول الهشة. وإننا مقتنعون بأن اعتماد أفريقيا على المعونة سيقل بتحسن آفاق النمو. والاتكالية ستتناقص مع تحسن نظام التبادل التجاري الدولي. ولذلك السبب يكتسي اجتماع هونغ كونغ أهمية حيوية بالنسبة لنا.

لقد وصلتُ إلى نهاية بياني، واسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة تبعث على القلق لم تكن متوقعة في عام ٢٠٠٠ ولكنها أصبحت حاسمة جدا الآن بحيث يجب تناولها. في الوقت الذي نجتمع هنا اليوم، بلغ الارتفاع المذهل في أسعار النفط حدا بات يهدد بمحو إمكانيات النمو في الكثير من الأمم الأفريقية وتفاقم الاختلالات في موازينها الداخلية والخارجية. هذا الارتفاع لم يعد مجرد صدمة خارجية قصيرة الأجل؛ فقد بدأ يترك وطأة طويلة الأمد على النمو والتضخم واختلال ميزان المدفوعات والصرف على البرامج العامة لمحاربة الفقر. ومن الحتمي على المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره هذا العامل، الذي لم يكن حادا بهذه الدرجة عندما اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. ويجب علينا أن نحاول تحديد وتنفيذ استجابة مناسبة يمكن أن تحمي منجزات البلدان الأفريقية وتحفظها في المستقبل. ونحن بدورنا سنعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحديد أفضل السبل لتوفير مستوى الدعم الذي تتطلبه تلك البلدان، بهدف حماية إمكانيات بلوغها الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ ينهي اجتماع القمة هذا أعماله، فإننا نعتبر وثيقته الختامية مصدرا للتشجيع. إنها لم تتضمن كل شيء كنا نرغب في رؤيته فيها، لكنها وثيقة تبين الطريق إلى المستقبل. وإن بنك التنمية الأفريقي يقف على أهبة الاستعداد لتأدية دوره في هذا الكفاح المشترك في سبيل البشرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غاي رايدر، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

السيد رايدر (الاتحاد الدولي للنقابات الحرة) (تكلم بالانكليزية): أتكلم هذا المساء باسم ١٤٥ مليون عامل وعاملة متحدين في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وكذلك باسم اتحاد العمل الدولي. وأتكلم أيضا بصفتي أحد الناطقين الرسميين باسم الدعوة الكوكبية إلى العمل ضد الفقر، والاتحاد الدولي للنقابات الحرة عضو مؤسس لها.

ولكن نظرا إلى أنني وزملائي ممثلي المجتمع المدني ندلي ببياناتنا بعد اعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، يتعين عليّ أن أقول إنه لمن سوء الحظ حقا لو أن مساهمة المجتمع المدني، الذي ساهم بحماس شديد في هذا المسعى، صار ينظر إليها على أنها ليست أكثر من فكرة جاءت متأخرة في مداولات الاجتماع هذا.

الفقر والجوع ما زالا الحظ العاثر لبلايين الناس في شتى أرجاء العالم، وهذه حالة لا يقبلها الضمير ولا يمكن استدامتها. لقد آن أوان قيام الدول الأعضاء بإبداء الرؤيا والزعامة والقدرة على مضافرة الجهود لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة العالمية في السنوات الأخيرة.

إن الزعماء السياسيين يجب أن يدركوا ويجب أن يتصرفوا تجاه الحاجة إلى رعاية التضامن العالمي بغية الدفع قدما بالأهداف العالمية المتشاطرة وأن يقدموا كامل الدعم لإنجاز الأولويات الإنمائية الوطنية.

لذلك نكرر نداء الدعوة الكوكبية إلى العمل ضد الفقر: افتحوا عيونكم على الفقر. الحلول العاجلة لا بد من إيجادها. إن خيارات السياسة العامة الصحيحة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة؛ وهي في متناول يدنا؛ ويجب اعتمادها ليتسنى عكس مسار الحالة وتحقيق دورة النمو مع الإنصاف الفاضلة.

أولا وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى بيئة تمكينية للسياسة العامة العالمية، كما يطالب بذلك الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وبهذا أعني، بالطبع، تبادلا تجاريا عادلا، ومعونة أكبر وأفضل، وإلغاء الديون وتخفيض الديون، وإدخال بُعد اجتماعي قوي جديد في سياسات المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

إننا نحتاج إلى سياسات فعالة على الصعيد الوطني تركز على استراتيجيات نمو لصالح الفقراء تراعي المسائل الجنسانية، وعلى مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات، وعلى احترام حقوق العمال وحقوق الإنسان بصورة عامة. ونحتاج على الصعيدين العالمي والوطني، إلى تركيز قوي على وضع جداول أعمال للعمل اللائق باعتباره خير وسيلة للخروج من وهدة الفقر، حسبما طالبت به اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية. العمل اللائق المضطلع به مع احترام حقوق العمال الأساسية يوفر الفرصة التمكينية التي تمس حاجة النساء والرجال إليها لتحسين مستويات معيشتهم والمشاركة في صيغ القرارات التي تؤثر على حياتهم ومصادر رزقهم، وتمكينهم، في النهاية من انتشال أنفسهم من براثن الفقر والتخلص منه.

إن منظومة الأمم المتحدة، ومن ضمنها منظمة العمل الدولية، بما لها من مجموعة معايير، توفر العمود الاجتماعي للصرح الذي يرتكز عليه نظام تعددية الأطراف لتحقيق الاتساق في السياسات، ويجب تقويتها بدلا من إضعافها. لذلك فإن الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام لتحسين فعالية الأمم المتحدة من خلال تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان الجديد ولجنة بناء السلام الجديدة وغيرها من المقترحات تتطلب وتستأهل الدعم من جميع الدول الأعضاء.

ومهما بلغت المفاوضات بشأن هذه المسائل من صعوبة فإنها لا يمكن ببساطة أن ”توضع على الرفوف“. إن العملية أكثر أهمية من أن تهمل الآن. وبالتالي فإن الإجزاء المتعلقة بخطة الإصلاح التي لم يتسن الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة هذا يجب أن تكون موضوع مزيد من المناقشة أثناء الدورة الستين للجمعية العامة، ويجب التفاوض عليها بحسن نية، بهدف الحصول على نتيجة مربحة في كل الأحوال لمنفعة سكان الكوكب.

إن الأمين العام، من خلال هذه المسائل وسائر المسائل الأخرى المثارة في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“، يذكرنا بمسؤولياتنا – مسؤوليات تشمل اليوم الكوكب كله – بأن نقف صفا واحدا ضد الفقر والإقصاء، وضد الإنفاق على التسلح، وأن نقف صفا واحدا دعما لبناء السلام والحل السلمي للصراعات. وبينما نقيس اليوم مدى الحاجة الماسة إلى التصدي لهذه التحديات الحاسمة للقرن الحادي والعشرين، فلنتأمل أيضا العواقب الوخيمة للعجز عن العمل، وهي وجود عالم لم يعد آمنا ومناسبا لكي نخلفه لأحفادنا. وفي هذا الوقت المتسم بانعدام الأمن الشديد

وبالصراعات العنيفة في العالم، ينبغي أن نتذكّر العدالة الاجتماعية لأنها الضمان الأكيد لتحقيق السلام العالمي والدائم.

إن تعاوننا على تحقيق تلك العدالة هو أفضل مساهمة في إيجاد عالم خال من الفقر واليأس والصراعات في السنوات المقبلة. لقد عرفت الأمم المتحدة نجاحاتها العظيمة واكتسبت سلطتها الدائمة من تلك المناسبات التي استطاعت فيها دولها الأعضاء أن ترتقي فوق المصالح الضيقة من أجل الوصول إلى مكانها السامي الذي تتجلى فيه رؤية مستقبل مشترك أفضل. وتراقب شعوب الأمم المتحدة زعماءها لترى كيف يضطلعون بمسؤولياتهم في اجتماع القمة هذا وكيف يلتزمون بتعهداتهم الرسمية التي قطعوها بالفعل. وسيستمر ذلك التمحيص في المستقبل، حيثما كان مناسبا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول إنني أقدّر كثيرا تلك التعليقات. وستُبلغ إلى كل الأعضاء؛ وأطمح أن أتمكن من الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة في النهاية، والتي يحدوني الأمل في أن تكون ذات أهمية لكل الأعضاء.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيدة فيرجينيا فارغاس، المديرة المُؤسِّسة، وعضو مجلس إدارة مركز فلورا تريستان المعني بالمرأة البيروفية.

السيدة فيرجينيا فارغاس (مركز فلورا تريستان المعني بالمرأة البيروفية) (تكلمت بالإسبانية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أسجّل اعتراضي على الطريقة التي اعتمدت بها الوثيقة الختامية، وكذلك على الطريقة التي بها تغيير قائمة المتكلمين، والأسلوب غير الديمقراطي الذي تجاهل المجتمع المدني في اجتماع القمة هذا. وبصفتي داعية في حركات المجتمع المدني العالمي، أود أن أضم صوتي إلى الأصوات المثابرة والمحَبَطة للحركات الاجتماعية في العالم التي تقول لرؤساء الدول المجتمعين هنا، أو الذين حضروا هذا الاجتماع، وإن العالم بحالته الراهنة غير مقبول أخلاقيا ومدمر سياسيا وغير مستدام اقتصاديا وبيئيا. وتؤكد تلك الحركات، كما أكدنا في المنتدى الاجتماعي العالمي، أن من الممكن بلورة عوالم أخرى، ولكن لتحقيق هذا، يقتضي الأمر إجراء تغييرات جذرية، تغييرات تضع الرجل والمرأة في محور التنمية. وتود تلك الحركات أن تقول للجمعية العامة أنها تضيّع فرصة تاريخية لتحمّل مسؤولياتها والوفاء بوعودها من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافا، وأن عدم التزامها برسالة الأمم المتحدة يمنع المنظمة من أن تكون منظمة ''نحن الشعوب''، وأن التغييرات الملحة التي يتطلبها العالم لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تفكيك القوى العالمية الظالمة والمعادية للديمقراطية، التي تحافظ عليها البلدان القوية وحلفاؤها، أي الليبرالية الجديدة، والنزعة العسكرية والتطرف من أي نوع.

ولا يمكن تحقيق عالم خال من العوز إلا إذا غيّرنا العقلية الإنمائية التي تضع النمو الاقتصادي فوق التنمية البشرية. وفي عالم يتحقق فيه قدر هائل من إنتاج الثروات، في الوقت الذي يزيد فيه الفقر والاستبعاد بشكل كبير، تتمثل المشكلة الرئيسية في الإجحاف الشديد في توزيع الثروات. وقد أُسبغت الشرعية على هذا الوضع من جانب نظام دولي جائر يُحابي من هم أكثر قوة. أين هي الصكوك الجديدة للمساءلة والنظم الضريبية العالمية التي تخضع لها الشركات المتعددة الأطراف؟ إلى أي مدى سيستمر علاج الأمراض الفتاكة، مثل الإيدز، يحتل مركزا ثانويا بالنسبة لمكاسب الشركات المتعددة الجنسيات، وأين، في النهاية، الاقتراحات الديمقراطية للتعامل مع الديون غير المناسبة وغير الأخلاقية، التي تُسدد مرات ومرات؟ إن تلك الديون لا يجوز استردادها من الناحية الأخلاقية بالنسبة لشعوب العالم.

إن الحياة بدون خوف لن تكون ممكنة ما دامت القوى السياسية تتحالف مع القوى الاقتصادية لمنتجي

الأسلحة. ويفتقر هذا التحالف إلى أي شرعية ليقرر ما إذا كان وضع ما يُشكّل تهديدا وشيكا أو مجرد خطر محتمل. إن هذا في حد ذاته يُعد تهديدا وخطرا لأنه يلجأ إلى الأكاذيب والنزعة التعسفية الأحادية الجانب لتغذية حاجته المستمرة إلى خوض الحروب. إننا نطلب ألا يكون نزع السلاح تدريجيا وانتقائيا، فنحن بحاجة إلى نزع سلاح عام. من الضروري إجراء تغيير في الوسيلة التي يتم بها حل الصراعات. ومن الضروري أيضا أن نتناول قضايا أخرى للخوف. إن الحياة بدون خوف تتوفر عندما نتصدى لحالات العنف ضد المرأة في جميع المجالات، وعندما نتصدى للعنصرية، ونعترف بحقوق الشعوب الأصلية واستقلالها. ويمكن أيضا بناء عالم بدون خوف بالتأكيد على حقوق الحركات الاجتماعية، مثل الحركات النسائية، التي تساهم في تنفيذ خطة السلام. ويمكننا بناء عالم بدون خوف باحترام الاتفاقات الدولية، التي تمثل مسؤولية أخلاقية عالمية. والحكومات التي ترددت في التوقيع على بروتوكول كيوتو تتحمل اليوم المسؤولية عن الكارثة والمعاناة اللتين سببهما إعصار كاترينا. إن الحكومات التي تحاول الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم الحرب التي ترتكبها، وترفض تعزيز القانون الدولي، سوف تُساءل أمام محكمة التاريخ. ولا يمكن أن تتجاهل الحرب ضد الإرهاب حقوق الإنسان.

كيف يمكننا أن نعيش في حرية في ظل هذه الظروف؟ ما هي الحرية التي نبنيها عندما نعلم أن الجوع يستنزف موارد لا يمكن استرجاعها للأجيال الجديدة؟ ما هي الحرية التي يمكن أن تقوم بدون الاعتراف بالحقوق الجنسية والإنجابية للأفراد والحق في ممارسة أشكال مختلفة للجنس والتعبير عن الحب؟ إن العيش في حرية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت حقوق الإنسان، التي تُعد حقوقا لا يمكن تجزئتها وعالمية ومتكافلة، في جوهر الهياكل السياسية للدول والأمم المتحدة، وإلا إذا كانت الدول علمانية، يشارك في حكمها كل المواطنين ولا ينفرد بذلك أصحاب مصالح دينية معينة، وإلا إذا صححنا الاختلال في ميزان القوى في مجلس الأمن، الذي لا يمكن حله بمجرد إضافة أو عزل أعضاء، ولكن عن طريق إلغاء حق النقض.

ولكي تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمتها، يجب أن ترتفع إلى مستوى تحديات الألفية الجديدة. ولا يمكن أن تتكون الأمم المتحدة من الحكومات فقط، كما هو الحال بالنسبة لاجتماع القمة هذا. فإصلاحها الديمقراطي يجب أن يكون مفتوحا أمام كل المساهمات من جانب الحركات الاجتماعية والقوى الديمقراطية، من أجل بناء عالم مختلف خال من الفقر أو الاستبعاد. ويجب أن تستعيد الأمم المتحدة المهمة الموكلة إليها. يجب أن تعبر عن مفهوم ”نحن الشعوب“ وإلا فإنها ستختفي من الوجود.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سأعود للإدلاء ببعض التعليقات فيما بعد.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيد بامانغا توكور، رئيس مجموعة بي إتش آي هولدينغز المحدودة.

السيد توكور (بي إتش آي هولدينغز المحدودة) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن تتاح لي فرصة مخاطبة هذا الجمع الموقر من زعماء العالم بالنيابة عن القطاع الخاص. إن هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة يُعد حجر الزاوية في تاريخ الحوار الدولي بين القطاع العام والخاص. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للرئيسين المشاركين لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. إننا نحيي الجهود التي بذلاها من أجل أن يجمعا معا رؤساء الدول أو الحكومات الموقرين لمناقشة القضايا الإقليمية والعالمية المعاصرة.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، هذا القائد الذي يلتزم التزاما رائعا بقيم الأمم المتحدة. إن العمل المكثف الذي يضطلع به لضمان أن تعالج هذه المنظمة العظيمة القضايا البالغة الأهمية لعصرنا عمل ممتاز.

يشكّل اجتماع القمة العالمي هذا خطوة هامة، فهو يأتي في أعقاب اجتماع مجموعة الثمانية في غلينيغلز، حيث اتخذت قرارات تاريخية فيما يتعلق بخطة التنمية. ومؤخرا، قُدِّمت في عدة مبادرات، من قبيل إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تركز على أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من هذه الإجراءات فإن من المتفق عليه بشكل عام أنه من الضروري أن نفعل الكثير في هذا الشأن.

وتُعد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الجمعية العامة والمجتمع الدولي بشكل أوسع ذات أهمية كبيرة للقطاع الخاص. وفي المجتمع العالمي المعاصر تتداخل بشكل متزايد المصالح التجارية مع أهداف التنمية. فالعمليات التجارية – من المؤسسات الصغيرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات – تتأثر بشكل كبير بعناصر الصحة والأمن والتنمية الاقتصادية. ويمكن للبنية الأساسية الملائمة، والوصول إلى مصادر التمويل، والتنظيم الأفضل أن تعزز تدفق الاستثمار الأجنبي والمحلي. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز قدرة مؤسسات القطاع الخاص للإسهام في التنمية المستدامة.

إن الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية تعزز بعضها بعضا، وهي متوافقة بشكل مطلق. فالأعمال التجارية مفيدة للتنمية والتنمية مفيدة للأعمال التجارية. وتنمية الأعمال التجارية أساسية، فهي المفتاح الذي يفتح الباب أمام فرص العمل والقدرة على الازدهار. ويدرك قادة الأعمال التجارية هذه العلاقة جيدا. إننا نقوم بممارسة الأعمال التجارية المسؤولة، مثل تنفيذ المعاملات الشفافة، والاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية، وتنفيذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى، وهذه تشكل جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة توفر إطارا يمكن القطاع الخاص من المشاركة النشطة في جهود التنمية. ويدعو الاتفاق العالمي إلى قيام استراتيجيات وعمليات الشركات التجارية على قاعدة القيم الأساسية في ميادين حقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة ومناهضة الفساد.

والأعمال التجارية شريك مستعد ومقتدر في الدعوة إلى رفع مستوى الحياة للبلايين من الناس. ولكي نضاعف إلى الحد الأقصى إسهامنا المشترك في تنمية اقتصادات مستقرة، من الضروري تهيئة مناخ موات للأعمال التجارية. والبيئة التمكينية تشجع تنظيم المشاريع، وتسمح للشركات المحلية بالانتعاش واجتذاب الاستثمار الأجنبي. إنها تتيح للشركات فرصة منصفة للحصول على العائدات. والاستقرار السياسي، والحكم الرشيد، وحقوق الملكية الواضحة ونظم الضرائب المعقولة بعض العوامل الأساسية في تعزيز نمو القطاع الخاص.

ستظل أقل البلدان نموا في حاجة إلى الاهتمام الخاص والمساعدات بسبب ظروفها الخاصة. ومن الممكن تحسين فعالية هذه المساعدات من خلال استخدام خبرة الأعمال التجارية وحلولها التي ثبت نجاحها، ومن خلال إقامة شراكة قيمة بين الأطراف الفاعلة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، مما يثلج الصدر أن المائدة الأفريقية المستديرة للأعمال التجارية، التي أترأسها، قد عينها تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة بوصفها شريكا أساسيا لتحقيق أهداف الألفية. والمائدة الأفريقية المستديرة للأعمال التجارية، بوصفها المجموعة الوحيدة لقادة رجال الأعمال في

كل أفريقيا على امتداد القارة، وغيرها من مجموعات القطاع الخاص، تقبل تحمل هذه المسؤولية الهائلة وتتصدى لهذا التحدي من خلال تصميمها. ولا يمكن طي صفحة الفقر إلا إذا استبدلت العادات الرديئة من الحكم الفردي والفساد بالديمقراطية، والحكم الرشيد والمساءلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعبر عن ثقة قطاع الأعمال التجارية بالجمعية العامة. فالتزامها بالتصدي للتحديات التي تواجه الأهداف المحددة في مؤتمر قمة الألفية تبعث على الارتياح. وهناك حاجة إلى دعمها من أجل تمكين القطاع الخاص من الإسهام الكامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة في العالم أجمع، ولا سيما في أفريقيا والشتات. إنها تمثل فجرا جديدا لأفريقيا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي في هذا الجزء من الاجتماع العام الرفيع المستوى.

ونظرا لأن الساعة متأخرة، سأكتفي بتوجيه كلمة قصيرة إلى الجمعية.

أولا، أود أن أعرب بصفتي رئيسا للجمعية العامة، عن أسفي العميق لأن الوثيقة الختامية تم اعتمادها قبل أن يدلي بعض المتكلمين ببياناتهم. وكما يعلم الأعضاء، حدث تأخير شديد في عمل هذا الاجتماع بسبب طول المشاركات التي كان مفترضا أن تستغرق مدة لا تتجاوز خمس دقائق، ولكن نادرا ما حدث ذلك، وكان زعماء العالم يغادرون نيويورك، الواحد تلو الآخر، في وقت كان ينتظر فيه اعتماد وثيقة هامة جدا.

وأنا أول من يأسف للقرار الذي اتخذ بالانتهاء من المداولات بعد أن تكلمت الحكومات، ولذلك كان على بعض المتكلمين الانتظار. وقد استحقت بياناتهم قطعا حضورا كاملا. إنني ألاحظ حضور ما يناهز ٨٠ عضوا، وأحيي هذه الوفود على المثابرة. ويقع على عاتق كل منا هنا أن ننشر البيانات التي ألقيت. وعلينا واجب إيصال الرسالة التي تصدر من خلال أي بيان إلى الصحافة. وأعلم بأن هذا الاجتماع يجري بثه مباشرة إلى كل جهات العالم من خلال البث على الشبكة العالمية من موقع الأمم المتحدة على الإنترنت.

إن تلك الرسائل ذات أهمية أساسية بشكل قاطع. وقد كنت شخصيا وكيلا للأمين العام للشؤون الإنسانية. وكنت في الصومال وموزامبيق والسودان، وكنت أعتز بالعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمصارف، والنقابات المهنية والكنائس. وجميعهم شركاء مهمون. وقد لا يكون لما أقول الصدى المناسب لدى الحاضرين هنا في هذه الساعة المتأخرة، ولكنني أريد أن أؤكد لهم حقا، إنني كرئيس للجمعية العامة في دورتها الستين، بأنني سأبذل كل ما أستطيع لكي يكون صوتهم مسموعا.

ونحن بحاجة أيضا إلى المنظمات الإقليمية. والأمم المتحدة لا يمكنها أن يكون لها وجود إذا لم نقم نحن الموجودين في هذه القاعة باستحضار حقيقتين. إحداهما هي آمال وتطلعات الشعوب في كل بقاع العالم التي تمثل الكثير منها المنظمات الموجودة هنا. وهي أساسية قطعا إذا كنا نريد جلب الحيوية إلى الأمم المتحدة. وتواجه الأمم المتحدة حالة صعبة الآن ونحن بحاجة إلى ذلك الدعم. وبالتالي، فإن الحقيقة الأولى التي يجب أن تكون موجودة في هذه القاعة هي تطلعات وآمال شعوب العالم، والحاضرون هنا يمثلون ذلك.

والحقيقة الثانية التي يجب أن تكون حاضرة في هذه القاعة هي المشاكل الحقيقية في العالم: الفقر، الأطفال الجياع، المرضى – وخاصة المصابون بأمراض يمكن الوقاية منها – والكوارث الطبيعية، والتهديدات البيئية، وتعاظم

الشك والخوف في العالم. ولا بد لهذه الحقائق أن تكون حاضرة هنا، والحاضرون هنا يمثلون ذلك.

وأود أن أقول لهم إنني أكن التقدير العميق لتفهمهم، إذا كانوا ما زالوا يتفهمون. وأكن التقدير العميق لعزيمتهم وصبرهم اللذين في المجيء إلى هنا وتوجيه رسالتهم إلى العالم، وآمل أن يعتبروننا شركاء – شركاء في مرحلة تاريخية وضعت فيها تعددية الأطراف على المحك. وسنعمل معا، وأنا أراهن على دعمهم. ونحن بحاجة بعضنا إلى بعض.

وأردت بهذه الكلمة أن أتقدم بالشكر للجميع على حضورهم. وسوف أتذكر كل ما قالوه. وآمل أن يروا ذلك في البيانات التي سألقيها خلال العام القادم، وأعلم أن أعضاء الوفود هنا سينقلون الرسالة، ولكننا سنفكر أيضا في وسائل أخرى لكي نجعل الأصوات التي رُفعت مسموعة في هذه القاعة في السنوات القادمة. وأشكر الجميع على إسهاماتهم.

وأود أيضا أن أشكر الموظفين هنا، بمن فيهم المترجمون الفوريون الذين كافحوا ليلا ونهارا، وهذا الفريق الرائع من الجمعية العامة، الذي ظل واقفا معنا بوفاء أثناء رئاسة غابون والسويد لهذا الاجتماع.

لقد وصلنا الآن إلى نهاية ما أعتقد أنه كان أكبر مؤتمر قمة يعقد على الإطلاق، ونشعر بالارتياح العميق لاعتماد الوثيقة التي يؤسفنا أن اعتمادها تم قبل الأوان بالنسبة لبعض الحاضرين. ولعل الظروف كانت تبرر اتخاذ القرار.

التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أختتم هذا الاجتماع بدعوة ممثلي شعوب العالم وبلدانه إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة، للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٥.